جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا

كلية الآداب

قسم العلوم السياسية

الأقليات وأثرها في استقرار الدولة القومية

(أكراد العراق نموذجاً)

Minorities and their Impact on the Stability of the Nation-State

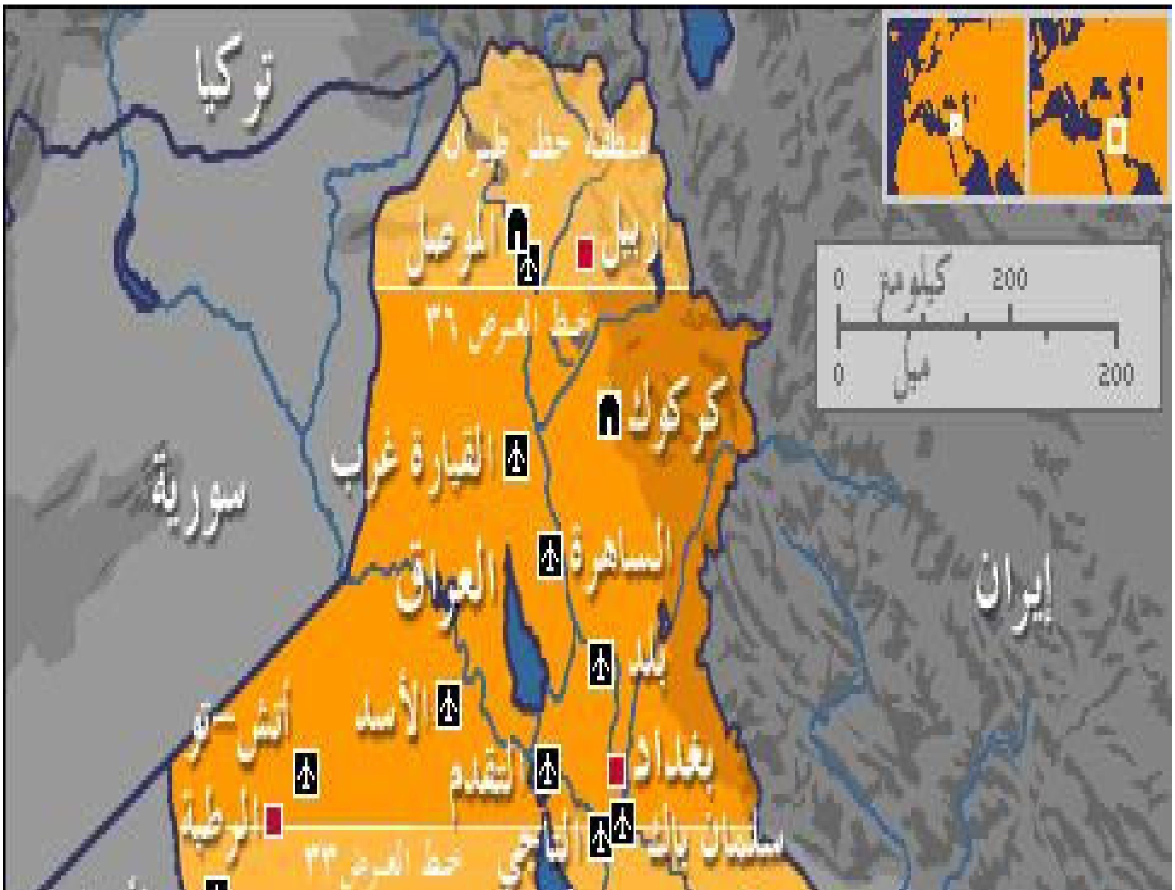
(Iraq's Kurds as an Example)

إعداد الطالب / فايز عبدالله العساف

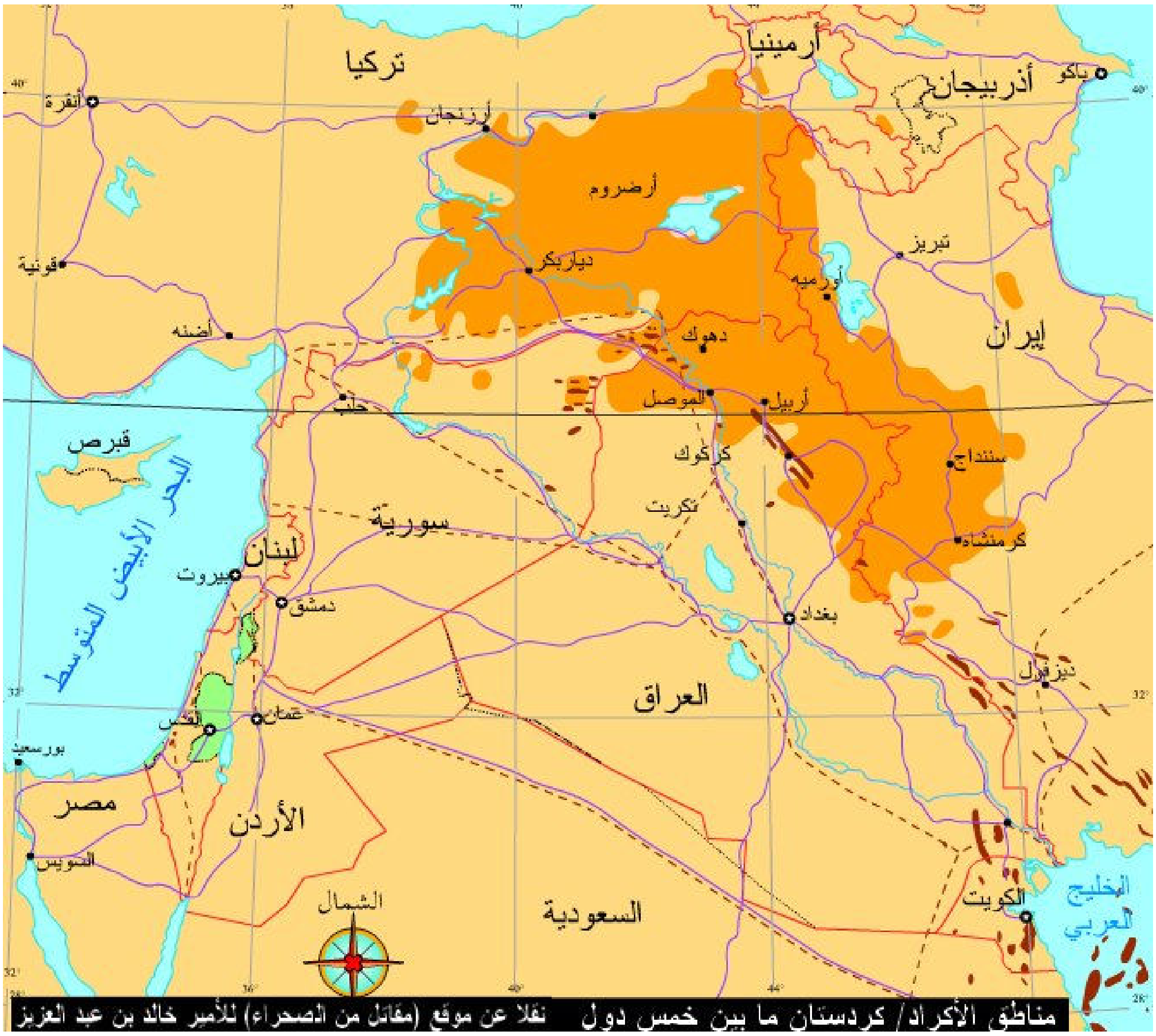
إشراف الأستاذ الدكتور / محمد عوض الهزايمة

خطة رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات درجة الماجستير في العلوم السياسية

الفصل الدراسي الأول / 2009–2010


خارطه العراق
تركيا
منطقة حظر طيران
الموصل
أربيل
خط العرض ٣٦
كيلومتر
ميل
0
200
كركوك
القيارة غرب
سورية
الساهرة
العراق
إيران
بلد
الأسد
أتش-تو
بغداد
التقدم
الرطبة
سلمان باك
التاجي
خط العرض ٣٣
الأردن
كربلاء
أتش-ثري
الخراج
العمارة
منطقة حظر طيران
قلعة صالح
المملكة العربية السعودية
نهر دجلة
البصرة
السلمان
الطليل
جليبة
الكويت
الخليج

خارطه لأقليم كردستان



تفويض

أنا الطالب فايز عبدالله العساف أفوض جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً أو إلكترونياً للمكتبات، أو المنظمات، أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم: فايز عبدالله العساف.

التاريخ: ١٣ / ١٠ / ٢٠١٠

التوقيع :

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة والموسومة بـــ: " الأقليات وأثرها في استقرار الدولـــة القوميـــة (أكراد العراق نموذجاً) "

وأجيزت بتاريخ: ٤/٩/2010

أعضاء لجنة المناقشة:

1 – الأستاذ الدكتور/ محمد عوض الهزايمة مشرفاً.

2 – الدكتور/ سعد فيصل السعد رئيساً.

3 – الدكتور/ محمد أحمد مقداد ممتحناً خارجياً – جامعه آل البيت

شكر وتقدير

الحمد لله المنعم المتفضل ذو المنه والجود، والذي بشكره تدوم النعم، وبذكره تطمـئن القلوب، وأصلي وأسلم على سيدنا محمد المبعوث رحمه للعالمين.

وبعد: فهذا خير مكان اعترف به لذي الفضل بفضله والعرفان بالجميـل لأصـحابة وأتقدم بجزيل الشكر والعرفان، لأستاذي الدكتور محمد عوض الهزايمه، على ما بذله من جهد وإرشاد وتوجية خلال إنجاز هذه الرساله وكل الشكر والتقدير لأساتذتي الأفاضل فـي قـسم العلوم السياسية/ جامعه الشرق الأوسط وهم: الدكتور سعد السعد/ رئـيس القـسم ولأإسـتاذ الدكتور أمين مشاقبة والإستاذ الدكتور عبد المجيد العزام، والشكر موصول إلى أساتذتي رئيس وأعضاء لجنه المناقشه لما بذلوه من جهد في قراءة هذه الرسالة، وستكون ملاحظاتهم موضع إهتمامي والتي دون أدنى شك ستثري الرسالة وتخرجها في أحسن حلتها.

وأخيراً أتقدم بالشكر لكل من مد يد العون لي من طباعة وبرمجة وتنـسيق ودعـوة وصادقة وكلمة نافعة ومشورة.

والله ولي التوفيق

الباحث / فايز عبدالله مكيد العساف

الإهداء

إلى روح أبي، وإلى غيمه الحنان وشمس الحياه ودفئها أمد الله في عمرها أمي، وإلى من أمسك بيدي وأرشدني ووجهني وعلمني، أساتذتي، وإلى الأسره الأردنية الكبيرة.

فهرس المحتويات

قائمة الخرائط

قائمة الملاحق

الأقـــليــــــات

وأثرها في استقرار الدولة القومية

أكراد العراق نموذجـــاً

الباحث: فايز عبد الله العساف

إشراف: أ.د. محمد عوض الهزايمة

هدفت الدراسة إلى بيان دور الأقليات في استقرار الدولة القومية، حيث كان أكراد العراق نموذجاً، وقد قامت الدراسة على فرضية أساسية مفادها: أن الأقليات تلعب دوراً كبيراً في عدم استقرار الدولة القومية ومنها الأقلية الكردية في العراق، هذا وقد استخدم الباحث المنهج التاريخي والوصفي والتحليلي والمقارن فالأول للعودة للماضي لفهم الحاضر والمستقبل، والثاني لوصف الأحداث وما آلت إليه، وأما الثالث للوقوف على ما تؤول إليه الأحداث التي يتم تناولها ،واما المقارن فكان لمقارنة الاحداث و الحقب التاريخية.

إن هذه الدراسة أوصلتنا إلى عدة استنتاجات أهمها: أن أكراد العراق الورقة الرابحة بيد الدول صاحبة المصالح في كردستان العراق خاصة والعراق عامة، لكي يبقى الأكراد محرك للثورات ضد الحكومة العراقية، وعندها يبقى العراق يزخر بالفوضى والبعد عن الإستقرار؛ لأن ذلك يسهم في تحقيق مصالح الدول ذات المصالح بالعراق، أضف إلى ذلك أن بواعث عدم الإستقرار تكمن في الأرض الكردستانية، لأنها تملك من الخيرات الخير الكثير، وإن الدول الخمس التي تتقاسم أرض كردستان تعمل على إيقاظ الوعي الكردي المناهض للدولة القومية العراقية، وإن ما حققه الأكراد من مكاسب على الساحة السياسية جاء بسبب دعم الأكراد لأعداء العراق، إن الاحتلال سيرحل وتبقى الجغرافيا في مكانها فما على الأكراد إلا أن يوثقوا علاقتهم مع الوطن الأُم العراق.

إن ما سبق من استنتاجات استوجبت عدة توصيات أهمها: بث الوعي في صفوف الأقلية الكردية حتى لا تذهب بعيداً مع أعداء الأمة، وذلك من خلال برامج هادفة يقوم عليها علماء نفس، لأنهم الأكثر إقناعاً وذلك بواسطة الفضائيات لكونها تدخل في كل بيت بلا استئذان، والتعاون مع دول الجوار للحد من الحراك الكردي الثوري، وذلك من خلال استراتيجية فعالة تبنى لهذه الغاية، لكون التأثير على العراق هو في حد ذاته يكون تأثيراً على الدول التي تقتسم إقليم كردستان، وذلك على صانع القرار في العراق أن يراعي الشأن الكردي، ويضعهم على قدم المساواة مع بقية سكان العراق، وإدخالهم في السلك السياسي والإداري بالقدر الذي يناسب تعدادهم السكاني قياساً بسكان العراق ككل.

Minorities and their Impact on the Stability of the Nato State Iraq's
Kurds as an Example

Prepared by
Fayez Abdallah AL-ssaf

Supervisor Prof.
Mohammed Awad Al-Hazaimeh

Abstract

This study aims at identifying the role of minorities in national states stability where the Iraqi Kurds served as an example. This study was based on a hypothesis stating that minorities play a major role the national state as is the case among the Kurdish minorities in Iraq. The researcher used the historical method to enable him to understand the present and the future by reference to the past, and the descriptive procedure to describe events and their consequences and finally the analytic to understand the aftermath of historical events.

This study concluded with many findings most important of which is the Kurds of Iraq who constitute the winning side in the states with interest specially in Iraqi Kurdistan and Iraq at large, in order for the Kurdes to remain a voice of opposition against the Iraqi government so as Iraq remains liable to disorder and unrest, which consequently contributes to realizing other states interest in Iraq. In addition, de stabilization reasons stem from Kurdistan itself which has plenty of natural and mineral resources. The five big countries which have interests in Kurdistan struggle hard to arouse the Kurdistan nationalism which is in opposition to the national Iraqi state. It is note worthy to mention that whatever the Kurds have achieved politically came as a reward to their support of Iraqi enemies.

The study concluded with the following:

Raising awareness among the Kurdish community so that they do not endorse the enemies targets and they should know the occupation will depart and the facts of geography will remain the same and the Kurds have no other options but consolidate their ties with the Iraqi State. This can be achieved through many programs on satellite TV channels to limit the Kurdish revolutionary moves.

The decision makers in Iraq should take the interests of the Kurdish minorities makers in consideration and treat them equally with other population segments and give them their rights in the realms of politics and administrations in proportion to the total population of Iraq.

الفصل الأول
الإطار العام للدراسة

منذ بداية تأسيس الدولة القومية Nation State والتي جاءت نتيجة لمعاهدة وستيفاليا 1648، أخذت التيارات المتضاربة في نوعية وكيفية بناء الدولة بالتوجيهات المختلفه، ولكن الصيَّغ المشتركه لبناء الدولة ظلت قائمة ومتفق عليها، إلى جانب ذلك ظهرت أنظمة وسياسات مختلفة حول بناء السلطة السياسية للدول وأنظمه متعددة ومتفاوتة في كيفية توزيع السلطات والممارسات الرسمية للدولة ومؤسساتها، وقد بلغت أوج اكتمالها أثناء وبعد الحرب العالمية الأولى، ومع هذا فقد بقيت مسألة الصراعات الداخلية للدول بسبب الاختلافات العرقية والقومية والدينية والمذهبية والعقائدية والاقتصادية قائمة وحاكمة في توجية السلطات السياسية والتأثير عليها. كانت حصة الوطن العربي من بين أكثر الدول معاناة من هذه المشكلات، التي وزعت بموجب سياسات دولية واتفاقات بين القوى العظمى في توزيع الدول ورسم الحدود وبذر عناصر الفرقة القائمة على أُسس عرقية ومذهبية ودينية، فيما بينها داخلياً، وكان العراق من بين تلك الدول التي عانت منها خاصة بعد خروجها من الدائرة العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى وبناء الدولة القومية العراقية عام 1921. ومنذ ذلك الحين والعراق يعاني من مشاكل عرقية ومذهبية ودينية، وتصدرت هذه المشاكل مشكلة الأقلية الكردية الطامحة منذ البداية بالحصول على وطن قومي كردي لهم في شمال العراق ليكون نواةً لانضمام الأقليات الكردية المنتشرة في دول الجوار وخصوصاً تركيا وإيران وسوريا. ومن خلال هذه المنطلقات يمكننا القول: إن تأثير الأقلية الكردية في العراق ظل قائماً وواضحاً في خلق حالة من عدم الاستقرار منذ نشوء الدولة العراقية، واستُغلت من قبل أطراف دولية وإقليمية أخرى لكي تشكل ضغط كبير ومتواصل على الحكومات العراقية المتعاقبة سواء أثناء الحكم الملكي أو الجمهوري، وقد ظهرت هذه المشكلة وهذا التأثير في الوقت الحالي وبعد الاحتلال الأمريكي للعراق منذ عام 2003 بأجلى صوره.

ولهذه الأسباب وغيرها بقيت القضية الكردية تشكل نموذجاً حياً في تأثير الأقليات القومية على الأنظمة ومثلت مدى إصرارها على ذلك وتواصل مطالباتها بسبب الدعم الكبير الذي تلقته ولا زالت من قبل أطراف خارجية ولدوافع وأهداف مختلفة. وبالرغم من إن جميع الحكومات المتعاقبة على الحكم في العراق حاولت جاهدة لإنهاء هذه المشكلة المستعصية بوسائل عده منها ما هو عسكري والضغط الكبير للعمليات العسكرية التي سعت لإنهاء التمرد الكردي في شمال العراق، ومنها ما هو سلمي وإقناعي مثل إعطاء الحكم الذاتي للأكراد في المحافظات التي يقطنها أغلبية كردية، ومثل ذلك ما قام به رئيس الوزراء العراقي عبد الرحيم

البزاز في مشروع الحكم الذاتي في بيان 29 حزيران 1966، وأعقبه بيان 11 آذار 1971، الذي أكد هو الآخر على الحكم الذاتي لهم، إضافة إلى المحاولات الأخرى السلمية والاتفاقات العلنية والسرية مع دول الجوار ذات العلاقة بالقضية وتهديداتها كتركيا وإيران(مصطفى،1983:173-184). مع كل ذلك بقيت الأقلية الكردية تفعل فعلها إلى إن جاء الاحتلال الذي مهد الطريق لكي يكون للأقلية الكردية في العراق اليد الطولى والتأثير الأكبر لها في إدارة الحكم في العراق في هذه الأيام، وهنالك رأي قائم ويمتلك درجة كبيرة من الصحة والدقة بأن الهدف النهائي للأكراد هو قيام الدولة الكردية في شمال العراق، كنواة لبناء دولة للأمه الكردية التي تشمل دول إقليمية أخرى، والأحداث ستكون الحكم والفصل في هذه الأمور.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من الدور السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي تلعبه الأقليات في الوطن العربي، وإذا ما نظرنا إلى الأقلية الكردية، نجد إنها تلعب دوراً يفوق باقي أدوار الأقليات الأخرى، وذلك بسبب أعدادهم الكبيرة التي تفوق باقي الأقليات عدداً، إضافة إلى أنهم موزعون في أكثر من بلد، ولهذا يكون ولاءهم مختلف تبعاً للبلد الذي يعيشون فيه. ولما كان همهم الأكبر جمع شمل الشتات في أكثر من بلد في دولة واحدة، أصبح لهم توجهات سياسية تختلف أحياناً عن توجهات الدولة التي يعيشون بها؛ الأمر الذي يجعل استقرار تلك الدولة أحياناً في مهب الريح، وتسليط الضوء على الدور له أهميته لما تلعبه الأقليات في زعزعة الدولة المركزية و الإجراءات الواجب على الدولة المركزية اتخاذها لحماية الدولة من تطلعات الأقليات الانفصالية، فتبدأ المفاوضات والمراسلات بين الطرفين، وهذه قد تصل إلى حلول قد تكون وقتية، وقد تكون دائمة؛ مما يجعل صانع القرار في توجس دائم خشية الذهاب باستقرار البلد، من هنا كانت أهمية الدراسة، إضافة إلى حرص الدولة القومية على الوفاء بمتطلبات الأقليات خشية إن تمتد إليهم الدول الخارجية فيعملون على دعمها، وبالتالي يؤدي ذلك إلى ثورة قد تقود إلى الانفصال، وبأبسط الظروف تقود إلى حرب أهلية، أو إلى توجس وخيفة كل من الطرفين يأخذ بالتحسب من الآخر، وفي حالة العراق فإن أهمية الدارسة بالإضافة إلى ما سبق، فإنها تنبع من ضرورة أيجاد الصيغ السياسية والاقتصادية والاجتماعية لدى صناع القرار لاستيعاب ما يصدر عن هذه الأقلية، لإبقاء العراق موحداً وقطع الطريق على كل جهة خارجية تمتد للعبث في الورقة الكردية.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تكمن مشكلة الدراسة في مدى ما تلعبه الأقليات في استقرار الدولة القومية (أكراد العراق نموذجاً)، لكون الأقليات في معظم دول العالم تلعب دور في استقرار أو عدم استقرار الدولة التي تعيش فيها، الأمر الذي يجعل من هذه الأقليات الشغل الشاغل لصناع القرار في الدولة القومية، و هذا ما نلحظه في الدول العربية: في لبنان و ما يحتويه من أقليات و المغرب العربي و ما يشغله من الأمازيغ و غيرها من الدول، الأمر الذي أثار تساؤل عام لدى الباحث مفاده، لماذا تلعب الأقليات في الوطن العربي هذا الدور في عدم الاستقرار لدى الدولة القومية؟ الامر الذي جعل الباحث يتجه نحو العراق وللوقوف على حقيقة دور الأقلية الكردية في استقرار أو عدم الاستقرار في العراق كدولة قومية.

أسئلة الدراسة:

لقد أثارت مشكلة الدراسة عدة أسئلة هي:

1. ما واقع الدولة القومية العراقية والأقلية الكردية فيها؟
2. ما أبعاد المشكلة الكردية في العراق.
3. ما التوجهات السياسية الكردية في ظل الدولة القومية العراقية؟
4. ما ردة فعل النظام السياسي اتجاه توجهات الأكراد في العراق؟

فرضية الدراسة:

تنطلق هذه الدراسة من فرضية أساسية مفادها إن الأقليات تلعب دوراً كبيراً في عدم استقرار الدولة القومية، ومنها الاقلية الكردية في دولة العراق.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. بيان واقع الدولة القومية العراقية والأقليات فيها.
2. التركيز على واقع الأقلية الكردية.
3. بيان الأبعاد السياسية للاقلية الكردية.
4. إبراز واقع الاستقرار القطري العراقي من خلال توضيح الثورات الكردية والسياسات الحكومية تجاهها.

مصطلحات الدراسة: تتضمن هذه الدراسة المصطلحات التالية:

الأقليات: هنالك عده تعاريف تناولت الأقليات منها: عرفت بأنها: (جماعة من الأفراد الذين يتميزون عن بقية أفراد المجتمع عرقياً أو قومياً أو دينياً أو لغوياً. وهم يعانون من نقص نسبي في القوة، ومن ثم يخضعون لبعض أنواع الاستعباد والاضطهاد والمعاملة التمييزية) (عبد العاطي، 2006: 23). وعرفت بأنها:(جماعات لها وضع اجتماعي داخل المجتمع أقل من وضع الجماعات المسيطرة في المجتمع نفسه، وتمتلك قدراً أقل من القوة والنفوذ وتمارس عدداً أقل من الحقوق مقارنة بالجماعات المسيطرة في المجتمع. وغالباً ما يحرم أفراد الأقليات من الاستمتاع الكافي بامتيازات مواطني الدرجة الأولى) (الحافظ، 232:1997). ويرى الباحث بالأقليات بأنها: (مجموعه أثنية قليلة العدد نسبة إلى سكان الدولة التي يعيشون فيها، لها ما يميزها عن بقية سكان الدولة من معتقد أو جنس أو لون ...الخ).

الدولة القومية: لقد تعددت التعاريف التي تناولت الدولة القومية منها: (الدولة القومية هي كيان سياسي قادر على إحداث تأثير ما في مجرى الأحداث الدولية) (بركات وآخرون، 1989 : 292) وعرفت أيضاً بأنها: (الكيان السياسي الذي يضم قوم أو عرق أو جنس مختلف عن سكان ذلك الكيان، وما على مثل هؤلاء داخل هذا الكيان، إلا الالتزام بالنمط القومي السائد، عندها تغلب القومية بالتفكير أو المحاكاة، فيسود الدولة شعب متجانس تختفي الفوارق بينه إلى حد كبير) (حبيب، 2009 : 12) ويرى الباحث بدوره ان الدولة القومية: (دولة ذات سيادة تتمتع بلون سياسي خاص بها ويقوم صناع القرار بإسدال عباءة هذا اللون علي كافة الفئات المختلفة التي تعيش في كنفها).

الآستقرار: هناك عدة تعاريف تناولت هذا المصطلح منها: (إن الاستقرار هو خلق نظام يتمكن الجمهور من خلاله القيام بالتغيير دون تغير الأساس القانوني للحكومة، مع طمأنة المواطنين بأنه مهما كان الاختلاف في السياسات لن تفضي الأمور إلى الفوضى) (الموسوعة البريطانية، 1987 : 435 – 436) ويعرف أيضاً بأنه : (نظام يتمكن الجمهور من خلاله القيام بتغيير السياسات التي لا يوافق عليها، بأسلوب بعيد عن العنف، شريطة عدم تغير الأساس القانوني للحكومة، وعكس ذلك عدم الاستقرار الذي يشير إلى وقوع تغييرات جوهرية أو جذرية في النظام السياسي و يكون تغير غير منظم يتجاوز الحدود المقبولة (الموسوعة السياسية العربية، 1994 : 466 – 467) ويرى الباحث الاستقرار بأنه: (مظهر من مظاهر الرضا التي تسود المجتمعات عندما تقوم السلطة بواجباتها خير قيام تجاه المجتمع، ويؤدي أفراد ذلك المجتمع الحقوق المترتبة عليه تجاه بعضهم البعض والسلطة في آن واحد).

حدود الدراسة:

1. **الحدود الزمنية:** تعالج الدراسة الاحداث الكردية لغاية عام 2003م، وهو عام احتلال العراق، حيث أصبح الأمر بيد المحتل، ولم يتم حسم التوجهات العراقية والكردية بعد، وهذا يجعل التنبؤ في المستقبل محل خلاف.
2. **الحدود المكانية:** الرقعة الجغرافية التي تشغلها الدولة العراقية.
3. **الحدود البشرية:** شعب الدولة العراقية وأقلياتة

الإطار النظري للدراسة:

الأقليات (minorities) هي مجموعات بشرية ذات سمات و خصائص تختلف عــن مثيلاتها في مجتمع الأكثرية، و لكل أقلية منها سمات قومية أو أثنية أو دينية مــشتركة بــين أفرادها، تختلف الأقليات فيما بينها نوعاً و هويةً وانتماءً، كما تأخذ تسميات مختلفة مثل: جالية أو فئة أو طائفة أو ملة أو فرقة أو مجموعة وغيرها من تسميات تدل في الغالب على جــذور الأقلية و أصولها، وهويتها الاجتماعية والبشرية. وتنضوي تحت مفهوم الأقليــات أنمــاط و أنواع مختلفة منها: الأقلية العرقية والأقلية الدينية والأقلية اللغوية والأقلية المذهبيــة والأقليــة القبلية – العشائرية والأقلية الإقليمية والأقلية الثقافية والأقلية السياسية والأقلية الاقتــصادية – الاجتماعية والأقلية القومية المتعددة الجذور. وما عداها مشتق منها ومتفرع عنها أو جامع لها بصيغة أو بأخرى مثل القول بأقلية أثنية أو عنصرية وغير ذلك، ومع ذلــك فــان الأقليــات العرقية، والاثنية العنصرية هي والأقليات الدينية – المذهبية أكثر أنماط الأقليات ظهوراً فــي العالم، وتكمن وراء أغلب الصراعات التي تنشب من حين إلى آخر بين الأقلية والأكثرية في بلد ما. ويجدر بالذكر إن مفهوم الأقلية يذوب أحياناً في مفهوم القومية و يثير هذا جدلاً حــول مجموعة بشرية ما، كما هي الحال في قوميــات الــصين الــشعبية، و روســيا الاتحاديــة، وغيرها(مسعد، 1988:16).

إن الإقليات تكون في كثير من الأمور مبعث عدم استقرار للدولة التي تعــيش فيهــا، وهذا بسبب الظلم الذي يقترف بحقها وهضم حقوقها أو لوجود نزعة استقلالية ترغب في إدارة شؤونها ومظاهر عدم الاستقرار كثيرة منها: إثارة الشغب في الدولة ويصحب الشعب حالات عنف قد تؤدي بزعزعة الاستقرار ويتطور الأمر إلى حرب أهلية، هذه الحــرب تأخــذ مــن صناع القرار الوقت والجهد الكثير حتى يتم إعادة الاستقرار كما كان، فالإقلية الكرديــة فــي العراق وعلى سبيل المثال كانت ولا زالت مبعث عدم الاستقرار لهذا القطر العربي الذي قدم الكثير من أجل استرضاء هذه الأقلية. فقد أعطاها الحكم الذاتي إلا أن المصالح الغربية وغير

الغربية تتقاطع في هذا القطر، وكانت الورقة الكردية هي أفضل ورقة يمكن أن تحقق للطامعين الأهداف فأخذوا يتلاعبون باستقرار العراق عن الطريق المارة بالأقلية الكردية.

إن الاستقرار هو هدف استراتيجي تضعه الدولة نصب عينها فإذا اهتزت ورقة الاستقرار تم إفساح المجال لكل الطامعين بأن يتدخلوا من أجل تنفيذ أجندتهم السياسية والتي في حالة العراق كثيرة جداً.لذا فالدولة وأي دولة تدفع باتجاه الاستقرار ليخيم في ربوع البلد، لأن هذا بدوره ينعكس على مسار الدولة وسلوكها الخارجي في البيئة الدولية إذ يتناسب هذا السلوك طردياً مع حالة الاستقرار أوعدمه.

فالأقلية القومية هي في الواقع أقلية ذات هوية متعددة الانتماء تجتمع فيها عناصر العرق والأصل و العادات والتقاليد والتراث الحضاري والتاريخي وأحيانا الدين والعقيدة وغيرها من مكونات تختلف فيها عن الأكثرية، وتعيش الأقليات القومية في ظل حكم أكثرية قومية تخضعها لقوانينها وأنظمتها وتهيمن عليها، ففي الاتحاد السوفييتي السابق المتعدد الأعراق والقوميات حول الفكر الستاليني – الشيوعي البلاد إلى دولة أقليات قومية بوضعه الدولة فوق الفرد و فوق الأمة (القومية) مع حكم الأقوام التابعة حكماً عنصرياً تسيطر فيه الأكثرية السلافية على مقدرات القوميات التي منحت حقوقاً صورية أو شكلية مثل جمهورية ذات حكم ذاتي و مقاطعة ذات حكم ذاتي وإقليم ذات حكم ذاتي ناهيك عن الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وتمارس تجاه الأقليات القومية و غيرها عادة أنماط من التمييز العنصري المُبطن أو المُعلن مختلفة نوعاً وزماناً و مكاناً. مع تمتع تلك الأقليات بحقوق اجتماعية و ثقافية و فكرية معينة، من دون إن تكون لها حريات سياسية و اقتصادية وأيدلوجية وإدارية مستقلة. أما من الناحية العددية فالأمر متباين من حيث القول بنسبة مئوية تحدد الأقلية و الأكثرية بغض النظر عن نوعية الأقلية و هويتها و الغالب إن تسمى مجموعة بشرية أقلية إذا كانت عدد أفرادها يقل عن 50% من مجموع السكان الإجمالي لبلد ما و قد تقل هذه النسبة عن 1% بل و 0.1% بصرف النظر عن الموقف الرسمي منها (مسعد، 1988 : 35) ويعتبر الأكراد في العراق أقلية ينطبق عليها كل مواصفات تعريف الأقليات وبأنهم قبائل سكنت المناطق الجبلية منذ أربعه آلاف سنه ويعتقد بأنهم ينتمون إلى الجنس الآري في حين قال البعض أنهم ينحدرون من العنصر الهندي الأوروبي وأقرب إلى العنصر الفارسي منه إلى العنصر التركي والعربي وبأن لغتهم الكردية تدعي الكيرمانجي، فهي مزيج من اللهجات الهندوأوروبية القريبة إلى الفارسية وأما الديانة الكردية فهم يدينون بالإسلام وينتمي معظمهم إلى المذهب السني، إلا أنه توجد أقلية شيعية في شمال العراق على الحدود التركية ويطلق على مكان وجودهم اسم كردستان، ويعتقد بأن السلجوقيين هم أول من أطلق الاسم على هذا الإقليم وبأن للأكراد لغتهم المكتوبة وثقافتهم الخاصة بهم منذ فجر الإسلام في القرن السابع بعد

الميلاد وأما مهنتهم فهي في مجال الزراعة والرعي بسبب طبيعة مكان سكناهم ووفره الأنهار في مناطقهم (الحمود، 1987: 87)، وهذه الأقليات على مدار التاريخ كانت مبعث عدم استقرار للدولة القومية العراقية والتي تدين بالنظام الملكي في العقد الخامس من القرن الماضي الذي أسسه البريطانيون في العراق إثر اضطرابات ثورة العشرين و خروج فيصل بن الحسين من دمشق على يد الفرنسيين الذين دخلوا سوريا(حوفوش، 1988: 22). استطاع فيصل إن يحصل على تأييد عارم من الشعب العراقي ليكون ملكاً على البلاد واضطر إثرها لتوقيع اتفاقيات امتياز مع الإنكليز. ومرت المملكة العراقية بظروف موضوعية قاهرة منذ تأسيسها جراء النشأة الفتية للدولة والقوى الدولية الطامحة للسيطرة على مقدراتها والهيمنة على سياساتها وعلى رأسها بريطانيا. ومنذ البداية انشطرت مراكز القوى السياسية إلى تيارين مختلفين في التوجهات والتي تمثل اللاعب الرئيس في المسرح السياسي فهنالك طبقة النخبة الوطنية التي لعبت دوراً في تأسيس الدولة العراقية من السياسيين والضباط المنتمين للجمعيات السرية التي كانت تنادي باستقلال العراق عن الدولة العثمانية، كون ارتباطه مع الولايات العربية الأخرى أكثر ارتباطاً من الدولة التركية، كما عمل هذا التيار على استقلال العراق عن السياسة البريطانية وهيمنتها على مصالحه الاقتصادية، ولعبت بعض العوامل المحلية والإقليمية والدولية، دوراً في تهيئة الظروف المؤاتية للإطاحة بالحكم الملكي، أكثرها أهمية تكمن في إن الحكم الملكي ومنذ تأسيسه كان يحمل بين جنباته النقيضين النزعة الوطنية من جهة وموالاة النفوذ البريطاني والمستعمر السابق ذو اليد الطولى في العراق والمنطقة من جهة ثانية . ويتجاذب هذين النقيضين استناداً لأهواء هذا أو ذاك أو انتماءات وبرامج هذه الوزارة أو تلك فكانت نهاية النظام الملكي بنتيجة ثورة 14 تموز عام 1958، (خدوري، 1974: 237) وبعدها أنتقل العراق من نظام حكم إلى أخر مختلف حيث حكم عبدالكريم قاسم بعد الانقلاب على الملكية ما بين الاعوام (1958–1963)م، ثم جاء انقلاب الأخوين عبدالسلام وعبدالرحمن عارف وأمتد حكمهما (1963–1968)، وبعدها صعد حزب البعث إلى سدة الحكم وحكم خلال الفترة ما بين (1968–2003)م (أبوزيد، 2007 :171) حيث سيطر البعثيون على مقاليد الحكم ولم يستقر الأمر بيد نخبه إلا فترة وجيزة حتى كان الانقلابات السبيل الوحيد للحكم ولكن العراق لاقى استقراراً سياسياً في القيادة على أقل تقدير حيث حزم الأمر القائد أحمد حسن البكر مع مجموعه من الضباط وفي مقدمتهم الساعد الأول له صدام حسين التكريتي، ولكن الأمر سرعان ما انتقل بسهولة ويسر إلى الأخير، حيث تبوأ صدام حسين مقعد الرئاسة منذ 1979 إلى 2003، حيث تم إعدامه من قبل السلطات العراقية الجديدة ظاهرياً ولكنه أعدم فعلياً من قوات الاحتلال، وخلال فتره حكمه كانت هنالك ثورات من قبل الأقلية الكردية استخدم خلالها القوات المسلحة والمفاوضات، وكل السبل من أجل

إخمادها، وفي مطلع القرن الحادي والعشرين وخاصة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق يبدو إن المقولات النقدية التي أطلقها الباحثون العرب لحل مشكله الأقليات على أسس ديمقراطية سليمة بدأت، تحظى باهتمام جدي من قبل القيادات السياسية العربية، كما إن غلاة القوميين العرب الذين رفضوا الاعتراف بخصوصية المسألة الكردية واللغة الكردية في إطار عراق موحد فوجئوا في عام 2005 بتسليم الزعيم الكردي جلال الطالباني رئاسة الدولة في العراق وتلاوة اليمين الدستورية بالعربية والكردية معاً، إلا إن هذا الأمر لم يُرض طموح الأقلية الكردية، بل بقيت تنادي بالانفصال وتشكيل دوله كردية تجمع شمل الأكراد للعيش بها ، من هنا وإننا في هذه الحالة سنتناول الأقلية الكردية بالبحث والتحليل للوقوف على توجهاتها وإنعكاسات ذلك على استقرار الدولة العراقية.

الدراسات السابقة:

دراسة مصطفى، (1971) والموسومة بـ: "الأكراد والوحدة الوطنية في العراق". هدفت هذه الدراسة إلى استعراض تاريخي للأكراد وتسويات الحرب الأولى ودور الأحزاب الكردية في السعي لحل المشكلات، مستخدماً المنهج التاريخي بأسلوب علمي. وافترضت الدراسة بأن هناك أساليب وحلول متعددة لإيجاد تسوية للقضية الكردية، وقد خلص الباحث إلى إن هناك أملاً في تطبيق الاتفاقية الموقعة في (11) آذار (1970)، والتي اعترفت بالوجود الشعوري للقومية الكردية، وأوصت الدراسة بضرورة البحث والتقصي عن ملابسات الإشكالات التي حدثت مع الأكراد والدول الأخرى لإيجاد حلول منطقية للصراع الكردي في المنطقة.

دراسة بدر الدين، صلاح (1987)، والموسومة بـ: "مستقبل العلاقات العراقية الكردية في ظل المتغيرات العالمية". هدفت هذه الدراسة إلى تقديم حلين للمسألة الكردية، هما: ألأول: الحل الديمقراطي الذي ينبع من الإرادة الشعبية من الداخل وعلى أساس الوفاق الكردي وحسب مبدأ الاتحاد الاختياري الحر والذي سيرقى إلى درجة تبنيه دستورياً وقانونياً على الصعيد العملي وبضمانة شعبية خالصة. وأما الثاني: في حالة انعدام الحل الديمقراطي الداخلي، فإن القضية الكردية ستأخذ مجرى آخر وتعود إلى بعدها الدولي والعالمي لأنها بالأساس ليست قضية داخلية فحسب بل لها جانبها الإقليمي والعالمي. وانطلقت الدراسة من فرضية مفادها إن هناك سوء فهم بين العراق والأكراد ناتج عن الخلافات الكثيرة بين الطرفين، وقد استخدم الباحث المنهج التحليلي الاستنباطي الاستدلالي وذلك من أجل توضيح طبيعة العلاقة بين الأكراد والحكومات العراقية المتعاقبة. وقد أظهرت نتائج الدراسة إن الحكومات المتعاقبة في العراق في صراع مستمر مع الأكراد مما يعطل عملية الحل لإنشاء

الدولة الكردية. وطالب الباحث بإعادة النظر في الإجراءات والقوانين التعسفية التي طبقت في بعض المناطق الكردية مثل: التهجير، وتغيير التركيب الديموغرافي، وفرض الأسماء على الأفراد والقرى والمدن والمناطق وذلك باسم الأمن القومي.

دراسة مسعد، (1988) والموسومة بـ: الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي". هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع الأقليات وأثرها في الاستقرار السياسي مبينة على عوامل التحديث وظهور مبدأ حق تقرير المصير، واختفاء القيادات الكاريزمية، يجعل من التعدد الثقافي أحد الملامح المميزة لدول العالم المتقدمة والنامية. وافترضت الدراسة بأن التعددية يمكن اعتبارها مدخلاً لتفسير ظاهرة الاستقرار السياسي. وقد استخدمت الباحثة المنهج التاريخي وذلك من خلال استقراء الحوادث التاريخية المختلفة المتعلقة بموضوع الدراسة، وأظهرت نتائج الدراسة إن الأقليات في الوطن العربي هي انعكاس لتعدد الهويات والانتماءات سواء منها ما جاوز حدود المنطقة أو ما قصر عنها، كما أظهرت إن الاستقرار السياسي يعد مدخلاً لتصنيف الأقليات في الوطن العربي وإن التخلف هو العدو الأول في التفريق وتجهيل الشعوب. وفي النهاية أوصت الدراسة بأن يكون هناك بحث مستفيض عن المشكلات التي تعاني منها الأقليات في الوطن العربي.

دراسة الحمد، (1989) و الموسومة بـ"الوحدة ومشكلة الأقليات في العالم". هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الصراع بين الجماعات الإثنية الأغلبية والأقليات العرقية والثقافية في العالم الثالث. وقد انطلقت هذه الدراسة من فرضية مفادها إن هناك صراع بين الجماعات الإثنية الأغلبية والأقليات العرفية الثقافية في العالم الثالث، وقد استخدمت الدراسة المنهج التاريخي التحليلي الوصفي لتحقيق الهدف من الدراسة. وأظهرت الدراسة البعد الطائفي للنظام الإيراني من خلال تبني الدستور الإيراني للمذهبية. وأوصت الدراسة بضرورة التعرف على الخلفيات التي توجد الصراع بين الأقليات والجماعات الإثنية في العالم.

دراسة تيد، (1995)، والموسومة بـ: "أقليات في خطر". هدفت هذه الدراسة إلى دراسة (230) أقلية في العالم". هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الجوانب المتعددة للصراع العرقي في العالم المعاصر، وقامت هذه الدراسة على فرض إن عدداً من الأقليات في العالم تواجه مخاطر عدة، ولا بد من التعرف عليها لوضع الحلول الكفيلة بعلاج هذه المخاطر. وقد استخدمت الدراسة المنهج الإحصائي ذو الدلالات السياسية. وأظهرت نتائج الدراسة إن التمييز المعتمد من قبل الجماعات المهيمنة هو المصدر الهام للأضرار والمظالم الواقعة على الأقليات، بأكثر ما ينتج عن الفروق الثقافية التي تفصل الأقليات عن الغالبية، وإن عدم المساواة الاقتصادية أكثر مقاومة للتعبير عن عدم المساواة السياسية، كما بينت الدراسة إن القليل من هذه الصراعات صعب ومعقد على الحل، وأن الحكومات المنفتحة أكثر تلازماً

وتكيفاً مع مصالح الأقليات، عن الحكومة التسلطية. وقد أوصت الدراسة بضرورة تسليط الضوء على الأخطار التي تواجه الأقليات مع استخدام المناهج الأخرى كالمنهج التحليلي المقارن من أجل الوقوف على حقيقة هذه المخاطر.

دراسة نظمي، (1997) والموسومة بـ: "التطورات الأخيرة في كردستان العراق وأثرها على وحدة العراق الوطنية ومستقبله السياسي". هدف هذه الدراسة إلى التعرف على التطورات الأخيرة التي حدثت في كردستان العراق، إضافة إلى التعرف على أثر هذه التطورات والأحداث على وحدة العراق الوطنية ومستقبله السياسي. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وذلك باستعراض التطورات موضوع الدراسة، وافترضت الدراسة بأن هناك أثراً للتطورات الأخيرة التي حصلت في كردستان العراق على وحدة العراق الوطنية ومستقبله السياسي. وتوصلت الدراسة إلى إن الأحداث الجارية في المنطقة بشكل عام وكردستان العراق بشكل خاص قد أثرت على تأخير إيجاد حل للمشكلة الكردية في المنطقة، إضافة إلى تأثيرها على الوضع السياسي في العراق. ودعت هذه الدراسة حزب البعث ومن قوى المعارضة في إن يدركا بقوة ضرورة التمييز بين الحق المشروع في المعارضة وبين رفض الارتباط بالأجنبي.

دراسة بسيوني، (1997) والموسومة بـ: "التدخل الخارجي في الصراعات الداخلية". هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على ملابسات التدخل الخارجي في الصراعات الداخلية في العراق، من خلال استعراض واقع المشكلة الكردية في العراق، وقد استخدمت الدراسة المنهج التاريخي. وقامت هذه الدراسة على فرضية مفادها أن هناك أثر واضح للتدخل الأجنبي على زيادة الصراعات الداخلية في المنطقة، وتوصلت نتائج الدراسة إلى إن الأساليب العراقية لم تنجح في الحيلولة دون اتساع نطاق حركة التمرد الكردية خاصة في ظل دعم إيران وذلك باستعراض تاريخي سريع. وقد أوصت الدراسة بضرورة تبني حلول عادلة ومنطقية لحل مشكلة الأقلية الكردية في العراق.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بما يلي:

1. إن هذه الدراسة تناولت علاقة الأقلية بالدولة القومية العراقية وذلك من خلال فعل الأقلية الكردية وردة فعل الحكومة العراقية.
2. إن هذه الدارسة تناولت علاقة الاستقرار بالأقلية وتأثير ذلك على واقع الدولة القومية.
3. إن هذه الدارسة تناولت فترات الانسجام بين الأقليات والسياسات الحكومية داخل الدولة القومية وانعكاساته على الاستقرار السياسي على الدولة العراقية.

منهجية الدراسة:

سنعتمد في دراسة هذا البحث على المنهج التاريخي لكوننا سنعود الى احداث التاريخ التي لا بد منها وذلك لفهم الواقع، والمنهج الوصفي(دراسة حالة)، لكوّن الكثير من الأحداث تحتاج إلى عمليات وصفيه لبيان أسبابها وما آلت إليه، في حين نجد إن المنهج التحليلي له من الضرورة بمكان، للوقوف على فحوى الأسباب وجوهرها وتحليلها التي تعصف بالاستقرار بسبب الأقليات، ولا يتم ذلك إلا بالتحليل، وهذه من المناهج معمول بها في الدراسات السياسية.

وأما بشأن تقسيم البحث، فإننا سنتناوله في أربعه فصول وخاتمة يتم من خلالها توضيح استنتاجات الدراسة والتوصيات التي استوجبتها.

الفصل الثاني

الدولة القومية العراقية والأقليات

لعبت الدولة القومية منذ معاهدة وستيفاليا التي وقعت عام 1648. وحتى بداية القرن التاسع عشر دوراً منفرداً وبلا منازع في عالم السياسة الدولية. إذ خلال هذه الفترة قامت الدولة القومية دون غيرها بالأعمال التي أدت إلى التغيير في توزيع القوة والتحالفات وإيجاد المستعمرات والحرب والسلم. ومع بداية القرن التاسع ظهرت تطورات كثيرة في البيئة الدولية أنهت العصر الذهبي للدولة القومية (الدولة الإقليمية) وعرضت وظيفتها الأساسية وهي الأمنية للخطر. الأمر الذي جعل الدولة القومية تواجه اليوم أزمة بقاء وهذه الأزمة ظهرت نتيجة تحديات داخلية وخارجية أخذت تواجهها والتي جعلتها تفقد قيمتها ككيان أمني قادر على جلب الأمن لرعيتها .

معظم الدول تتألف شعوبها من أقليات متنوعة من شتى الأصول والمنابت أو الثقافات أو الديانات، إذ نادراً ما تجد في دولة مجتمعاً أحادي الدين واللغة أو الثقافة، وللدولة القومية العراقية تنوعات لأقليات دينية وعرقية ومذهبية، لكن بعض هذه الأقليات ناشطة سياسياً والأخرى مستكينة، أقليات تسعى إلى الإبقاء على "قوميتها" وعلى شخصيتها الذاتية وأخرى أكثر استعداداً للاندماج الاجتماعي- السياسي. إن الدولة القومية العراقية المعاصرة تحتضن العديد من الأقليات، وهذه الأقليات تتعدد وتتشعب الركائز التي تستند عليها، فهناك أقليات تركز على باعث ديني وثانية على باعث العرق وثالثة على باعث طائفي ...ألخ، فشأن الدولة القومية في هذا التوجه القيام بما يلزم لجميع هذه الأقليات بالصورة التي تسقط بها البواعث إلى صورة أخرى مختلفة قائمة على إسقاط الفوارق بين الجميع، وهذا لا يتم إلا بالانصياع لدستور الدولة الذي يعتبر المرجعية التي على الدولة التمسك به، وعدم القيام بأي تجاوزات عليه .

إن الأهداف المتوخاة تحقيقها من هذا الفصل هي الوقوف على حقيقة الدولة القومية العراقية، والأقليات المتنوعة التي تشغل مساحة تلك الدولة وذلك من خلال المبحثين التاليين :

المبحث الأول : الدولة العراقية بين عهدين.

المبحث الثاني : الدولة العراقية والأقليات.

المبحث الأول:

الدولة العراقية بين عهدين

لقد اعتمد قيام الدولة العراقية منذ نشوءها على توافقات نظام البنى الاجتماعية والجماعات الفاعلة والأنساق الأيديولوجية، إذ إن ظهور الدولة العراقية في أعقاب الحرب العالمية الأولى شكل انتقالة نوعية لمجتمع إستمر لقرون عديدة تحت هيمنة الدولة العثمانية، وهي هيمنة قد انتهت، ولكن تركت ورائها مجتمعا يعاني التشرذم الطائفي والعرقي. إن المحتلين الجدد للبلاد وهم البريطانيون، عملوا لأجل بناء دولة جديدة تجمع خليطاً متعدداً من القوميات والطوائف التي لها تاريخها الخاص، وثقافتها وأيديولوجيتها، وذاكرتها السياسية والجماعية المتجذرة في كيان دولة سياسية مركزية، والتي كانت نتاج صانع القرار البريطاني. بموجب هذا توجه وقع اختيار البريطانيين على الأمير فيصل بن الشريف حسين بوصفه أفضل المرشحين لحكم العراق، وقد قام بإعداد جيش كان يعد القوة الضامنة لوحدة الدولة المركزية، التي استخدمت امكانياتها لضمان استمرار النظام السياسي، فقد استخدم النظام وسائل عديدة بعضها عنيفة ضد بعض الجماعات العرقية والدينية من أجل إذابة الخصائص القومية والثقافية لهذه الجماعات في جسم الدولة، (عقاد، 1979: 56).

وفي النصف الثاني من حقبة خمسينيات القرن الماضي تبلورت جبهة الاتحاد الوطني، والتي لعبت فيما بعد دوراً في وصول المؤسسة العسكرية إلى السلطة عام 1958 بزعامة عبد الكريم قاسم ثم توالت الانقلابات حتى وصلت أخيراً إلى رواد حزب البعث العربي، وبذلك تكون الدولة القومية العراقية قد دخلت في مرحله جديدة من مسيرتها السياسية، ولتحقيق اهداف هذا المبحث فاننا سنتناولة في مطلبين رئيسيين هما:

المطلب الأول: العراق وعهد الملكية.

المطلب الثاني: العراق وعهد الجمهوريات.

المطلب الأول:

العراق وعهد الملكية

كانت بلاد ما بين النهرين تعد جزءاً من ممتلكات الدولة العثمانية. وفي بداية القرن العشرين كانت ارض العراق موزعة إدارياً إلى ثلاث ولايات عثمانية هي بغداد والموصل والبصرة. وان تاريخ الدولة العراقية المعاصرة ابتداء مع اندلاع الحرب العالمية الأولى عام 1914 إذ استولت قوة بريطانية – هندية قادمة من الهند على البصرة في 23 تشرين ثاني 1914، وبهدف اكبر يرمي إلى احتلال ما يمكن من هذه الولايات الثلاث. وكان الزحف البريطاني من جنوب البلاد وباتجاه الشمال حيث مني بخسائر فادحة سنة 1916، لكن ذلك لم يمنع البريطانيين من مواصلة الزحف واحتلال بغداد في 11 من آذار 1917. استكمل البريطانيون احتلالهم للعراق سنة 1918 عندما دخلت قواتهم منطقة الموصل وخروج تركيا من الحرب.و بعد وقت قليل قرر المجلس الأعلى للحلفاء وفي 25 من نيسان 1920 وضع العراق تحت الانتداب البريطاني، خلافاً لما أطلق من وعود سابقة بحق الشعوب المحررة بأن تقرر مصيرها. ولم يكد يمر على هذا القرار الجائر شهور قليلة حتى شبت في 30 حزيران 1920 ثورة وطنية عارمة للتخلص من الاحتلال البريطاني، ولكنها أخمدت ولم تنجح، وفي حزيران 1921 وصل الأمير فيصل ملك سوريا السابق إلى البصرة، فنودي به ملكًا على العراق في 23 آب 1921، وبعد وفاته سنة 1933 خلفه ابنه "غازي" على العرش، ودام حكمه 6 سنوات، إذ توفي في حادث سيارة سنة 1939 وخلفه ابنه الصغير "فيصل الثاني"، وبه انتهى الحكم الملكي في العراق يوم 14 تموز، 1958 إذ أقيم نظام الحكم الجمهوري، والذي توالى على رئاسته خمسة رؤساء جمهورية كان آخرهم صدام حسين (علي،1977: 87). وللمزيد عن الدولة القومية العراقية في عهد الحكم الملكي سنتناول ذلك في فقرتين رئيسيتين هما:

أولاً: الملكية والانتداب (1921 – 1936).

ثانياً: الملكية والاستقلال (1937 – 1958).

أولاً: الملكية والانتداب (1921 – 1936): لقد بدأت هذه الفترة منذ اليوم الأول الذي نودي فيه الملك فيصل الأول لتولى عرش العراق وكان ذلك في 23 آب 1921، حيث كان العراقيون آنذاك منقسمين إلى خطين: خط عراقي وطني له رواده وأحزابه وجماعاته وأدبياته، وخط عراقي قومي عريق له نفس ما لدى الأول، ونتيجة للغزو البريطاني الأول للعراق

تشكلت الدولة العراقية وسلطتها السياسية وبسبب سيادة المؤسسات الأهليــة وغيــاب قــوى اجتماعية فاعلة وساندة، عمدت سلطات الاحتلال إلى بناء أجهزة السلطة السياسية، من شرائح نافذة سبق وان احتلت مواقع إدارية في الجهاز الرسمي للإمبراطورية العثمانية، فضلاً عــن الضباط ذوي النزعات القومية (علي،1977: 101)، لقد حمل التشكيل الإداري ومنذ نشوء الدولة العراقية، صفة طائفية تجسدت بواقعتين أساسيتين هما: الأولى، قانون الجنسية العراقي الذي ألغى حقوق المواطنة لأغلبية سكان العراق وما نتج عنه من حصر إدارة المراكز القيادية بأقلية من سكان العراق. وأما الواقعة الثانية فتمثلت في، انفرد المستعمر البريطاني فــي إدارة شؤون الأقلية الطائفية، بناءاً على تلك المعطيات ظهرت بعض الانتقادات حول بناء الدولة في الحقبة الملكية، منها: إن البناء السياسي الأول للدولة العراقية قد حصر قيادته بفئات محددة، إلا إن السياسية البريطانية أعادت رفد التشكيلة العراقية بقوى اجتماعية جديدة تجسدت فيما يلــي (جواد،2004 :16):

- تطوير الطبقة الوسطى المتعلمة من سكان المدن بعد اتــساع أجهــزة الدولــة الإداريــة والتعليمية.
- تقسيم الأملاك الأميرية على شيوخ العشائر، في محاولة لإضعاف وتفكيك الروابط الأهلية الأمر الذي أفضى إلى تشكيل الطبقة الإقطاعية.
- مساعدة الشريحة التجارية المؤيدة للوجود البريطاني لتطوير أنشطتها التجارية .
- نهوض الطبقة العاملة وبنائها النقابي في المشاريع البريطانية مثــل الــسكك الحديديــة، الموانئ، النفط.

لقد أفضت التطورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية سالفة الذكر، إلى الكثير مــن النتائج السياسية أهمها (جواد، 2004 :28): تكريس البناء البيروقراطــي للدولــة العراقيــة المرتكز إلى الأقلية الحاكمة مما ادى إلى انفصال الدولة عن تشكيلتها الاجتماعية، وما نتج عن ذلك من اعتماد سياسات محصورة في أطر نخبوية بعيدة عن المصالح الوطنية، بالإضافة إلى هشاشة البناء الاجتماعي وازدواجية السلطة السياسية والتي قادت إلى انتشار الأفكار اليسارية منها والقومية، المطالبة في إعادة بناء الدولة وفق صياغات إيديولوجية اشترطتها المتغيــرات الدولية، كما أن نشأة الدولة العراقية في ظل الانتداب البريطاني العام 1921، وبسبب ســيادة المؤسسات الأهلية التقليدية وغياب قوى اجتماعية وسياسية فاعلة في المجتمع العراقي، أنتجت دولة مشوهة و تابعة، هذا إذا أضفنا إلى ان التشكيل الإداري والسياسي ومنذ نــشوء الدولــة العراقية اخذ صفة طائفية تمثل بالسنة العرب، رغم أن البريطانيين مصممو الدولة استطاعوا رفد التشكيلة العراقية بقوة اجتماعية جديدة تتمثل بالطبقة الوسطى المدنية المتعلمة بعد اتــساع أجهزة الدولة الإدارية والتعليمية.

لقد أصبح العراق "دولة ملكية دستورية" عام 1925، وبرزت هيمنة الملك التنفيذية بمنحه سلطة شخصية بموجب الدستور للانفراد باختيار وإقالة الوزارة دون التقيد بالأغلبية البرلمانية، وعاصرت الفترة الملكية أوضاعاً استثنائية تراوحت بين الإفراط في تغيير الوزارات، وتكرار أشخاصها، وتزايد التوجه نحو تعطيل الدستور، وفرض الأحكام العرفية، وهذا يعني عدم استقرار الدولة بعد (برزنجي، 1993: 70).

إن التطورات السياسية في هذه الفترة أفضت إلى تكريس البناء الهش للدولة العراقية، ولا أدل على ذلك هو انفصال الدولة عن القاعدة الاجتماعية، وتوزيع وظائف السلطة على نخب مكررة في الحقل السياسي، وكذلك أدت إلى هشاشة البناء الاجتماعي، وازدواجية السلطة السياسية، وإعادة بناء الدولة وفق صياغات إيديولوجية بعيدا عن البنية القانونية والدستورية للدولة المدنية، وقد تمكن هذا التحالف التقليدي والمكون من الملك والنخب المكررة من البقاء في السلطة مدة طويلة من الزمن.

إن من سمات الدولة العراقية في هذه الفترة من العهد الملكي أنها قد شهدت أصواتاً تنادي إلى بناء دولة عراقية موحدة، أساسها أن يقف الجميع سواسية تحت المظلة الوطنية. وأخذت الأحزاب بالظهور، فتاريخ الأحزاب العراقية يشير إلى ان من أوائل الأحزاب التي تشكلت وفي ظل الاحتلال البريطاني المباشر للبلاد هما: "حرس الاستقلال والعهد" . ورغم اتفاقهما على تشكيل دولة عراقية مستقلة ملكية ودستورية، إلا إن الخلافات بينهما كانت موجودة بعد فترة قصيرة من تأسيسهما نظراً لتباين مناهج وبنية وأشخاص كل من الحزبين (حسو،1984: 24) .

وأهم ما يميز هذه المرحلة أن العراق دخل تحت حكم جديد في ظل الاحتلال ألا وهو الحكم الملكي وكان ذلك بتتويج الملك فيصل والذي بدورة اتخذ عدة إجراءات ذات طابع ديمقراطي من أهمها: إصدار قانون الأحزاب والجمعيات في آب 1922، استناداً عليه فقد تم تشكيل الحزب الوطني وحزب النهضة والحزب الحر. وفي الحقيقة إن هذا القانون لم ينظم مسألة قيام الأحزاب والجمعيات بالشكل المطلوب، بل عمد المندوب السامي البريطاني إلى السيطرة على عملية تكوين هذا القانون، لإخضاع الأحزاب إلى شروط تصب في مصلحة الاحتلال. لقد تميزت أحزاب النخبة الحاكمة بعدم استمراريتها وقصر حياتها نتيجة ضعف هياكلها وأهدافها، فهي أحزاب كانت تسعى للحصول على الاستقلال أو تعديل المعاهدات العراقية- البريطانية معاهدة 1922 ومعاهدة 1926، أو رسم سياسة العراق الخارجية فضلا عن الرغبة الجامحة لقادتها لتولي منصب رئيس الوزراء. وهى أهداف قصيرة المدى حيث ينتهي الحزب بمجرد انتهاء الهدف مثل "الحزب الحر" . ونوع أخر من الأحزاب يبقى مرهوناً باستمرار المركز أو النفوذ السياسي لمؤسسيها أو وفاتهم. كل ذلك أدى إلى فقدان الجمهور

إيمانه وثقته بتلك الأحزاب (حسو، 1984 : 28-29). كما وتورطت النخب السياسية في صراعات فيما بينها، أدت وقتئذٍ الى ثورات عشائرية بين العراقيين أنفسهم من جهة،وثورات عرقية بين العرب والأكراد من جهة أخرى، وكان يتم وضع حداً لها من خلال إقحام الجيش في أتونها، عندها بادرت الوزارة الهاشمية الثانية عام 1925 إلى تجميد الحياة الحزبية وقطع الطريق على ما ارتبط بالأحزاب من دسائس لم تكن خالية من مطامع شخصية ومصالح ذاتية.

ثانياً: الملكية والاستقلال (1937 – 1958): توفي الملك فيصل عام 1933، وتولى ولي عهدة الملك غازي العرش وأمتد حكمة حتى عام 1939م، وتولى الأمير عبد الإله بن علي مجلس الوصاية على الملك القاصر يومئذٍ فيصل الثاني، حيث شهدت تلك الفترة غياب الحياة الحزبية العلنية، وتصاعد حدة الصراع من اجل السلطة، وذلك في سياق سلسلة من الانقلابات العسكرية من أهمها: الانقلاب العسكري الذي قام به الفريق بكر صدقي ضد حكومة ياسين الهاشمي عام 1936، وهو انقلاب نجم عنه تورط المؤسسة العسكرية العراقية لاحقاً؛ بسلسلة من الانقلابات انتهت باحتلال بريطانيا للبلاد للمرة الثانية عام 1941، وهذا بسبب نتيجة هيمنة القوى القومية على حكم البلاد متمثلة بحكومة رشيد عالي الكيلاني الذي يقف ورائها الجيش، و الذي هيمن عليه عدد من الضباط التوجه القومي. (خلال المدة 1941-1945)، أسند البريطانيون البلاط الملكي إلى مجموعة من الحرس القديم من السياسيين يتقدمهم نوري السعيد، وكان من نتائج هذا الاحتلال والتحالف بين سياسي جيل الحرس القديم،أن أعيد تشكيل التحالفات المعبرة عن تصاعد التناقضات الاجتماعية على نحو أقوى من الفترة السابقة، بدأت أولاً، بحصول الطلاق النهائي بين القوى القومية الجديدة الآخذة بالتبلور خارج السلطة، والمتولدة من الفئات الوسطي والدنيا وبين الأسرة الهاشمية، لقد ظهرت على الساحة العراقية معالم واضحة لجبهتين منفصلتين ومتباعدتين بل ومتعاديتين هما: الجبهة الملكية المتحالفة مع الشيوخ والإنجليز، المحتكرة للسلطة والثروة. وجبهة القوى الوطنية والقومية خارج السلطة، وهي لا تمتلك القدرة والإمكانيات. وما بين الأعوام 1946-1958 شهدت انتشار وترسيخ الأفكار والأُيدلوجيات الغربية الحديثة في صيغتها الليبرالية والاشتراكية، وكذلك تصاعد ونمو الحركات السياسية السرية، مثلما شهدت هذه الفترة فشل تجربة الانفتاح السياسي للحرس القديم بسبب عدم قدرته، على استيعاب دماء جديدة بالرغم من النصائح البريطانية المتكررة لهم (مسعد، 1988 : 33).

مع نهاية الحرب الكونية الثانية شهد العراق موجة من الحريات الصحفية والتي من خلالها عبرت القوى الوطنية عن مواقفها إزاء النخبة الحاكمة، ووجهت، النقد إلى البلاط الملكي، وطالبت بمطالب كثيرة منها: تأميم النفط والتخلص نهائياً من النفوذ البريطاني في

البلاد. كما شهدت البلاد موجة من التظاهرات إذْ استغلت الجماعات السياسية المعارضة ما كان يحدث من تطورات في فلسطين للتعبير عن مواقفها. كل ذلك جعل البلاط والنخبة السياسية الحاكمة مترددة في إطلاق عملية التعددية الحزبية، ولكن في النهاية تمت إجازة خمسة أحزاب سياسية وهي:"حزب الأحرار، حيث ركز على الواقع المادي للعراق، وتعدد التركيبة الاجتماعية الأثنية/ الدينية بمختلف عناصرها .وحزب الاستقلال وهو حزب قومي عربي، حيث إن مبادئه وأهدافه تنصب على قضايا القومية العربية بالدرجة الأولى. والحزب الوطني الديمقراطي وهو حزب يساري وسط حيث يدعو إلى ديمقراطية البرلمان، ويدعو إلى إصلاح جهاز الدولة وكذلك ينادي إلى الاشتراكية الديمقراطية، وأما الإتحاد الوطني، وهو حزب ماركسي أخذ على عاتقه الدفاع عن المطالب الشعبية للفئات الاجتماعية الفقيرة،واما نهجه فهو يقوم على تحليل الظواهر الاجتماعية والفكرية وترابطاتها الجدلية، ليصوغ صيرورات الفعل السياسي العراقي . أما حزب الشعب فقد اتفق مع حزب الاتحاد الوطني في مجمل النهج الماركسي إلا إنه أغفل ذكر الأقليات (صفوة، 1969: 129).

أن حالة الفراغ الفعلي الذي شغل فتره طويلة على الساحة السياسية العراقية، قد خلقت هي الأخرى عوامل ساهمت في بناء أرضية ملائمة لنمو أحزاب معارضة سرية، اختلفت جذرياً عن أحزاب النخبة السياسية من حيث أفكارها وأهدافها ومكونتها وممارستها واستمراريتها. وهي أحزاب اهتمت بالتصدي للفساد الحكومي والسياسة الخارجية الموالية لبريطانية وقمع الحريات العامة كما إن تلك الفترة شهدت بروز أحزاب ذات قواعد أوسع وباتجاهات فكرية أكثر وضوحاً، وأما الاتجاه القومي الكردي فكان يطالب بحقوق أمته المجزئة والطامحة في قيام وحدتها القومية وتقرير مصيرها، فقد كان هذا الاتجاه في بداية نشوء يعبر عن تنظيمات طلابية ثم أصبحت حزبية، فنهج القوى الكردية كان في العهد الملكي متأثرة بالفكر الديمقراطي والتقدمي بصيغته اللبرالية والاشتراكية. (جار، 1995: 91).

إن هذا مجمل الحياة السياسية في العهد الملكي في العراق، إذ اننا يمكننا من خلال ما سبق ان نعتبر الحكم الملكي هو بمثابة الركيزة الأساسية التي بُني عليها العراق الحديث بكل ما في نظامه من إيجابيات وسلبيات.

المطلب الثاني:

العراق وعهد الجمهوريات

كان النظام السياسي العراقي بعد عام 1958 ثورياً في لغته وممارساته، أحدث تغيير جذري في سياسة البلاد الخارجية، وذلك بالتحول من علاقات تبعية لبريطانيا والغرب، إلى بناء علاقاته مع دول العالم كافة بما فيها دول المعسكر الشرقي على أساس مبدأ التكافؤ، وإلغاء سياسة الأحلاف والتكتلات وإعلان الحياد الإيجابي. وجاءت سياسته الاقتصادية مستهدفة تحقيق غايتين ثوريتين، هما الاستقلال الاقتصادي وإعادة توزيع الثروة والدخل لصالح الشعب.

منذ الأيام الأولى لقيام النظام الجمهوري أخذت المشكلات السياسية تتحدى النظام الجديد، خاصة كيفية إدارة الحكم وطبيعة القيادة، واستمر النشاط الاقتصادي العراقي في صعوده، لكنه بدأ بالانحدار السريع مع دخوله في الحرب مع إيران (1980–1988)، وبلغ النظام السياسي حافة الانهيار مع غزو الكويت وحرب الخليج (1990–1991)،و التي توجت بالحصار الاقتصادي الدولي، وأخيرا قادت الحرب الأميركية–البريطانية على البلاد في آذار 2003 م، إلى تدمير الدولة العراقية وإلغاء النظام السياسي. وما نتج عنه من تصفيات طائفيه وعزل وتهجير الكفاءات والخبرات وإحلال عناصر من منطلق الولاء قبل الكفاءة وإلغاء الأفكار والخطط السياسية السابقة، وظهور خطط جديدة مثل تقسيم العراق إلى دويلات طائفية (كرديه، شيعية، سنية).

وللوفاء بمتطلبات هذا المطلب فإننا سنتناوله في ثلاثة فقرات رئيسية وعلى النحو التالي:

أولاً: العراق والجمهورية الأولى (1958– 1963).
ثانياً: العراق والجمهورية الثانية (1963– 1968).
ثالثاُ: العراق والجمهورية الثالثة (1968–2003).

أولاً: العراق والجمهورية الأولى (1958 – 1963): نقصد بالجمهورية الاولى وهي المدة التي حكم خلالها البلاد الزعيم عبد الكريم قاسم وحتى اعدامة في (14 تموز 1958 – 8 شباط 1963، ومع وقوع العدوان الثلاثي على مصر عام 1956 أخذت زمام الأمور تنسل شيئاً فشيئاً من سلطة الملك، وأخذت التيارات المناوئة للحكم الملكي تزيد قوتها مقابل انحسار سلطة الملك عن الكثير من المسؤليات والسلطات، وهذا نتيجة تنامي تلك القوى، وفي الرابع

عشر من شهر تموز عام 1958م أُعلنت الثورة على النظام الملكي، وقُتل الملك فيصل الثاني وأُسقط النظام الملكي، وبذلك انتهى عهد الملك فيصل الثاني والنظام الملكي برمتـه، ودخـل العراق دوامة الانقلابات العسكرية. قاد الانقلاب عبد الكريم قاسم حيث أصبح بعد وقت قصير الزعيم الاوحد للعراق (خدوري، 1974 : 237) . إن النظام الجديد سرعان ما أطاح بطبقة رؤساء العشائر وكبار الملاكين، وتبنى مفاهيم اشتراكية، ولكنه أيضاً أنهى العلاقة التاريخيـة بين العراق والغرب وتقرب للمعسكر الاشتراكي.كما ان علاقات العراق العربية سرعان مـا تدهورت بسبب سوء العلاقة بين قاسم وجمال عبد الناصر، وكذلك بسبب مطالبة قاسم بالكويت بوصفها جزءاً من التراب العراقي، وذلك حينما قرر البريطانيون مـنح الكويـت اسـتقلالها. حاول قاسم إن يضع لنفسه حدوداً تفصل بينه وبين الأحـزاب، وكـان الحـزب الـشيوعي والأحزاب القومية والناصرية وحزب البعث تعد أقوى الجماعـات الـسياسيةانذاك . حـاول القوميون إسقاط قاسم عبر أكثر من محاولة لإسقاطه أو اغتياله ودفعوا ثمناً لذلك عندما أعـدم قاسم عدداً مهما من الضباط والمدنيين، غير إن تلك المحاولات قد عززت أيـضاً مـن قـوة الحزب الشيوعي.(الطالباني، 1970 : 20–25)

لقد كان توجه عبد الكريم قاسم تجاه الأكراد يتصف إلى حد كبير بالمهادنة وهذا يتضح بإعلان العفو عن مصطفي البرزاني الرجل المعروف لدى كل الفئات الكردية، وكذلك عـدد كبير من الرجال الذين هربوا إلى الاتحاد السوفيتي من قبل ثورة 1958م، وتعاون الأكراد مع قاسم في مواجهة خصومة مقابل اعتراف الأخير بشرعية الحزب الـديمقراطي الكردسـتاني (الدرة،1966: 275–280)، إلا إن الأمور لم تسير وفق ما أراد لها عبد الكريم قاسم، وكمـا انها لم تسير وفق المشيئة الكردية، بسبب ان هناكَ من الأشخاص من كانوا يخططون بالسر لإنهاء عبد الكريم قاسم وحكمه، وكان لهم ما كان في 8 شباط 1963 حيث تمكـن حـزب البعث من إسقاط قاسم ومن ثم إعدامه.

ثانياً: العراق والجمهورية الثانية (1963–1968): وبعد نجاح هذا الانقلاب علـى عبد الكريم قاسم، تشكلت أول حكومة بعثية تحت إمرة مجلس وطني مصغر بقيادة عدد مـن قادة الحزب، ووضع على رأسها عبد السلام عارف، بالرغم من كونه لم يكن بعثياً كان مـن قادة انقلاب تموز 1958، وانشق بعد قليل عن قاسم الذي حكم عليه بالإعدام غير انه لم ينفذه أما حكم المجلس الوطني المصغر. لم يستمر طويلا لأن الاعضاء ومعظمهـم مـن الـشبان المندفعين اختلفوا على الطريقة التي يجب أن تُحكم بها البلاد، لهذا سرعان ما نشب خلاف بين الجناح المعتدل والجناح المتطرف داخل المجلس المصغر، فاغتنم عبد السلام عـارف هـذه الفرصة وأسقط حكومة المجلس في تاريخ العـراق فـي 18 تـشرين ثـاني سـنة 1963

(الطلباني،1970: 25)، خلال الفترة القصيرة التي حكم بها عارف أظهر عدائه هو الآخـر للدور الاجتماعي لقادة العشائر، كما زج البلاد ومن جديد في الحرب مع الأكـراد،و حـاول إقامة دولة موحدة تضم العراق وسوريا ومصر، ودخل في مفاوضات مع مصر بهذا الاتجاه، انتهت بتوقيع اتفاق عرف باسم اتفاق نيسان، ولكن بقي الموضوع على الورق لعدم ثقة ناصر بحزب البعث والذي كان عارف وجماعة حكمه انتسبوا اليه، وهذا الحزب بات يحكم في كـل من بغداد ودمشق (قمحة، 1996 : 134).

مع تولي عبد السلام عارف وأنصاره من ضباط الجيش السلطة فقد سعى هو الأخـر أن يكون هو الحاكم الفعلي للبلاد، وذلك مثلما فعل قاسم الذي حرم البلاد من أن تشهد حالة من الديمقراطية والتعددية الحزبية والحكم البرلماني. ومثلما فعل قاسم أصدر عارف هو الأخـر دستوراً مؤقتا للبلاد وقرب أشخاص بعينهم إلى جانبه، كما منح الكثير من أبنـاء محافظتـه مراكز مهمة في الدولة. غير إن عارف تمكن من تحسين علاقات العراق مع الدول العربيـة وخصوصاً مصر، وكان قبل ذلك قد اعترف باستقلال الكويت. لم يستمر عـارف بالـسلطة طويلاً بسبب مقتله إثر سقوط طائرته المروحية، بينما كان في جولة تفقدية في جنوب الـبلاد ليخلفه في حكم البلاد شقيقه الفريق عبد الرحمن عارف والذي وقف إلى جانبـه عـدد مـن الضباط من أهل بلدته، وبذلك حرمت البلاد من فرصة أن يتولاها شخص مدني وهو رئـيس الوزراء في حينه الدكتور عبد الرحمن البزاز وهو من محافظة الأنبار التي ينتمي إليها عارف نفسه. كان البزاز قد كلفه الرئيس عبد السلام عارف بتأليف حكومة واثبت قدرة أفـضل مـن غيره في إدارة البلاد عبر حكومة من أهل الاختصاص، ودخل في مفاوضـات ناجحـة مـع الأكراد انتهت بالاتفاق على تطبيق برنامج يمكن إن ينهي حالة الصراع بين الطرفين (الدرة، 1966 : 308-309).

تولى عبد الرحمن عارف حكم البلاد غير أنه لم يضع حدوداً كافية ليبعد تدخل قـادة الجيش في شؤون الدولة. صحيح إن عبد الرحمن تمكن من تحسين علاقات العراق مع جيرانه وكذلك تحسين علاقاته مع الغرب غير انه لم يتمكن من دفع البلاد كثيراً نحو الأمام، ان حُكم عارف لم يستمر هو الأخر طويلاً، وقد حاول أكثر من طرف الانقلاب عليه ولكن في النهاية تمكن حزب البعث من الإطاحة به في 17 تموز 1968م (مصطفى، 1971 : 15)، بعد أن تعاون مع عدد من ضباط القصر الجمهوري، وآخرين في أجهزة الاسـتخبارات العـسكرية، ممن لم يكونوا على علاقة بالحزب لقاء وعود بمنحهم مناصب عليا. إن الانقـلاب الأبـيض الذي نفذه البعث نجح بسرعة وتم تسفير عارف خارج البلاد ليستقر في تركيا.

ثالثاً: العراق والجمهورية الثالثة (1968–2003): مع نجاح البعث في استلام السلطة، تقرر أن يكون الزعيم احمد حسن البكر رئيسا للبلاد مدعوماً بمجلس وطني لقيادة الثورة، مؤلف من قادة في حزب البعث وعدد من العسكريين البعثيين وغير البعثيين، وفي 18 تموز تم الإعلان عن تشكيل الحكومة الجديدة، وكان واضحاً أنها لم تكن تعكس وجود حالة من الانسجام والتوحد. تولى رئاسة الحكومة العقيد عبد الرزاق النايف، بالرغم انه لم يكن بعثياً، بل عاون البعث من خلال منصبه معاوناً لرئيس جهاز الاستخبارات العسكرية وتولى اثنين من العسكريين البعثيين منصبي نائبي الرئيس وهما صالح مهدي عماش وحردان التكريتي، ومنح منصب وزير الدفاع إلى ضابط شاب أخر هو إبراهيم الداوود والذي هو الأخر لم يكن بعثياً ولكنه كوفئ على تعاونه في إنجاح الانقلاب (البراك، 1995: 132).

لقد كان واضحاً إن هذه التوليفة السياسية بين بعثيين وغير بعثيين سوف لن تستمر طويلا، وفعلاً وفي 30 تموز 1968 تم إزاحة النايف والداود بوصفهما كانا من الدخلاء على خطة الانقلاب وعلى البعث، وهكذا تولى البكر المسؤولية تماماً يقف من خلفه شاب بعثي طموح سرعان ما تولى منصبه الرفيع في قيادة الحزب وليكون الرجل الثاني في البلاد هو صدام حسين إذ أصبح نائباً لرئيس مجلس قيادة الثورة (البراك، 1995: 133).

السنوات الأولى للبعث في السلطة شهدت البلاد حالة من الاندفاع والتقدم لمسيرة البلاد نحو الأمام. ومن أهم الانجازات الاتفاق مع الأكراد لوقف القتال في شمال البلاد إذْ توصلت الحكومة مع الزعيم الكردي الملا مصطفي البارزاني على خطة بموجبها تمنح المنطقة الكردية والأكراد سلطات مهمة لتحقيق نوع من الحكم الذاتي وهكذا جاء بيان 11 آذار(أبو زيد، 2008 : 172) .و في مجال السعي للسيطرة على عمليات إنتاج وتسويق النفط إذ تمكن البعث من تأميم عمليات الشركات الأجنبية العاملة في البلاد وكان ذلك عام 1973، وهو إجراء منح العراق قدرات مالية جديدة انعكست وطنياً على تحسين الاقتصاد. عربياً حيث تحسنت علاقات العراق مع جيرانه من أبناء العروبة، وشاركت قواته في حرب عام 1973 إلى جانب القوات المصرية والسورية والأردنية والتي دفع بها صانع القرار الأردني إلى هضبة الجولان.

على المستوى الحزبي حاول البعث منح عدد من الأحزاب السياسية منها الحزب الشيوعي فرصة العمل العلني، ولكن جاء ذلك وفق شروط البعث، وهكذا تم إقامة الجبهة القومية والوطنية والتي ضمت الأكراد والشيوعيين والبعث، غير إن هذه الجبهة السياسية كانت شبه معطلة بسبب هيمنة البعث على جميع مفاصل الدولة (الحاج، 1994: 74).

على المستوى الداخلي لحزب البعث سرعان ما تم التخلص من عدد من القادة التاريخيين للحزب يتقدمهم العسكريين منهم صالح مهدي عماش وحردان التكريتي. لقد قام

بذلك صدام حسين الذي عمل بنفسه كي يتم التخلص من هؤلاء، وكان ذلك لـصالح تعزيـز مركزه داخل الحزب والدولة (معصوم،1998: 86).

في شهر تموز من عام 1979 تمكن صدام حسين من أن يصبح رئيساً للجمهوريـة العراقية، بعد إعفاء البكر من جميع مناصبه وفرض الإقامة الجبرية عليه في منزله. لقد رافق هذا الانقلاب إعدام مجموعة كبيرة من قادة حزب البعث وإرسال أخريين منهم إلى الـسجون بحجة تعاون هؤلاء مع نظام البعث السوري، بقيادة حافظ الأسد مـن المـصالح العراقيـة. وإجراءات صدام هذه جعلت منه الحاكم المطلق للحزب والبلاد (معصوم، 1998: 87).

شهد العراق وهو في ظل حكم البعث إجراءات سياسية واقتصادية واجتماعية مهمـة مستفيداً من تزايد العائدات النفطية وتمثلت بما يلي(يوسـف، 2006 :31): فـي المجـال السياسي: تقوية السيادة الوطنية، والمساواة القانونية لكـل المـواطنين العـراقيين، واحتـرام القوميات الأخرى وإشراكها في إدارة السلطة السياسية. أما في المجال الإقتصادي: المحافظة على ثروات العراق الوطنية، وتشجيع البرجوازية الوطنية عبر مـساعدة الدولـة لهـا فـي الاستيراد والتصدير. أما في المجال الاجتماعي: تغيير التشكيلة الاجتماعية حيث جرى إلغـاء الطبقة الإقطاعية التي تحولت عبر التعويضات المجزيه ان ية إلى شريحة تجارية، وتمليـك طبقة الفلاحين أراضي صغيرة وإطلاق النشاط الزراعي، وتطور الطبقة الوسـطى بجميـع شرائحها خاصة بعد انتشارها في الجهاز الإداري للدولة العراقية، وبناء توازنات اجتماعيـة بين الطبقات الاجتماعية الفاعلة في التشكيلة العراقية.

كما شهدت هذه الفترة أيضاً توجه لحل النزاعات الاجتماعية والسياسية التي أدت إلى تبدلات في مسار الدولة العراقية، إذ جرى ترسيخ السمات الطائفية العشائرية للحكم فضلاً عن حدوث تبدلات في التشكيلة الاجتماعية وكانت مظاهر ذلك تتمثل بتقوية بناء أجهزة الدولـة والمراكز الإدارية على أساس حزبي والتي تحولت في مجرى الإقصاء والإدماج إلى سـمات عشائرية أو قرابية، وتوظيف الثروة الوطنية في خدمة التوجهات السياسية للأقلية الحاكمـة، وإيجاد تغيرات طبقية جديدة في التشكيلة العراقية تمثلت بإضعاف البرجوازية الوطنيـة مـن خلال هيمنة الدولة على القطاعات الأساسية المنتجة، وعلى قطاع التجارة الخارجية والداخلية، وإلحاق أقسام من الطبقة العاملة الناشطة في قطاعات الدولة، الإنتاجية، والخدميـة بالجهـاز الإداري بعد تسميتهم موظفين عند الدولة، أضف إلى ذلك إن الجهاز العسكري للدولة كـان مهيمن على كثير من المواقع الإنتاجية والخدمية، ورافق ذلك أيضاً ظهور قـوى اجتماعيـة وشرائح طبقية متنفذة ومترابطة. (يوسف، 2006: 44)

تلك الإجراءات أفضت إلى نتائج بالغة الخطورة على الدولة وتـشكيلتها الاجتماعيـة تجسدت: بإكساب الدولة وسلطتها رداءاً طائفياً، عشائرياً، وبلـورة تـاريخ الدولـة القوميـة

وصياغتها مع التأطيرات القانونية والوظيفية للإيديولوجية البعثية، حيث تم دمج مؤسسة الحزب وجهاز الدولة بكيان واحد يرمز للهيمنة السياسية، ويمكننا الإشارة إلى أهم الأحداث التي أدت إلى تصديع جدار الدولة القومية العراقية ما يلي (يحيى،2007: 76): دخول العراق في حرب طويلة الأمد مع إيران في يوم 22 أيلول سنة 1980 التي أسفرت عن سقوط ما يقارب نصف المليون عراقي فضلا عن سبعمائة ألف من المعاقين والمشوهين، إضافة إلى نفقات الحرب التي تجاوزت المائتي ألف مليون من الدولارات، وكذلك تجميد برامج التنمية لمدة تجاوزت الثماني سنوات حيث انتهت تلك الحرب في 8 آب 1988، وقيام العراق باجتياح دولة الكويت وذلك في 2 آب سنة 1990، مما جعل العالم بأسره يقف في وجه العراق ويحشد جنوده لحرب العراق وتحرير الكويت في معركة غير متكافئة أطلق عليها (عاصفة الصحراء).

إن دخول العراق في حرب مع إيران واجتياحه دولة الكويت أدى ايضا إلى ما يلي (يحيى، 2007: 83):

- الحصار الاقتصادي، إن الحصار الذي واجهه العراق أدى إلى تجميد معظم القطاعات الاقتصادية في البلد وأهمها إنتاج وتصدير البترول الأمر الذي ساهم في انخفاض موجودات الدولة من العملة الصعبة، وتدني مستوى دخل الفرد بشكل حاد وانخفاض القوة الشرائية للدينار العراقي.

- وأما على الصعيد الاجتماعي، فقد ساهم الحصار في تدني مستوى الخدمات الصحية في البلاد وتفشي وانتشار الأوبئة والأمراض لعدم توفر الدواء بشكل قياسي وارتفاع نسبة البطالة وعجز الدولة عن تقديم الخدمات العامة بمختلف مسمياتها.

- عم الفساد في الحكم وتراجع قبضة الدولة والحزب، وزاد حجم الفساد الإداري والوظيفي بدرجات كبيره عن السابق حيث استخدمت الوظيفة لغايات غير رسمية وشخصية مما أدى إلى تفشي ظاهرة الفساد وافتقار المراقبة. مع تورط أشخاص محسوبين على صدام وعائلته وأقاربه في أعمال تجارية على حساب المصلحة العامة.

- أدى إلى العزلة السياسية وتأثرت علاقات العراق الخارجية مع جميع الدول تقريباً بعد احتلاله للكويت وعدم الانسحاب منها مما اضطر المجتمع الدولي لاتخاذ قرارات دولية ضده لا تزال تفرض عليه لذا فقد انحصر دوره وفقد مصداقيته.

وأما على صعيد التركيبة السكانية فقد حصل الكثير منها: تنفس الطائفة الشيعية تنفس الصعداء، فأخذت تحشد قواها للنيل من سيادة الدولة، وعلى الصعيد الكردي فقد أدى إلى تخفيف قبضة الحكومة عن الجنس الكردي، وأدى إلى ململة هذا الجنس وذلك من خلال مد اليد إلى قوى خارجية ناظرة إلى مساعدتها من اجل الطموحات الكردية الخاصة بإقامة كيان

سياسي مستقل، ولقد انتهت الجمهورية الثالثة بقيام الولايات المتحدة وحليفتها بريطانيا بمداهمة العراق واحتلاله، والقبض على رأس النظام ومحاكمته وإعدامه.

ومن خلال ما سبق يمكننا عقد مقارنة بين النظامين الملكي والجمهوري في العراق ويتلخص ذلك بما يلي:

1 – ان الحكم الملكي مهدت له بريطانيا ليبسط سيادته على العراق، وبالتالي كان القرار الذي يتخذ يمر عبر القنوات البريطانية صاحبة القول الفصل هناك، وبالتالي أخذت بريطانيا على عاتقها ابقاء الورقة الكردية جاهزة لحين الطلب لتعود إلى العراق وقت تشاء من خلال بوابة الأكراد، في حين نجد أن النظام الجمهوري قد تحرر من الإرادة البريطانية ولا أدل على ذلك من توجهه نحو الشرق، وهذا في واقع الأمر على غير ما ترغب بريطانيا والدوائر الغربية، ومن ناحية الأكراد أخذ النظام الجديد يسعى لحل المشكلة الكردية إلا أن الأمر لم يكن وِفق ما تصوره قادة النظام الجديد، على الرغم انه كانت هناك محاولات أخرى في عهد الجمهورية الثالثة حيث تم إعطائهم الحكم الذاتي، إلا أن هذا لم يصل إلى مستوى طموحات الكرد.

2 – إن المسرح الدولي في العهد الملكي لم يكن هو ذات المسرح الدولي في العهد الجمهوري، وخصوصاً أن الأطماع تزايدت في العهد الجمهوري، بسبب وجود البترول واكتشافه بكثرة في العراق، لذا أصبح العراق محط آمال الطامعين، وقد وضعت الورقة الكردية لخدمة أطماع هؤلاء، فأصبحت الأطراف اللاعبة أكثر في ورقة الأكراد منها في عهد الملكية.

المبحث الثاني:

الدولة العراقية والأقليات

إن الأقليات تبعث في كثير من الأحيان بعداً سياسياً يتميز ببعث عوامل عدم الاستقرار في الدولة، وفي مجال الحديث عن الأقليات في العراق فإنها تقسم إلى نوعين: أقليات دينيـة وأقليات قومية، أما الأقليات الدينية، فهي ناتجة عن الانقسامات الحاصلة في الديانات والمعتقدات العقائدية المختلفة، والتي نتجت بدورها عن الصراعات السياسية والرؤى المختلفة للدين والعقائد المتصلة به، وسرعان ما يتطور الجدل النظري إلى توتر اجتماعي ثم ينفجر إلى صراعات دموية، ونلاحظ إن الطبيعة الانفجارية تكاد تكون ملتصقة وثابتة عند الأقليات بمختلف أنواعها، بيد أنها لدى الأقليات الدينية أكثر ثباتاً وأشد عنفاً، ويمكن ملاحظة عند الحديث عن الأقليات العرقية وجود مجموعتين من هذه الأقليات في الدولة القومية العراقية وهي (كمال، 2002: 19):

– المجموعة الأولى من الأقليات تتمثل بأقليات متوطنة، هي من أبناء العراق، تنتسب إلى شعوب عاشت في المنطقة منذ مئات وربما آلاف السنين، وشكلت على مدار التاريخ جزءاً مكوناً من شعب العراق. ويندرج في عداد هذه المجموعة من الأقليات الأكراد، وهم بين أكبر الأقليات في الدولة العراقية وتشكل 17% من مجموع السكان. كما يقدم الأشوريون أنفسهم أنهم من مكون يقع في إطار هذه المجموعة من الأقليات القديمة الأصلية بالرغم إن هنالك من يخالفهم في هذا الرأي.

– المجموعة الثانية من الأقليات في العراق هي أقليات وافدة مثل التركمان الذين جاؤوا من أواسط منطقة السهول الآسيوية ليستقروا في العراق، وكذلك الأقلية الأرمينية التي جاءت من الخارج استقرت في العراق، وتحقيقاً لأهداف هذا المبحث فأننا سنتناولة في مطلبين رئيسيين هما:

المطلب الأول: الأقليات والتركيبة السكانية.

المطلب الثاني: الأكراد أزمة المفهوم والتوجهات.

المطلب الأول:

الأقليات والتركيبة السكانية

من ناحية المكونات والتركيبة السكانية، العراق بلد يتميز بالتعددية القومية والقبلية والدينية والمذهبية والطائفية، وغيرها. وهكذا كان منذ أن نشأت الدولة العراقية بعد الحرب العالمية الأولى، رغم بعض التغيرات التي طرأت عليها. ولكل من هذه المكونات خصائصها المميزة. وغالباً ما يجد المرء التعددية أيضاً في الواحدة من هذه المكونات، ولكل منها خصائص مميزة أيضاً. إذا كان أبناء الشعب العراقي يجمعهم انتماؤهم الوطني فإن ذلك لا يتناقض مع الانتماء القومي أو القبلي أو الديني أو المذهبي. والأمر الصحي والسليم هو احترام كل هذه الانتماءات والاعتزازبها . كذلك لا يصح إهمالها وتجاهلها أيضاً، بل من الضروري إزالة الغبن التاريخي، وتوفير كل المستلزمات لممارسة المكونات لحقوقها الديمقراطية (غرايبة، 2008 : 42).

والتركيبة السكانية للأقليات لها انتماءات تتعلق بالفكراوالقناعة الشخصية أو الإيمان، ولكن الأمر ليس كذلك بالنسبة إلى الانتماء القومي. ومن هنا تتأتى تعقيدات المشاكل القومية. فالانتماء القومي لا يتعلق بإرادة الفرد وقناعاته، ولا بسجلات دوائر الدولة والمراسيم الحكومية. فاللقومية خصائص مميزة، والتغيرات التي تطرأ على القوميات تتم في مجرى التطور التاريخي وفي فترات زمنية طويلة، ولأجيال وأجيال من المعاشرة اليومية المستمرة والتزاوج والاندماج وبتأثير عوامل عديدة وظروف مختلفة. وأحياناً تكون للبيئة السكنية والجغرافية خصائصها، وهي تجد انعكاسها ومؤثراتها على المواطنين، وان كانت ضئيلة وبمديات زمنية طويلة. ولما كان أبناء هذه القومية لا يعيشون في فراغ وإنما على ارض سكنية محددة، يترتب على ذلك تنظيم حياتهم في إدارات ومؤسسات هذه البقعة لرعاية الحقوق الديمقراطية التي تتطلبها هذه الخصوصية، والحياة الطبيعية وممارسة الواجبات الاجتماعية، ما داموا مواطنين في ظل دولتهم، وتحقيقاً لأهداف هذا المطلب فإننا سنتناوله في فقرتين رئيسيتين هما:

أولاً: الأقليات المذهبية.

ثانياً: الأقليات العرقية.

أولاً: الأقليات المذهبية: إن خريطة التركيبة السكانية للأديان والمذاهب في العراق، وهي الصابئة المندائية واليزيدية واليهودية والمسيحية والكاكائية والشبك، بالإضافة إلى الإسلام ومذاهبه السنية والشيعية، وقد أظهرت دراسات التعداد السكاني في العراق إن المسلمين في العراق يمثلون 97٪ من السكان، ويتكون السنة من ثلاثة مذاهب رئيسية هي

الحنفي والشافعي والحنبلي. وأما توزيع الأديان الأخرى فقد كان كما يلي (غرايبة، 2008: 43): المسيحيون 2.14٪، والصابئة كانوا عام 2001 حوالي 18 ألف نسمة وهي ما تعادل 0،25%، وكان اليهود حوالي 400 نسمة، وتعادل نسبتهم 0،51%، وهناك أعداد غفيرة من مذاهب وديانات إلى جانب هؤلاء من اليزيدية والكاكائية والشبك (الربيعي، 2005:25)، ويمكننا إلقاء الضوء على هذه المذاهب بما يلي:

أولاً: المذاهب الإسلامية. وتمثلها على خريطة التركيب السكانية العراقية ما يلي (الهيتي، 2004 : 25):

1 – السنة: تبلغ نسبة العراقيين السنة حسب الإحصائيات أقل من النصف بقليل (47٪) ويتوزعون بين العرب والأكراد وبعض التركمان، ويتوزعون على ثلاثة مذاهب رئيسية هي الحنفية والشافعية والحنبلية، وقد نشأ مؤسسو هذه المذاهب الثلاثة أبو حنيفة والشافعي وابن حنبل في العراق في العصر العباسي الأول. وقد كان المذهب الحنفي هو المذهب الرسمي للدولة العثمانية، وكان لهذا تأثيره في المحاكم الشرعية والفتاوى الرسمية والتشريعات الحكومية الحديثة التي ظلت متبعة في الدول العربية الحديثة التي قامت بعد الدولة العثمانية، وليس للمذهب المالكي وجود في العراق رغم إن المدرسة المستنصرية المشهورة كانت تدرس المذهب المالكي، ولكن ذلك كان التزاماً من الدولة الكبرى المركزية نحو أتباع المذهب المالكي في شمال أفريقيا (الهيتي، 2004 : 26).

2 – الشيعة: يشير وجود أضرحة أئمة وقادة الشيعة بالعراق إلى عمق التأثير الشيعي، وهي مقامات تلاقي أيضاً قداسة واحتراماً لدى السنة، وقد اهتزت الثقة بين المرجعية الشيعية والحكومة في العراق بعد ثورة تموز 1958، وبدأت حركة معارضة سياسية شيعية، ثم كانت الثورة الشيعية الإسلامية الإيرانية عام 1979 والتي تبعتها الحرب العراقية الإيرانية، وقد انعكست هذه الحرب على الشيعة في العراق، وقد سعى الشيعة في إقامة جامعة الكوفة العام 1966، ولكن المشروع ألغي مع مجيء البعثيين إلى الحكم عام 1968 خوفاً من أن تُستغل للأغراض الطائفية والسياسية، ويمثل الشيعة أكثر من نصف السكان في العراق أغلبهم من العرب وبعضهم من الأكراد الفيلية والتركمان والفرس، وقد ساهم الشيعة في العهد الملكي (1921 – 1958) بأربعة رؤساء وزارات هم صالح جبر ومحمد الصدر وفاضل الجمالي وعبد الوهاب مرجان.

ثانياً: الأديان الكتابية . وتمثلها على خريطة التركيبة السكانية العراقية ما يلي (الضفيري، 2004: 1–15):

1 – المسيحية: ظهرت المسيحية في العراق منذ بدايات المسيحية وتحديدا بعد وفاة المسيح بثلاثين سنة بفعل حركة تبشير هادئة، وانتشرت في العراق مذاهب مسيحية كانت

الكنيسة الرومانية تضطهدها مثل النسطورية واليعاقبة، وفيها مذاهب مرتبطة بالقوميات كالسريان والكلدان والآشوريين، وقد نشأت مملكة مسيحية عربية جنوبي العراق وهي دولة المناذرة ومركزها الحيرة التي دامت حتى مجيء الفتح العربي الإسلامي في النصف الأول من القرن السابع الميلادي. قدر عدد المسيحيين في العراق عام 2001 ستمائه وخمسون ألف نسمة أغلبهم كلدان كاثوليك، ثم يأتي الآشوريون النساطرة، والسريان الكاثوليك، والسريان الأرثوذكس، واللاتين الكاثوليك، والأرمن الكاثوليك، والبروتستانت والسبتيون، والروم الكاثوليك.

2 – اليهودية: يرجع الوجود اليهودي في العراق إلى السبي البابلي والآشوري عندما أخضعوا لعمليات تهجير جماعية إلى العراق، وما زال عدد قليل منهم يعيشون في بغداد ممن تبقى منهم بعد هجرة جماعية كبيرة بدأت عام 1948، وشارك عدد من اليهود في تأسيس وقيادة الحزب الشيوعي العراقي. وكان اليهود بعد الحرب العالمية الأولى حتى عام 1950 يتوزعون على بغداد والبصرة ويهود كردستان، وتضم بغداد رفات النبي حزقيال وهو ذو الكفل الذي ورد في القرآن الكريم وكان ممن سبي إلى بابل، وعزرا وهو عزير المذكور في القرآن الكريم، ومن أوليائهم الذين أقيمت لهم مراقد في بغداد ونواحيها يوشع بن كوهين كادول وإسحق الغاؤوني، وكان لليهود حتى عام 1950 تسع عشرة مدرسة أهلية، وكانت مدارسهم من أقدم المدارس في العراق الحديث وأهمها، ومن أقدم مدارسهم مدرسة سوارا التي بنيت عام 219م وهي المدرسة التي دون فيها التلمود اليهودي، وكان عددهم عام 1947 حوالي 120 ألفا لم يبق منهم إلا حوالي 450 نسمة.

ثالثاً: أديان ومذاهب أخرى، وتمثلها على خريطة التركيبة السكانية العراقية ما يلي (جار، 1995 : 259):

1 – اليزيدية: يعيش اليزيديون في جبل سنجار شمال العراق، وينتمون إلى الأديان القديمة، وأما نسبتهم إلى يزيد بن معاوية فجاءت لاحقة وبتأثير قومي، والصحيح إن النسبة إلى يزدان وهو أحد أسماء الله التي يتعبدون بها، وينسبه البعض إلى مكان مقدس لديهم في شمال العراق يدعى يزدم، وينسبهم بعض المؤرخين إلى السومرية، وتعني كلمة "أزيدا" بالسومرية الروح الخيرة النقية، ويسميهم البعض عبدة الشيطان لأنهم يعتقدون إن إبليس هو أحد الملائكة بل هو رئيسهم. تعرض اليزيديون لاضطهاد على يد العثمانيين في عهد السلطان سليمان القانوني، وأصلهم العرقي غير معروف إذ يصر بعض الأكراد على أنهم أكراد ويرى آخرون أنهم عرب، ويعتبر عدي بن مسافر الذي عاش في القرن الثاني عشر الميلادي أهم مرجعية لديهم ويضفون عليه قداسة عظيمة رغم أنه مسلم شافعي متصوف، وقد يكون

المقصود آدي وليس عدي وإن تأثرت اليزيدية كثيرا بالصوفية. ويذكر إن تعدادهم قد بلغ عام 2001 أكثر من مائة وخمسون ألف.

2 – الكاكانية: بدأت الكاكائية تنظيماً اجتماعياً عفوياً قائماً على الشباب والفروسية، ثم دخل إليها مزيج من الأفكار والعقائد المستمدة من التصوف والتشيع المتطرف والمسيحية والفارسية، وهي ليست ديناً أو مذهباً خاصاً ولكنها خليط من الأديان والمذاهب، ولعلها حركة باطنية سرية. والموطن الرئيس للكاكائيين هو كركوك وعلى ضفاف نهر الزاب الكبير في منطقة الحدود العراقية الإيرانية، ولهم مزارات يشاركهم فيها العلويون أو العلي إلهيون مثل مزار سلطان إسحق، ومزار سيد إبراهيم، ومزار زين عابدين.

3 – الشبك: تمتاز المنطقة الممتدة حول الموصل وكركوك بتنوع عرقي ومذهبي، ففيها العرب والأكراد والكلدانيون والآشوريون والسريان واليزيديون واليهود والمذاهب الإسلامية والصوفية وأهل التكايا والزوايا وبقايا من الزرادشتية والديانة الشمسية، وقد أدى هذا التجاور والاختلاط إلى نشوء فرق ومذاهب تمتزج فيها كل المؤثرات الدينية والعرقية، وينسب الشبكيون إلى قبيلة الشبك الكردية، وقد كانت الدولة تعتبرهم من اليزيديين والصحيح أنهم ليسوا كذلك، وينسبون إلى القزلباش والتركمان ولا يزال الاختلاف قائم عن أصولهم العرقية، وبعضهم سنة شافعيون، وبعضهم شيعة اثنا عشريون، وربما كان سلوكهم السري في وسط سني هو مدعاة للظن بأنهم من غلاة الشيعة الباطنيين، وقد تأثرت الكتابات حولهم في ذلك بمراجع ثلاث تسرعت في وصفهم بالباطنية وعدتهم من الأديان والمذاهب غير الإسلامية، وقد بلغ عددهم عام 2001 حوالي 90 ألف نسمة، واعتبروا في الإحصاء الرسمي لذلك العام من العرب.

4 – أما الأقلية الكردية، فقد أظهرت الدراسات بأنهم يعتنقون أديان ومذاهب مختلفة فمن الكرد ما هو/ زرادشتي واليزيدي وأهل الحق (المؤمنون بتأليه الخليفة الراشدي الرابع علي بن أبي طالب، الثعبانيون (هؤلاء يرون بالثعبان مخلوق شيطاني له علاقة بالالهة (كتومنين) الجهنمية، ومنهم عُباد الحمير بالإضافة إلى المذاهب الإسلامية المعروفة الشافعية والحنفية والمالكية والحنبلية، وكذلك منهم الشيعة بأطيافها المعروفة. (نيكيتين، 2001 : 350–391). ولا يمكن بأي حال معروفة اعداد ونسب هؤلاء لكون الأكراد يعيش معظمهم في الجبال ويحيى البعض الاخر حياة بدائية لا يؤمنون بمثل هذه الإجراءات التعدادية السكانية، فالإضافة إلى أن هناك تداخل بين دين وآخر الأمر الذي يقف المرء مكتوف الأيدي أمام العامل الإحصائي للسكان.

وحسب خريطة التركيبة السكانية للأديان والمذاهب في العراق ، سأتناول موضوع الأقلية الكردية بالتفصيل لكونها موضوع الدراسة.

ثانياً: الأقليات العرقية: إن الخريطة السكانية في العراق تبرز لنا أقليتين هما: الأقليات الكردية والأقلية التركمانية وسنتناولها على النحو التالي:

1. **الأقلية الكردية**، إن مصطلح الكرد يستخدم للتعبير عن الشعب الكردي الذي بِشكل عام يعتبر نفسه الشعب الأصلي لمنطقة كردستان، والتي تشكل أجزاء متجاورة من العــراق، تركيا، إيران وسوريا،ويتألف الأكراد من طبقتين من الشعوب، فالطبقة الأولى التــي كانــت تقطن كردستان منذ فجر التاريخ "وأطلق عليها شعوب جبال زاكروس، وهي شعوب "لولــو، كوتي، كورتي، جوتي، جودي، كاساي، سوباري، خالدي، ميتاني، هوري، نايري" (حبيــب، 1995: 75)، وهي الأصل القديم جداً للشعب الكردي والطبقة الثانية، طبقة الشعوب الهندو-أوربية التي هاجرت إلى كردستان في القرن العاشر قبل الميلاد، واستوطنت كردســتان مــع شعوبها الأصلية وهم " الميديين و الكاردوخيين"، وامتزجت مع شعوبها الأصلية ليشكلوا معــاً الأمة الكردية. قد يكون هناك نوع من الإجماع بين المستشرقين و المــؤرخين والجغــرافيين على اعتبار المنطقة الجبلية الواقعة في شمال الشرق الأوسط بمحاذاة جبال زاكروس و جبال طوروس المنطقة التي سكن فيها الأكراد منذ القدم، ويطلق الأكراد تسمية كردستان على هذه المنطقة التي هي عبارة عن أجزاء من شمال العراق وشمال غرب إيران وشمال شرق سوريا وجنوب شرق تركيا، ويتواجد الأكراد بالإضافة إلى هذه المناطق بأعداد قليلة في جنوب غربي أرمينيا وبعض مناطق أذربيجان ولبنان(زكي، 2006: 38)، ويعتبر الأكراد من إحدى أكبر القوميات التي لا تملك وطناً أو كياناً سياسياً موحداً معترفا به عالمياً. لم تشكل كردستان بلــداً مستقلاً ذا حدود سياسية معينة في يوم من الأيام، على الرغم من أنه يسكنها شعب متجــانس عرقاً. وظهرت كلمة "كردستان" كمصطلح جغرافي أول مرة في القرن الــثاني عشر الميلادي في عهد السلاجقة، عندما فصل السلطان السلجوقي سنجار القسم الغربي مــن إقلــيم الجبــال وجعله ولاية تحت حكم قريبه سليمان شاه وأطلق عليه كردستان. وكانت هذه الولاية تــشتمل على الأراضي الممتدة بين أذربيجان ولورستان (مناطق سنا، دينور، همدان، كرمنشاه.. إلخ) إضافة إلى المناطق الواقعة غرب جبال زاجروس، مثل شهرزور وكوي ســنجق، وتتــوزع كردستان بصورة رئيسية في ثلاث دول هي العراق وإيران وتركيا مع قسم صغير يقع فــي سوريا، فيما يوجد عدد من الكرد في بعض الدول التي نشأت على أنقاض الاتحاد الــسوفياتي السابق (نيكيتين، 2001: 69-74). بدأ تفتت الأكراد بعد انتصار الدولة العثمانية (تركيــا) على الدولة الصفوية (إيران) في موقعة جالدارين عام 1514م، وبتوقيع اتفاقيــة ســايكس – بيكو (الخاصة بتقسيم ممتلكات الدولة بين الحلفاء بعد انتهاء الحرب العالمية الأولــى) تأكــد تفتيت الكيان الكردى بين تلك الدول السالف ذكرها(يحي، 1985 :547-550)، ولم يملكوا

إن يفعلوا شيئاً أمام هذا التقسيم سوى الثورات المتتالية على الدول التي تضم أجزاء كبيرة من كردستان وهى تركيا وإيران والعراق، ولم ينجح في احتواء هذا المد الانفصالي الكردي سوى إيران في عهد الخومينى، باستعمال مزيج من القوة وفكرة التضامن الإسلامي، بينما ظلت ثورات الأكراد تتوالى على تركيا (منذ ثورة عبد الرحمن بيان 1788حتي ثورة حزب العمال الكردستاني التي ظهرت في الثمانينات وما تزال) والتي تقابلها تركيا بعنف إن الأقلية الكردية في واقع الأمر تعمل جادة نحو تحقيق هدفها الكبير وهو لم الشمل الكردي المتناثر بين تركيا والعراق وسوريا وإيران، الأمر الذي جعل أصابع هذه الدول تعمل داخل هذه الأقلية والسبب في ذلك إن لم الشمل في دولة واحدة يعني انحسار سيادة هذه الدول عن جزء تعتقد أنه شعب لها وأرض تتبع لها (حامد،1992: 29).

واما عن انتماء الاكراد فيتفق أغلب الباحثين على انتماء الأكراد إلى المجموعة الهندوأوروبية، وأنهم أحفاد قبائل الميديين التي استمرت دولتهم إلى مطلع الألف الثانية قبل الميلاد واستطاعت إن تنشر نفوذها بين السكان الأقدمين وربما استطاعت إذابتهم لتتشكل تركيبة سكانية جديدة عرفت فيما بعد بالأكراد، ولم تشكِّل كردستان الموطن الأساسي للأكراد (بلدًا مستقلاً ذا حدود سياسية معينة في يوم ما)، على الرغم من أنه يسكنها شعب متجانس عرقًا. وظهرت كلمة "كردستان" كمصطلح جغرافي أول مرة في القرن الثاني الميلادي في عهد السلاجقة، وكلمة كردستان لا يُعتَرف بها قانونيًّا أو دوليًّا، وهي لا تُستَعمل في الخرائط والأطالس الجغرافية. كما أنها لا تُستَعمل رسميًّا إلا في إيران (مسعد، 1988: 96).

واما عن تاريخهم الاسلامي فكان الأكراد يعيشون في كنف الإمبراطورية الفارسية كرعايا، عندما بدأت علاقتهم بالإسلام أثناء الفتوحات الإسلامية في فارس في عهد الفاروق عمر، وفي هذا الوقت توالت الانتصارات الإسلامية على القوات الفارسية في معارك القادسية وجلولاء ونهاوند. وكان من نتائجها إن حدث احتكاك بين المسلمين الفاتحين وبين الأكراد، وقد فُتِحَت غالبية المناطق الكردية من مدن وقرى وقلاع في أقاليم الجبال الغربية ومناطق الجزيرة الفراتية وأرمينيا وأذربيجان صُلحاً، ماعدا مناطق قليلة فُتِحَت عنوة، وقد دخل غالبية الأكراد في الإسلام طوعًا، وكان لهم إسهام بارز في الفتوحات، كما إن الأكراد أصبحوا جنودًا للخلافة الإسلامية في شتى عصورها، ولم تؤثر فيهم الاحتكاكات العقائدية والحزبية والمذهبية التي طغت على العديد من القوميات التي تؤلِّف المجتمع الإسلامي آنذاك، بل أصبحوا سندًا ومُدافعًا أمينًا عن الثغور الإسلامية في وجه الروس والبيزنطيين وحلفائهم من الأرمن والكرج "الجورجيين"، أما دورهم في مقاومة الصليبيين والباطنيين تحت قيادة الناصر صلاح الدين الأيوبي فأشهر من إن يُعرَف، وصولاً للعصور العباسية كان لهم دور مشهود في الدفاع عن حياض الخلافة، وحتى عندما شكَّلوا إمارات خاصة بهم كغيرهم من الأمم أيام تدهور الخلافة

العباسية في العصر البويهي، فأنهم بقوا على إخلاصهم لرمز الإسلام آنذاك "الخلافة العباسية"، ولم يحاولوا القيام بحركات التمرد والانفصال أو احتلال بغداد مثل أمم أخرى كالفُرس والبويهيين، ولكنه الإخلاص للإسلام وللخلافة العباسية لا غير (حيدر،2002: 137).

2 – الأقلية التركمانية: تركمان العراق هم جزء من التركمان المسلمين الذين يعيشون الآن في تركمانستان والمناطق المجاورة في آسيا الوسطى وسوريا. وكما هي الحال بالنسبة لمواطنيهم من العرب والأكراد فإن التركمان منقسمون فيما بينهم على أساس مذهبي أو طائفي. فبعض الذين يعيشون في تلعفر وداقوق وطوز خورماتو وقرة تبة هم من الشيعة في حين أن الغالبية الذين يعيشون في كركوك وآلتون كوبري وكفري هم من السنة. إن المؤكد أن السكان التركمان في مدينة كركوك وهم الذين كانوا كلهم من الأتراك حتى أواسط القرن العشرين فقد تناقص عددهم في حلول عام 1959 إلى النصف أو حتى دون ذلك بسبب الهجرات الكردية من القرى المجاورة التي اشتدت مع توسع الصناعات النفطية في منطقة كركوك. قطن معظم التركمان في كركوك وبعض مناطق شمالي العراق، ولذلك فهم على احتكاك مباشر مع الأكراد، والعلاقة بين الطرفين ليست جيدة، وللتركمان حركة سياسية منظمة ممثلة بعدد من الأحزاب والتجمعات الاجتماعية والثقافية تضم أكثر من 15 تنظيماً ويقدر تعدادهم بحدود 1500000 نسمة. (الشمراني، 2003: 134)

إن وضع هذه الأقليات في النظام السياسي العراقي، يكاد أن يكون وضعاً ينظر إليها على أنها فئات من السكان العراقيين تجمعهم الوطنية القائمة على حب العراق، وإن وجدت بعض الامتيازات لإحداها دون الأخرى، كانت هذه الامتيازات بسبب انتماء البعض إلى الطبقة الحاكمة في حين كان النظام يفتح المجال أمام كل الأقليات للمساهمة في بناء العراق وخصوصاً في بدايةعهد الدولة السياسي، كما أن هذه الأقليات وجدت في النظام خير مظلة لحمايتها، في حين كان النظام يستخدم العصا الغليظة من أجل انقياد الخارجين عن طاعة الحكومة لها مرة أخرى أما موقف النظام من هذه الأقليات فكان يسعى من أجل تذويب هذه الأقليات في الجسم العراقي، متبعاً كل الوسائل من أجل خدمة هذه الغاية، لأن النظام يدرك تمام الإدراك أن ذلك خير وسيلة لإبقاء العراق مستقراً، وبذلك يكف أيدي الطامعين من العبث بأوراق الأقليات، مما يؤدي إلى تكدير صفو الاستقرار في ربوعه.

بعد استعراض الأقليات المذهبية والعرقية في التركيبة السكانية العراقية، فإننا سوف نولي الأقلية الكردية بالبحث في هذه الدراسة لأن موضوع الدارسة خاص بالأقلية الكردية دون غيرها.

المطلب الثاني:

الأكراد وأزمة المفهوم والتوجهات

إن تناول أزمة الهوية والمفهوم من الناحية السياسية له أهمية بمكان في مثل هذه الدراسات، لان موضوع الأقليات بدأ تسييسه على مختلف الأصعدة، وكما هو معروف للجميع "بأن الأقلية جماعة تشترك في واحد أو أكثر من المقومات الثقافية أو الطبيعية أو عدد من المصالح التي تكرسها تنظيمات وأنماط خاصة للتفاعل وينشأ لدى أفرادها وعي بتميزهم في مواجهة الآخرين، نتيجة التمييز السياسي والاجتماعي والاقتصادي ضدهم، مما يؤكد تضامنهم ويدعمهم"، أما بالنسبة للهويه فهي معطى تاريخي وليست معطى منحه، يكتسبها الفرد عبر الممارسة الاجتماعية والاقتصادية والفكرية داخل حقل مجتمعي، إن تقدم العلوم السياسية ادت الى إضاءات مهمة نحو فعالية الهوية في العالم المعاصر، واكتشاف حضورها في قلب مناطق النزاعات العالمية، إذ يوصف التنوع الهوياتي للمجتمعات الحديثة، بأنه جزء من الثراء الثقافي واللغوي والسكاني، ولكن عندما يستجيب لمحفزات الانقسام والصراع يصبح احد مولدات العنف، كما هو حال التجربة العراقية، إذ تطرح الحركات السياسية العراقية مفهوم الهوية كمعطى مقدس خارج الحقل التاريخي المجتمعي، غير قابل للجدل أو المراجعة أو التحول. ولذا سأتناول هذا المطلب في فقرتين رئيسيتين وعلى النحو التالي:

أولاً: أزمة المفهوم والهوية.

ثانياً: أزمة التوجهات الحكومية.

أولاً: أزمة المفهوم والهوية: الهوية الجماعية لأي مجتمع هي تراكمات أديان وطوائف وملل وقوميات تتشكل عبر تمرحل تاريخي تنصهر داخل أتونها العناصر والقيم اللغوية والاجتماعية والاثنية والاقتصادية والثقافية، عبر الاعتراف المتبادل والشراكة، والهوية العراقية لم تطرح ماهية الأديان والطوائف والمذاهب والجماعات التي تكون منها المجتمع العراقي للتداول، وتم وضع هذه المسألة في حقل المحرمات مما أدى إلى تحول هذه الجماعات إلى طوائف وأقوام وملل واثنيات مغلقة تبلور عنها الانقسامات السياسية والصراع بشأن السلطة السياسية.

نتيجة للتركيبات الديمغرافية للمجتمع العراقي تبلورت مجموعة مكونات تتمركز حول هويات (اثنية، قومية، دينية) وهي صياغات لتمثيلات (الحيز السياسي)، حيث إن الصدام بين الهويات داخل المكون العراقي صياغات سياسية مخترعة لإحداث التفكك والاضمحلال في

حقل التاريخ، إن التوجهات القومية للدولة في حقبة ما قبل العهد الجمهوري استطاعت إن تتعايش مع الولاءات القديمة (الولاءات الطائفية والقومية والدينية..) آنذاك وتعمل على تآكل وتفتيت تلك الولاءات (التكريتي، 1991 :235)، هذه الفرضية أثبتت عقمها في تاريخية الدولة العراقية الحديثة خلال اصطدامها مع مفهوم العصرنة وإعادة بناء الدولة، وقد تحولت مجموعة الهويات العراقية إلى تركيبات سرمدية متجوهرة وحقل صراعات دورية وصدام مسلح ونمو الأصوليّات الدينية والنزاعات الطائفية ورافق هذا الفشل انبعاث الهويات الفرعية لاسيما بين الجماعات العراقية وهو يمثل هزيمة سوسيولوجية للدولة، حيث جرى الدمج القسري بين الدين/ السياسية وتحول السياسية إلى حقل مقدس والامتثال إلى دين الطائفة عبر إنشاء بنية مؤسساتية ذات نزعة عسكرية محاربة داخل الأديان الطائفية، فالموقع السياسي للأقليات يأخذ صفة معارضة مستديمة أو تأقلم مع تخطيطات هوية الدولة، وتعود أزمة الهوية للأقلية الكردية إلى الظهور إلى أسباب متعددة اهمها (يوسف، 2009: 55):

أولا: وجود مخزون تاريخي ضخم، قائم على تمثيلات تاريخية ودينية، وانغلاق هذه الجماعات على بنية معرفية، إضافة إلى وجود إيديولوجيات خلافية.

ثانياً: أزمة الهوية التي تعصف بالمجتمع العراقي والمتحول تاريخياً ووقوع المجتمع بين هويتين التباسيتين هوية سياسية لم تتبلور، وهوية دينية قادرة على إعادة إنتاج نظام الفروقات.

ثالثاً: توظيف الرأسمالي الرمزي للجماعات الدينية والعرقية العراقية (الأفكار، العقائد، التقاليد)، التي تشكل محرك للتوترات المستديمة بين الأقلية الكردية والدولة العراقية.

تسود العراق شبكة من الهويات الفرعية والتفرد في المخيلة الأيديولوجية وانبعاث الطوائف والقوميات والاثنيات، أدى إلى تعميق الانقسامات المذهبية والعرقية لأن الدولة العراقية الشمولية هيمنت على كل ما هو عراقي في الداخل (كمال، 2002 :23).

من الواضح إن الأقليات يجب إن تقل عدداً عن بقيه السكان الذين يمثلون الأغلبية وان لهم وضع اجتماعي داخل المجتمع أقل من وضع الجماعات المسيطرة في نفس المجتمع وتمتلك قدرا أقل من النفوذ والقوة، وغالبا ما يحرم أفراد الأقليات من الاستمتاع الكافي بحقوق مواطني الدرجة الأولي، لا يجوز إن تتعرض أيه أقلية، مهما كان صغر حجمها لأي شكل من أشكال المعاملة السيئة أو التمييز، و إن أفرادها يجب إن يتمتعوا بالأحكام العامة لحقوق الإنسان المنصوص عليها في القانون. لا بد من إن تكون الأقلية في وضع غير مهيمن يبرر توفير الحماية لها، وعدم انتهاك مبادئ المساواة، من ناحية اختلافها في الهوية الإثنية أو القومية، فالأقليات سمات اثنيه أو دينيه أو لغويه ثابتة تختلف عن سمات اغلبيه السكان في الدولة (مسعد،1988: 78)، ومن المتفق عليه عموما أن أفراد الأقلية يجب إن يكونوا من

مواطني الدولة التي يعيشون فيها. ولأفراد الأقلية الاختيار بين الانتماء إلى الأقلية أو عدمـــه، فبعض الأفراد قد يفضل الاندماج في أغلبية السكان، وهذا حقه، ولا يجوز للأقلية أو الأغلبية وضع العراقيل في طريقهم، والبعض الآخر يفضل التمتع بحكم ذاتي أو تقريـــر المـــصير إذا كانت أوضاعه مهيأة"، تعددية الاتجاهات، في التعاطي مع مسألة الأقليـــات بتعـــدد التيـــارات الفكرية، فالتيار الإسلامي يقدم صيغة لمعاملة الأقليات في إطـــار الرؤيـــة الإســـلامية، أمـــا المفكرين الأحرار، فيرون إن مشكلة الأقليات يمكن إن تحل بتطبيق مبادئ المواطنة، إن إهمال مسألة الأقليات سيفاقم المشكلة، وسيكون له آثار خطيرة على الهدف القومي، وإلى اســـتحالة حل مشكلة الأقليات، ضمان الديمقراطية وحقوق الإنسان وحرياته الأساسية تعمل على أيجـــاد معالجات فكرية وقانونية تضمن احتياجات الأقليات من جهة وتماسك المجتمع من جهة أخرى، أما مفهوم العرق أو السلالة أو العنصر فهو يشكل موقعاً هاماً في تحريك مسائل الأقلية، وفي بعض الأحيان يتطابق العرق مع الأقلية، والعرق كلمة مطاطة تعطي المعنى حـــسب الحقبـــة التاريخية أو الإطار الثقافي أو الموقف السياسي (حيدر، 2002: 43)

مع انهيار الدولة العراقية في عام 2003 اظهر في المجتمع العراقي انبعاثـــاً هـــائلاً لأزمة الأقليات القومية والاثنية والطوائفية ومنافسة المركز، وظهور التناحرات السياسية برداء طائفي، وظهور خطابات تفتقر إلى صيرورات التمركز حول نواة حقيقة الدولةو ما ســـتكون علية حيث إن إشكالية أزمة المفهوم للأقليات في العراق تبين إن المجتمع العراقي يتشكل مـــن مزيج فسيفسائي يعاني أزمة تكوين فضلاً عن التشظي الـــشديد والتمركـــز حـــول هويـــات ومرجعيات سياسية وفكرية تتراوح بين التعايش والنزاع، ودخولها العملية السياسية من خلال الاستقطابات القومية والاثنية والطائفية، حيث تمت إعادة بناء الدولـــة والأجهـــزة الـــسيادية والإدارية على أسس طائفية – عرقية وانحسار التيارات الديمقراطية، إن هذه الإشكاليات التي تعيق قيام الاستقرار في دولة قوميه كالعراق، وهذا يعود إلى التأسيس البنيوي للدولة العراقية منذ النشأة الأولية وذلك لعدم استقرار البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وإزاحة خطاب الديمقراطية والتعددية، إن تأسيس حكومة مدنية مستقرة مرهون بتغيير مفهوم أزمة الأقليـــات للدولة العراقية القومية.

ثانياً: أزمة التوجهات الحكومية: إن الحكومات العراقية المتعاقبة سواء كان ذلك فـــي عهد الملكية أو عهد الجمهورية العراقية كانت في واقع الأمر لا يتعدى دورها في حل قضايا الأقلية الكردية وبقية الأقليات الأخرى عن دور التهدئة والوقتية، وهذا نابع من أزمة كانت ولا تزال تعيشها الحكومات العراقية، وتتمثل هذه الأزمة في تغليـــب المـــصلحه الفئويـــة علـــى المصلحة الجماعية، والتقديم لإدارة الحكم من هو الأقرب فكراً للنخبة الحاكمة، وعدم احتـــرام

التعهدات التي تتخذها مع الأقليات، الأمر الذي يؤدي إلى تـأجيج المواقـف بـين الـسلطات والأقليات، ونحن نتكلم عن حقيقة التركيبة السكانية العراقية فإننا نتلمس التوجهات الحكوميـة من خلال جانبين هما: سياسة الدولة العراقية لدمج الأقليات في التركيبة الـسكانية، وأسـباب عزوف وعدم مشاركة الأقليات العراقية في العملية السياسية (حيدر، 2002 : 48-50).

وأما السياسات الحكومية إزاء الأقليات، فقد انتهجت الدولة العراقية على مدار العهود العراقية ومنذ نشأة الدولة تبنت سياسة معينة إزاء الأقليات ندمجهم في التركيبة السكانية، وتلك السياسات تتدرج في ثلاثة اتجاهات هي (حامد،1992: 64):

1- اعتراف الدولة بوجود الأقليات كجماعات عرقية أو مذهبيـة، لكنهـا تنـاهض وجودها كجماعات سياسية تتبنى فكرة قومية، حيث يجعل الدستور من كل المواطنين العراقيين من درجة واحدة بغض النظر عن انتماءاتهم الإثنية، وتقوم دولة العراق وفق هـذا المعنـى، بمقاومة أية نزعات سياسية تقوم على أساس الانتماء القومي. ويمتد حيز المواجهة الـسياسية والثقافية إلى المواجهة العسكرية.

2- مقاومة النزعات الإثنية، والعمل على دمج العناصر والأقليات القوميـة الأكبـر والأكثر قوة، والتي تمسك بزمام السلطة، وبالتالي لا بد من الأقليات الـصغيرة مـن إتبـاع الأكثرية والتعامل معها على أساس المتبوع للتابع.

3- محاولة التعامل مع موضوعات الأقليات بسوية معنية من الأريحية والليونة، إذ إن السلطة تعترف ضمناً بوجود الأقليات، وأحياناً يكون ذلك على العلن ويعطيها هامشاً للحركة، والتحرك في إطار الكيان السياسي والجماعة الوطنية، وقد يزيد إلى ذلك حد توسـيع هـامش تحرك جماعة قومية معينة لإبراز تنظيمات سياسية تمثلها، وقد يمنحها ذلك الى حـد إعـلان مناطق حكم ذاتي.

إن عملية تحول أي مجتمع وقبول الآخرين واحترام آرائهم وأفكارهم وإرادتهم، يتطلب قدر مقبول من العلاقات والمشاركات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، بين جميع مكونـات الشعب، إن عملية القبول هذه تبدأ من فكرة إبعاد التسميات لهذه الفئـة أو تلـك، وأن تختـار طريقة مقبولة في التعريف عن نفسها، وأن تتجنب كل الاختلافات مع الآخرين حتى عنـدما تتكتل لتشكل تجمعاً معيناً يجمعها ويميزها عن الآخرين.

ما يثير الانتباه هو انتهاج بعض الكتل السياسية إنكارها للحقوق الـسياسية لقوميـات وأديان أخرى على الرغم من علمها المسبق بأنها تبتعد عن دائرة الاستقرار والاتجـاه نحـو دائرة الفوضى والعنف، وهي تعي الحقيقة في أن سياسية الاستماع إلى الرأي الآخـر ومـنح الحقوق والمشاركة في البناء للآخرين أفضل وأكثر صواباً، وهذا ما يتطابق مع إستراتيجيتها

المؤجلة على حساب طموحاتها السياسية الاتية. وان استمرار معاناة الأقليات سوف لن تخدم المسيرة السياسية لبناء دولة مستقرة في العراق، بل إنها ستهدم ركيزة أساسية من هذا البناء.

وأما ما يخص الأقلية الكردية وموقفها في التوجهات السياسية الحكومية فإننا نستطيع أن نبينها تبعاً للعهود التي مرت بها الدولة العراقية من العهد الملكي وحتى انتهاء الجمهورية الثالثة جمهورية البعث عام 2003 وذلك من خلال ما يلي:

أ - التوجهات السياسية الحكومية في العهد الملكي: ومن خلال ما سبق يمكننا بيان موقع الأكراد في العهد الملكي والممتد من عام (1921-1958) بما يلي:

1 - إن بريطانيا بعد احتلالها للعراق أخذت ببناء حواجز عدم ثقة بين الأكراد والعرب، وان كانت هذه بصوره غير علنية، وهذا يتضح من خلال إيكالها أمور الدولة للعرب وإغفال دور الأكراد في تولي مثل هذه الأمور، حيث إن الدولة المحتلة تجاهلت القضية الكردية بالتضليل والخداع فهي تلوح تارة بالحكم الذاتي في إطار الدولة العراقية أو بإقامة دولة كردية، وأخرى تتحدث عن دولة عراقية مستقلة، على الرغم من جهود الحكومة العراقية الهادفة إلى معالجة الإدارة في المناطق الكردية واحتوائها ضمن إطار الدولة العراقية الواحدة (العفيف،1992: 203).

2 - إن العنصر الكردي لم يكن معرضاً للاضطهاد القومي، ولم يكن محروماً من معظم حقوقه القومية والممارسات الفعلية طيلة العهد الملكي، وهذا يتضح من أن بعض الفئات العليا في المجتمع الكردي، قد تولت جزءاً من مسؤوليات المؤسسة الحاكمة في العراق، إلا إن الفئات الدنيا لم يكن لها ذلك الحضور.

إن الثورات الكردية التي قامت خلال هذه الفترة، ما هي إلا ردة فعل على حرمان بعض الفئات الكردية الدنيا من تولي مسؤولية إدارة الدولة بالإضافة إلى وجود تشجيع من قوى خارجية للقيام بمثل هذه الثورات.

ب - التوجهات السياسية الحكومية العامة في العهد الجمهوري: لقد كان واضحاً أن العهد الجمهوري والذي تضمن ثلاث جمهوريات من قاسم وانتهاءٍ بصدام حسين، كانت سياسية تجاه الأكراد مختلفة من جمهورية إلى أخرى ويمكننا إجمال ذلك بما يلي:

1- محاولة التقرب من الأكراد والتهاون معهم، وذلك من خلال تقديم الوعود الرامية إلى الالتقاء مع وجهة نظر الأكراد، والمتمثلة بإعطائهم الحكم الذاتي ومساواتهم مع بقية مكونات المجتمع العراقي.

2 - التقرب من الأكراد من أجل وضع حد للتدخلات الأجنبية التي تعبث بالورقة الكردية والهادفة إلى تحقيق مصالحها.

3 – استخدام العصا الغليظة في وجه الأكراد، كلما تزايدت التدخلات الأجنبية حدتها وتماشى الأكراد مع الوعود الأجنبية، لان ذلك يفضي إلى التمرد الكردي في نهاية الامر والقيام بالثورات.

وأما عن التوجهات الشعبية العراقية تجاه الأقليات، فيمكننا بيانها على قسمين الأول، التوجهات الشعبية العراقية تجاه الأقليات بشكل عام والكردية بشكل خاص، حيث تتلخص النظرة إلى أن هذه الأقليات عامة والكردية خاصة جزء من الشعب العراقي له ما لها وعليه ما عليها، في حين نجد التوجهات الشعبية للأقليات وخاصة الكردية تقسم بدورها إلى قسمين، فئة العامة وفئة الخاصة وهؤلاء أصحاب التطلعات السياسية، فهم يطمحون إلى بناء الدولة الكردية ويتطلعون إلى زعامتها، فهم والحالة هذه ضد كل توجه قائم على ذوبان الأقلية بجسم الشعب العراقي، وأما الفئة العامة فهي تنظر على أنها جزء من الشعب العراقي وهذا على طول تاريخ الدولة العراقية السياسي.

وأما عن مؤسسات المجتمع المدني كالأحزاب مثلاُ فالحكومات العراقية وخاصة في عهد الجمهورية الثالثة، اعترفت بوجود الأحزاب الكردية، وقُدم للأكراد الحكم الذاتي وأخذ صانع القرار العراقي يتقرب منهم أكثر من أي وقت مضىَ لكونه فهم الوجهة الدولية وخصوصاً دور الدول ذات المصالح في العراق، فأراد بذلك قطع كل خيوط الاتصال قدر الإمكان والتي تربط الدول الأخرى بالأكراد.

إن معادلة الورقة الكردية ليست بذات السهولة لتجد طريقها للحلول، بل هي معقدة لكثرة الأطراف التي تتشابك بها وتتقاطع مصالحها سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية ... إلخ.

الفصل الثالث:

الأقلية الكردية وبواعث عدم استقرار للدولة العراقية

أكراد العراق هذا الشعب الذي عاش عبر التاريخ مع العـرب والمـسلمين، تعتبـر إشكاليتهم الأكثر جدلاً والأكثر تعقيداً في القضية الكردية ككل، لكونها نشأت مع بدايات إقامة المملكة العراقية عقب الحرب العالمية الأولى، والأكراد في العراق يتمركزون فـي المنطقـة الشمالية والشمالية الشرقية ويشكلون الأكثرية في ثلاث محافظات من أصل 18 محافظة، كما إن لهم وجودا أقل وغير محدد بشكل رسمي في محافظات أخرى أهمها كركوك وديالي وبغداد ونينوى. وعندما أكملت بريطانيا احتلال العراق عام 1918 عمدت إلى تقسيم الولايات إلـى ألوية أو (محافظات حاليا)، حيث تم تقسيم ولاية الموصل إلى أربع ألويـة هـي الموصـل وأربيل والسليمانية وكركوك، ثم أضيفت محافظة دهوك إلى ذلك عام 1970. وفـي الوقـت الذي ضمت فيه كل من أربيل والسليمانية الغالبية العظمى من الأكـراد، (الحـسني،1967: 188) .

وكانت الأسباب التي شجعت هذه الأقليات العراقية متباينة ما بين عـشائرية ودينيـة وقومية، حيث كانت في البداية عشائرية بحتة وتحولت في الثلاثينيات والأربعينيات إلى قومية بعد أن تم تأسيس أحزاب سياسية كردية مثل حزب هيوا (1939) وحزب رزكاري (1945) والحزب الديمقراطي الكردستاني (1946)، علما بأن غالبية المثقفين والمتعلمين الأكراد كانوا فاعلين في الحركة الوطنية العراقية آنذاك حيث انضموا إلى الأحـزاب الـسياسية العراقيـة السرية التي أنشئت في تلك الفترة مثل الحزب الشيوعي العراقي والحزب الوطني الديمقراطي ووصلوا إلى مراكز قيادية في هذه الأحزاب، ثم جاء العهد الجمهوري ليعيش الأكـراد رغـم محاولات الثورات ورد الفعل من قبل الجيش والأجهزة الأمنية لجعل العراق الدولة الوحيـدة من بين الدول التي يسكنها الأكراد تعترف بالوجود الكردي، ولتحقيق أهداف هذا الفصل فإننا سنتناوله في مبحثين هما:.

المبحث الأول : البواعث الداخلية لعدم الاستقرار.

المبحث الثاني: البواعث الخارجة لعدم الاستقرار.

المبحث الأول:

البواعث الداخلية لعدم الاستقرار

يعد الأكراد والذين يقدر عددهم ما يقارب ثمانية وعشرون مليون نسمة، من القوميات الكبيرة في العالم التي ليس لها كيان سياسي متميز، أو دولة خاصة بهم رغم إن كردستان والتي معناها بلد الأكراد، تمتد جغرافياً إلى مناطق واسعة تشمل أراضي من العراق وإيران وتركيا وأذربيجان وحتى سوريا، ولكنها بدون حدود معينة وغير مثبتة على الخريطة السياسية للعالم، ولا يدل على انها وطن يتطابق مع شعب ومع دولة كردية موحدة، وإنما هي عدة مناطق منقسمة بين عدة دول إسلامية متجاورة أو متصلة ببعضها. ومما لا شك فيه هناك جملة عوامل سياسية وإقليمية ودولية لعبت دوراً مهماً في حرمان الأكراد من كيان سياسي قومي خاص بهم. وقد تنطبق هذه العوامل أيضاً على بعض القوميات الأخرى التي مزقتها الحدود السياسية للدول، إلا إن ما يميز الأكراد عنهم هو تفاعل هذه العوامل مع عوامل داخلية اجتماعية مرتبطة بطبيعة الكرد أنفسهم ساهمت مساهمة فاعلة في ذلك، وعوامل خارجية أخرى خاصة بالدول التي يمتد إليها الجنس الكردي، ودول أخرى خارج واقع الإقليم الذي تعيش به الأقلية الكردية، وهذه تتعلق بالدول الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية ودول أخرى تابعة للولايات المتحدة، أو تعيش تحت مظلتها كإسرائيل على سبيل المثال، إن هذه العوامل الداخلية والخارجية مثلت بواعث عدم استقرار للأقلية الكردية، انعكست بدورها على الدولة القومية العراقية، وفي هذا التوجه سنعالج بواعث عدم الاستقرار الداخلية في مطلبين هما:

المطلب الأول : بواعث جغرافية المكان.

المطلب الثاني : البواعث الاجتماعية والسياسية.

المطلب الأول:

بواعث جغرافية المكان

يلعب المكان دوراً كبيرا في استقرار أو عدم استقرار أهله الذين يعيشون فوق أرضة، فإذا كان هذا المكان غنياً من الناحية الاقتصادية توجهت إلية أنظار الأمم والشعوب التي تفتقر إلى الموارد الاقتصادية والمتوفرة في ذلك المكان، وكذلك الشعوب التي تمتلك مثل تلك الموارد حيث تتطلع إلى الثراء الذي يؤدي بها إلى الترف، كما إن المكان الذي يعيش على ظهره جماعة متوحدة في الجنس وبقية المقومات، ولكنة مجزأ بين عده وحدات سياسية يؤدي إلى اضطراب، ويصبح مصدر قلق لتلك الجماعة فيصبح لها تطلعات وحدوية وتعمل جاهدة على إظهار قوميتها وهويتها بين الجماعات الأخرى، وفي هذا المطلب والخاص بمكان الأقلية الكردية سنتناوله في فقرتين أساسيتين هما :

أولا : بواعث الجغرافيا.

ثانيا : البواعث الاقتصادية .

أولا: بواعث الجغرافيا: إن للجغرافيا مفهومين أساسين هما: الجغرافيا الطبيعية والجغرافيا البشرية أو ديمغرافية المكان وللزيادة بالتوضيح سنتناول هذه الفقرة بفقرتين فرعيتين هما:الجغرافية الطبيعية لكردستان الأكراد والجغرافيا البشرية أو ديمغرافية الشعب الكردي وعلى النحو التالي :

أ – **الجغرافية الطبيعية لكردستان الأكراد:** تقع كردستان العراق في قارة أسيا في المنطقة الشمالية الشرقية من جزء الوطن العربي الأسيوي أو المحصورة بين تركيا، إيران، روسيا، سوريا، العراق، وهي تمتد لتصل في الشمال الشرقي إلى جبال راجوس جنوبا وبعدها تمتد غربا مرورا بالمنطقة الشمالية الشرقية من العراق وتتعرج نحو الشمال الغربي إلى سوريا، ويجد الباحثون صعوبة في تحديد مساحتها إلا أنهم يقدرونها بحدود (410) ألف متر مربع ، ويمكن توضيح ابرز توزيعات كردستان على الدول المذكورة أعلاه (قاسملو، 1970 :12):

إيران : يتركز الأكراد في مناطق كرمنشاة، باختران، واورلان، لورستان، باختياي

تركيا : يتمركز الأكراد في ثمانية عشر ولاية من الولايات التركية وعلى مساحة 194ألف كم مربع وفي منطقة الجنوب الشرقي من تركيا والمحصورة بين العراق وإيران.

سوريا : يتواجدون في الغالب بمحافظة حلب

مناطق الاتحاد السوفيتي سابقاً : يتواجدون في طاجاكستان، وارغان، واردهان

العراق : يتركز الأكراد في مناطق السليمانية واربيل ودهوك بالإضافة إلى كركوك وبعض أجزاء الموصل وديالي.

ويلاحظ إن كافة مناطق بلاد كردستان وكما يسمونها قريبة من بعضها البعض مما أشعرهم بأهمية توحيد حركاتهم السياسية والعسكرية للمطالبة بالاستقلال عن الدول التي يعيشون فيها فهي تمتد من البحر الأحمر حتى الخليج العربي ويسكنها شعب من دم واحد ويبلغ تعداده تسعة ملايين على النحو التالي: مساحة تركيا 760.000 كم^2، مساحة الأراضي التي يسكنها الكرد من هذه البلاد 22.000كم^2 وبنسبة (29%)، وأما في إيران فمساحتها 6.001.000 كم^2 ومساحة الأرض التي يسكنها الكرد 190.000كم^2 وبنسبة (12%)، وأما العراق فمساحته 300.000كم^2 ومساحة الأراضي التي يسكنها الكرد 105.000كم^2 وبنسبة (29%) (نيكيتين، 1991: 493).

أما بالنسبة للمناطق الجغرافية للأكراد في العراق فإننا نجد إن كافة مناطقهم الشمالية والشرقية تتلاحم مع مناطق أكراد تركيا وإيران، حيث إن مناطقهم تبدأ من مندلي في الجنوب الشرقي بالعراق حتى جبال حمرين في شرق العراق وجبال سنجار في شماله لتبلغ الحدود السورية (الطالباني، 1971:35)، ويلاحظ إن هذه المناطق الجغرافية من العراق تتسمم بالانفصال الجغرافي والعزلة عن مدن العراق الأخرى، مما قد يؤثر أحيانا إلى ضعف في التفاعل الاجتماعي والثقافي مع العرب، وأحيانا قد تودي إلى مشاعر غير ودية، ويمكن وصف منطقة كردستان العراق وتضاريسها إلى ما يأتي: (عبد الرحمن، 1970: 102)

المنطقة الأولى: هي منطقة شبة جبلية محصورة بين جبال كردستان في الشمال والسهول في الجنوب ولا يزيد ارتفاعها عن 1000 متر من سطح البحر

المنطقة الثانية : هي منطقة جبلية تشكل بحدود 5% من مساحة العراق ويصل ارتفاعها إلى 3600م من سطح البحر، وتشتد هذه المنطقة تعقيدا بسبب الأمطار والثلوج عند الحدود العراقية والتركية والإيرانية، وهذه في الغالب مناطق تتصف بوديانها ووعورة تضاريسها، لذلك فقد اثر هذا الوضع الجغرافي للأكراد على توزيع المدن والكثافة السكانية وتعامل المنطقة مع العامل الخارجي، بحيث تميزت اغلب المدن الكردية بصغر حجمها وعدد سكانها، ومحاولتها المستمرة بتوفير الاكتفاء الذاتي وهذا كله قد ساهم في تعميق عزلتهم الجغرافية .

وأما الثروات الطبيعية التي تثير شهية الآخرين في منطقة كردستان العراق موطن الكرد فتتمثل بما يلي:

أ – الثروات المائية: حيث تزخر أرض كرستان بالموارد المائية ففيها أكثر من عشرة آلاف ينبوع، وبها العديد من مساقط وشلالات المياه والبحيرات الطبيعية كل ذلك يشكل قوة

اقتصادية هائلة سواء لتوليد الطاقة الكهربائية أو زيادة الرقعة الزراعية، ونـذكر أن المنـابع والروافد الأساسية لنهري دجلة والفرات تبدأ من كردستان (تركيا)، فلا عجب أن يكون أهـم وأكبر السدود مثل مشروع (جنوب شرق الأناضول)، وسد (كيبان) على نهر الفرات (تركيا)، وسد (روكان) وسد (وردينحان) على نهر الزاب، وسد صدام في الموصل على نهـر ججلـة (العراق) وتقع جميعها على أرض كردية. (أبو زيد، 2008: 153).

ب – الثروات المعدنية: يأتي البترول على رأس هذه الثروات، سواء في كردسـتان العراق أو تركيا أو أيران أو سوريا، ويقدر احتياطي البترول في كردستان ككل بـأكثر مـن خمسة وأربعين مليار برميل، أي أكثر من احتياطي الولايات المتحدة الأمريكية، ففي كردستان العراق يوجد البترول بوفرة في حقول كركوك، وعين زالة وخانقين وبابا كركر وتعتبر هـذه الآبار من أغزر آبار البترول إنتاجاً في العالم. وفي كردستان تركيا يوجد البترول في منطقة ديار بكر وباطمان، وفي كردستان إيران يوجد البترول في منطقة كرمنشاه وقـصر شـيرين وخانه، وفي سوريا يوجد البترول في منطقة الجزية الكردية وفي كراتشوك ورميلان. وبجانب البترول يوجد معادن أخرى مثل: الكبريت والفوسفات واليورانيوم والذهب والنحاس والفـضة والحديد والرصاص والزنك والنيكل والرخام والمرمر (أبو زيد، 2008: 154).

إن الناظر في الطبيعة الجغرافية لموطن الكرد وذات العلاقة بالاستقرار يتبين له:

1 – إن موطن الكرد الموزع بين عدة دول جعل لهذه الدول نظرة سياسية خاصة لكل دولة على حده، قائمة على اللعب بالورقة الكردية وفقاً لمصلحتها الخاصة ولـيس لمـصحلة الشعب الكردي.

2 – إن المنطقة الكردية والموصوفة بالمنطقة الجبلية تجعل من العسير على الـدول وخاصة دولة العراق في وضعها الراهن وما سبق السيطرة على الأكراد، خاصـة والـشعب الكردي مقسم إلى عدة أقسام تبعاً للدول التي يمتد إليها هذا الجنس.

3 – إن المنطقة الكردية مفتوحة سياسياً لكل الدول، ومن مصلحة هذه الـدول عـدم وجود علاقة ودية بين الأكراد والدولة العراقية، لكون علاقة التناحر تؤدي إلى استغلال الدول أكثر لخيرات المنطقة الكردية.

4 – إن الغنى التي تتمتع به المنطقة الكردية يسيل لُعاب الدول الأخرى لاسـتغلالها، وبالتالي تتقرب من الشعب الكردي وهي تحمل في الظاهر المصلحة الكردية وفـي البـاطن خلاف ذلك.

ب – **الجغرافية البشرية للأقلية الكردية:** أصبح واضحاً المناطق التي يتواجـد فيهـا الأكراد والتي تم استعراضها بالفقرة السابقة من بحثنا هذا، حيث تم تحديد مواقع تواجد السكان الأكراد وتوزيعهم الجغرافي على الدول والمناطق التي يتواجدون فيها، والحقيقة نجد صعوبة

في تقدير عددهم لعدة أسباب، أبرزها عدم قيام الحكومات بإجراء تعداد دوري وعدم إنصافهم بالشكل الذي يظهرون فيه، بأنهم أقلية في الدول التي يتواجدون فيها (قاسملو، 1970:12)، ولكن يمكن إعطاء تقديرات أولية عن أعدادهم في العالم والتي تقدر بحدود (14،28) مليون نسمة موزعين على النحو التالي (العراق : 4 مليون كردي، تركيا : 4 مليون كردي، إيران: 3،5 مليون كردي، أرمينيا : 39 ألف كردي، سوريا : ربع مليون كردي، الاتحاد السوفياتي سابقاً 160 ألف كردي) (نيكيتين، 1991: 493).

ونجد إن اغلب مناطق تواجد الأكراد تعاني من ضعف في تطوير وسائل النقل والمواصلات، والبنى التحتية وهذا أدى إلى إبقاء بعض مناطق الأكراد معزولة عن المجتمع، كما نلاحظ اختلاف مستوى الخدمات والمشاريع بين المناطق الكردية وبقية المناطق للدول التي يتواجدون فيها، بما فيهم العراق تتباين في مستوى الخدمات والمشاريع التي تقدم لمناطقهم بالشكل الذي أشعرهم بضعف الاهتمام بمناطقهم، وعدم مساواتهم مع مناطق البلدان الأخرى، مما جعلهم يتمسكون بمشاعرهم القومية، ويزدادون إحساساً بعدم مساواتهم مع أقرانهم من أبناء الشعب (عباس، 1995: 145).

إن الناظر في الطبيعة البشرية للجنس الكردي يمكنه ملاحظة ما يلي:

1 – إن الشعب الكردي شعب ممزق بين عدة دول في منطقة كردستان وبالتالي تقوم كل دولة في صياغة المجموعة التي تتبع لها صياغة خاصة، حتى لو اختلفت عن صياغة الدولة الأخرى للمجموعة الكردية التي تعيش في كنفها.

2 – إن الشعب الكردي يهوى حياة عدم الانضباط لأن الطبيعة الجغرافية التي يعيش على أرضها جبلية لا تساعد على ذلك.

3 – إن الشعب الكردي تزداد فيه نسبة الأمية، وهذا يصب في نهاية الأمر في بوتقة عدم الوعي وبالتالي يبقى مشتتاً لا يعرف مصلحته النهائية في عالم هو الاخر غير مستقر.

4 – إن النخبة السياسية الكردية هي الأخرى متوزعة الولاء مختلفة فيما بينها على ترتيب أولويات للأهداف الكردية.

ثانيا: البواعث الاقتصادية: طبقة اجتماعية واسعة بسبب عجز الأكراد عن تجميع الثروة أو رأسمال المال . يعد الباعث الاقتصادي من العوامل المهمة في تفسير التاريخ والصراعات الإنسانية وله الأثر الكبير في إجراء التغيرات المطلوب من اجل تحسين الأوضاع الاقتصادية وقضايا التنمية للشعوب، وبما ينسجم وأهدافها وتطلعاتها المستقبلية. ولأهمية هذا العامل فإن الدراسة سوف تعرض أهم خصائص الاقتصاد الكردي حيث إن اقتصاد المنطقة الكردية يتسم بالتخلف نتيجة ضعف التنمية الاقتصادية التي ترتكز على القوى

البشرية الماهرة في إدارة متطلبات التنمية والإنتاج وليس غريباً إن نرى أن الاقتصاد الكردي يقوم على أساس الإنتاج لغرض الاستهلاك، خاصة وان الطبيعة الجغرافية لمنطقة الأكراد تشكل عقبة في كثير من الأحيان، والتي تحتاج إلى مبالغ كبيرة واستثمارات عظيمة من اجل النهوض بها. وعلية فإن ابرز ما يميز هذه المنطقة في عملية الإنتاج هو الاستخدامات للأغراض الاستهلاكية، واشتغال اغلب سكانها في مهنة الزراعة التي تعتبر المهنة الرئيسية في منطقتهم، ومن ذلك نجد أن الطبقة السائدة هي الطبقة الفلاحية والتي حافظت على خصوصيتها، نتيجة عدم تأثرها بتطورات المدينة التي غالبا ما كانت تجري في المناطق البعيدة عنها (عباس، 1995 : 145).

وفي العراق فان وضع الأكراد لم يختلف عن أقرانهم في الدول المذكورة حيث شكلت الطبقة الفلاحية السواد الأعظم منها وتميز وضعهم الاقتصادي بالتخلف خصوصاً عن مناطق العراق حيث حافظت الطبقة الفلاحية على خصوصيتها ولم تتأثر في التطورات التي شهدتها المناطق الأخرى وخاصة في المناطق الجنوبية منها، مثل التطور النسبي الذي كانت تشهده المناطق العربية كبغداد والبصرة وغيرها (بصري، 1948 : 95). كما نجد أن الطبقة البرجوازية الكردية كانت ضعيفة لسببين هما(خصباك، 1972 : 42) :

أ – ضعفها الاقتصادي قياسا بأوضاع المنطقة والتأثيرات العشائرية

ب – تضاريس وجغرافية وموقع المجتمع الكردي وانعزاله عن المجتمع العراقي والذي أدى إلى صعوبة إحداث الأثر والتغيير على النسق الاجتماعي. وغدا المنتج الكردي لا يستطيع إن يجمع راسمال كبير، أو حتى القيام بعمليات تجارية كبيرة، إضافة إلى التأثير بمنع نشوء التغير في الانسياق بشكل عام.

وأهم ما يميز النشاط الاقتصادي في المناطق الكردية، هو توفر قطعان الماشية، وهذا أدى إلى توفير كل ما يحتاجونه من أسباب العيش، وأهم الحيوانات الرئيسة الأليفة لديهم المواشي بأنواعها الغنم والماعز وكذلك الخيل والحمير، فالاستفادة من لحومها وألبانها وجلودها وفر للكرد الأموال الطائلة (ماسينيون، 2001:101–102)، وإلى جانب الماشية هناك مورد اقتصادي هام مثل الزراعة، فيلجأ الكرد إلى زراعة بعض الحقول بالشعير، غير أن الغلة التي يحصلون عليها قليلة جداً، لأن حراثة الأرض لا زالت تعتمد على الوسائل البدائية، ويستخدم الشعير في صنع الخبز ويقدم أيضاً علفاً للخيول والمواشي (ماسينيون، 2001: 109)، وإلى جانب النشاطين الاقتصاديين السابقين هناك نشاط آخر يتعلق بالصناعة حيث ينبغي الإشارة إلى الصناعات اليدوية، وخاصة ما تصنعه النساء من أنسجة وفرش، ويبدين في صناعتهن كثيراً من الذوق والأناقة فيما يخص الملابس والخيام وغيرها (ماسينيون، 2001: 111–112)، وأما الصناعات الأخرى فهذه لا تسمح بها الدول التي

تتوزع إقليم كردستان إلا بما يجعلها تحت المراقبة والإشراف لكــون الحكومــات المركزيــة تخشى من الأقلية الكردية الطامحة للاستقلال وتشكيل دولة للجنس الكردي في المناطق التــي يعيش الكرد على ظهرها.

إن الجماهير الكردية تعيش في فقر مدقع قياساً بتلك الأجناس الأخرى التي تعيش معاً ضمن كيان سياسي واحد، في العراق نجد الرخاء والترف واضحاً في حين يكون العوز هــو الآخر واضحاً على جبين الأكراد.

عندما يرى المجتمع الكردي سكان المناطق العربية يتمتعون بميــزة الثــروة والقــوة والمعرفة، ويسيطرون على آلية السوق ومقومات البيع والشراء، فأنهم يشعرون بوجود فارق واختلاف وإحساس بضرورة تجاوز ذلك، حتى ولو كان الموضوع ضــمن مفــاهيم الــشعب الواحد والمصالح المشتركة والتكامل الاقتصادي .

المطلب الثاني:

البواعث الاجتماعية والسياسة

للبواعث الاجتماعية والسياسية أهمية كبرى في تعزيز حالة الاستقرار والرضا لدى الشعوب، لما لها أهمية في توحيد مشاعرهم ووحدتهم ورسم صورة أهدافهم التي يناضلون من اجل تحقيقها، خصوصا لدى القوميات التي تتميز بتاريخ ووحدة ومشاعر وأمة مشتركة، بالإضافة إلى حجمها السكاني، وتأثيرها في محيطها، لذلك ليس غريباً إن نجد الأقلية الكردية وخاصة في العراق قد وحدت مشاعرها تجاه قضيتها الأساسية الرامية إلى تحقيق استقلالهم وتطورهم والحفاظ على وحدتهم ومكونات قوميتهم . ومن هنا فإننا سنتناول في هذا المطلب في فقرتين أساسيتين هما :

أولاً : البواعث الاجتماعية .

ثانياً : البواعث السياسية .

أولا: البواعث الاجتماعية : كانت الحياة الزراعية للأكراد والبعد الاقتصادي الذي استعرضناه في المطلب السابق، قد انعكس على أوضاع الأكراد وحياتهم الاجتماعية، فالشعب الكردي ينقسم إلى حضر وفلاحين وقبائل من الرحل وشبة الرحل، ولا يزال الحضر أقلية ولكن عددهم اخذ في الازدياد مع تزايد عدد الأكراد الذين ينزحون من القرى إلى المدن، وان كانت الغالبية العظمى من الأكراد تعيش في قرى صغيرة حيث تحافظ على بيئتها القبلية بأبعادها الاجتماعية والاقتصادية الداخلية، التي كانت ولا تزال تمثل عاملاً هاماً في انقسام وتشرذم المجتمع الكردي، حيث تتمتع المجتمعات العشائرية بشي من النفوذ والاستقلال القضائي والإداري الذي يعتمد على الحق العرفي وليس المدني (عيسى، 1992 : 10)، في حين كان المجتمع العربي في العراق يتمتع في غالبة أمره بأسر مجتمعة ومتناسقة بعكس الأسر الكردية، وتختلف علاقات الإنتاج في المجتمع العربي عن الكردي بأنها لا تعتمد على الطبيعة مباشرة، كما إن المجتمع العربي أوسع من الكردي إذ يتميز بتعدد وتعقد اتصالاته الاجتماعية الحاكمة، وعلى ذلك فقد حلت المؤسسات محل رئيس العائلة في التوجيه وضبط السلوك (غريب،1973 : 13)، ولا بد إن نوضح مسالتين أساسيتين في مجال الاختلافات الاجتماعية وهي :

أ – المسالة الثقافية: حيث يتمتع المجتمع الكردي بثقافة ترتكز على الجانب المعنوي والأدبي، ولم تتطور وسائلها بالشكل الذي يجعلها يؤثر في محيطها، في حين ان الثقافة العربية استطاعت وباستمرار ان تتطور وتأثر في محيطها، وهذا جعل الأكراد يعيشون في حالة من النزوح نحو الانعزال، وان تكون هناك تعارضات لغوية وثقافية داخل العراق خصوصاً، وإننا

نجد بان الأكراد يتكلمون في الغالب اللغة العربية لكنهم لا يشاركون العرب حسهم القومي بل لا يشعرون بانتمائهم للوطن العربي (إبراهيم، 1984 : 49)

ب – المسألة اللغوية: للغة أهمية في ترابط أبناء الأقلية الواحدة والتعبير عن هويتهم ومشاعرهم ولذلك فاللغة الكردية كان لها دور مميز في البعد الاجتماعي والثقافي للمشكلة الكردية، رغم تأثرها باللغة العربية التي هي لغة القرآن الكريم وعلية فان عامل اللغة أدى إلى صيغة التمايز بين المجتمع الكردي والعربي، وهذا مما سبب عدم تحقيق التكامل القومي في العراق خصوصاً وان الأكراد يشعرون بالتهميش والاغتراب وعدم إمكانيتهم تحقيق تطلعاتهم القومية إلا عبر نضالهم من اجل أهداف تلك التطلعات (الخالدي، 1976 : 25). إن المجتمع الكردي عبارة عن مجموعة من العشائر تفتقر إلى التماسك والتضامن فيما بينهم، فكانوا يعيشون في جبالهم المعزولة، ويبدون طاعة شديدة إلى شيخ العشيرة، ويخضعون إلى أي نوع من الحكومة طالما كانت سلطتها إسلامية وتدعو إلى تطبيق الشريعة والسنة. وقد يبدو إن مثل هذه الظاهرة قد تكون سائدة في بعض شعوب المناطق المجاورة أيضاً (الجاوشلي 1967، 33–35)، إلا إن قوة وصلابة النظام العشائري للأكراد واستقلالية وحداته الاجتماعية جعلتهم في حالة مختلفة، خاصة عندما كانت الحكومات المركزية، وتحديداً الدولة العثمانية، تستغل وضعهم الاجتماعي وتزيد من ترسيخ استقلالية الوحدات الاجتماعية، أي العشائر، وانعزالها عن البعض وقطع الصلة بينهم سواء من خلال سياسة "فرق تسد" أو عن طريق تأليب بعضهم على البعض، أو استغلال بعض العشائر ضد البعض في حالة قيام تمرد أو ثورة أو محاولة الخروج عن هيمنة السلطة أو تجاوز حدود النظام الاجتماعي السائد ومن ثم إخضاع الجميع في نهاية المطاف وحصرهم في قوالبهم الأصلية وحدودهم الطبيعية. ومما ساعد على استمرار هذا النمط من التركيبة الاجتماعية للنظام الكردي هو تداخله وتفاعله مع عامل الدين ومن خلال رأس أو زعامة هذه التركيبة المتمثلة في شيخ العشيرة. فكلمة الشيخ عند الأكراد لا تعني زعيم عشيرة فحسب، كما هو معروف عند العرب، بل يقصد بها ذلك الشخص الديني التقي والورع الذي أوقف نفسه لخدمة الله ودينه، سواء أكان منحدر فعلاً من أصول دينية أو مكتسباً لهذه الصفة من الممارسة الدينية في حياته، لذلك نجد بأن الكثير من السادة أو الملالي أو الشيوخ يدعون انحدارهم من نسل النبي محمد أو من أئمة دينية معروفة، رغم جذورهم القومية والعرقية المختلفة (بدر،1987:199).

ثانياً: البواعث السياسية: بدأت المشكلة الكردية بشكل جلي عند اصطدام الدولتين الصفوية الشيعية والعثمانية السنية عام 1514 في معركة جالديران التي كانت كبيرة وغير حاسمة، كان من نتائجها تقسيم كردستان عمليًّا بين الدولتين الصفوية والعثمانية، فقد كانت كردستان تسود فيها إمارات مستقلة مشغولة بتنظيم شئونها الداخلية.

تغيرت مخططات الأكراد لمستقبلهم، وصاروا يتطلعون إلى الانفصال عن كل الدول التي يعيشون فيها، وإقامة دولة كردية كبرى تقوم على وحدة العِرق الكردي، وليس على أية رابطة أخرى، ومن ثَمَّ الانفصال عن الخلافة الإسلامية الكبرى القائمة في عصرهم وهي الخلافة العثمانية (زكي، 2006: 83) ولكن في عام 1555 عقدت الدولتان العثمانية والصفوية اتفاقية ثنائية بين السلطان العثماني سليمان القانوني والشاه طهماسب عُرِفت باتفاقية "أماسيا"، بموجبها تمَّ تقسيم كردستان رسميًّا وتعيين الحدود بين الدولتين، مما شكَّل صفعة لآمال الأكراد في الحصول على استقلالهم. والأكراد لهم تاريخ حافل خاصة في إطار الحضارة الإسلامية، وكردستان عبارة عن جبال وهضاب ومجموعات بشرية تعيش وفق نظام قبلي صارم تروج فيه مفاهيم الإباء والشجاعة والفروسية، ويقوم على نشاط اقتصادي معتمد على الرعي والزراعة(برزنجي، 1993: 43).

منذ زمن طويل والأكراد يحلمون بوطن قومي يجمع شتاتهم ويلم شملهم، فاللغة والتقاليد والتاريخ وغيرها من المظاهر الاثنية تجعل الأكراد يرغبون في تأسيس دولتهم الخاصة بهم. ولم تقبل الدول التي يوجد فيها أقلية كردية بذلك سواء في تركيا أو العراق أو سوريا أو في إيران. لكنه وبعد حرب الخليج الثانية عام 1991 أصبح لأكراد العراق وضعا خاصا بهم إذ استطاعوا إن يحققوا ملاذ امن بعد الغزو الأمريكي للعراق.

لقد برزت ملامح المشكلة الكردية مرة أخرى وبقوة حين بدأت الروح القومية تنتشر في نفوس المجموعات القومية التي كانت تخضع لسيطرة الإمبراطورية العثمانية، وهذا شجع القومية الكردية نحو حشد قواهم في تشكيلات عديدة من اجل المطالبة بحق تقرير المصير (محمود،1973: 81) . وكان لإعلان الرئيس الأمريكي ولسن عند انتهاء الحرب العالمية الأولى والذي تضمن ضرورة منح الشعوب التي خضعت للإمبراطورية العثمانية الحق في تقرير المصير، وهذا ساهم في زيادة مساعي ونشاط الأكراد من اجل إنشاء دولة مستقلة لهم تشمل كافة مناطق تواجدهم (خصباك،1972: 30). لقد وجد الأكراد أنهم يشكلون أقلية مهمشة تتمتع بملامح وخصائص وتاريخ ولغة وثقافة يميزهم عن الآخرين، فضلا عن ديانتهم بالدين الإسلامي، ويمتلكون مقومات أساسية لمشاعرهم القومية، فالانتماء للوطن الواحد والأمل الواحد والتاريخ المشترك، يعزمون على الإيمان بقضيتهم والعمل على توحيد وطنهم وشعبهم في إيجاد دولة لهم، خاصة وان الشعور الذي طغى داخلهم هو شعور بالاغتراب داخل الوطن الواحد نتيجة بقاء مناطقهم معزولة سياسياً واقتصادياً، والذي أدى إلى تنامي شعورهم بالاضطهاد.لذلك فان القضية الكردية تمركزت على ثلاث محاور أساسية هي (شحادة، 1993: 231):

الأول: وجود امة كردية لها شخصيتها القومية ولها وطن كردي خاص بها .

الثاني: عدم وجود كيان لهذه القومية الكردية يستطيع إن يوحدها ويحقق أهدافها .

الثالث: إن هذه القومية مجزئة إلى عدة أجزاء حسب أماكن تواجدها مما نمى لديهم شعور التجزئة لوطنهم القومي (كردستان) لذلك فان المشكلة الكردية التي يقاتلون من اجلها تستهدف سيادة ووحدة وحرية وطن الأكراد، خاصة وأنهم يعتبرون رابع اكبر مجموعة عرقية في الشرق الأوسط، ومن أكثر الأقليات عددا في العالم (فايز،1993: 27).

إن بواعث عدم الاستقرار والمتعلقة بالبواعث الاجتماعية وفق اعتقادنا تتركز فيما يلي:

1 – إن المجتمع الكردي الممزق بين عدة كينانات سياسية يجد نفسه ومن الناحية النفسية أنه مجتمع دوني، لكونه بالتعداد البشري يفوق كثير من التعداد البشري لبعض الدول، وبالتالي كان السؤال يتبادر إلى ذهن كل كردي ولماذا الكرد محرمون من ذلك؟

2 – إن المجتمع الكردي الممزق بين عدة دول، جعل منه مجتمعاً تابعاً، وفي هذه الحالة يجد الكردي نفسه، أنه أقل فئات مجتمع تلك الدولة، وهذا يترتب عليه أن يقبل بأقل الحقوق لكونه تابعاً.

3 – أن المجتمع الكردي ينقاد إلى رؤوساء العشائر، ومعظم هؤلاء ينقصهم الوعي، في عالم اليوم الذي يعج بالتناقضات لقد ترتب على هذا كله، جعل المجتمع الكردي مكاناً خصباً للتدخلات الأجنبية الطامعة، وهذه القوى تسعى إلى زيادة فصم عرى الحلقات الاجتماعية مع بقية فئات المجتمع العراقي.

وأما ما يتعلق بالبواعث السياسية فوفق اعتقادنا نجد بواعث عدم الاستقرار تتركز فيما يلي:

1 – إن الأكراد غير موحدين سياسياً من الناحية العقلية، فهناك فئات تعيش براحة في كنف بعض الدول التي تسيطر على إقليم كردستان موطن الكرد الأساسي، فهذا يروق لها، في حين أن البعض الآخر محروم وما له من سبيل إلا الثورة على الحرمان.

2 – إن الزعامة الكردية منشقة على نفسها وهذا دليله الاقتتال الذي دار ولا يزال كالحرب الباردة بين الأحزاب الكردية.

3 – إن الدول التي يخضع لها إقليم كردستان لن تعمل على مساعدة الكرد في إقامة دولة، لأن ذلك يؤدي إلى التحاق الأجزاء التي تسيطر عليها إلى الدولة الجديدة، وهذا يعني التخلي عن تلك الأجزاء، وبالتالي تحرم من خيراتها، فضلاً على اعتبار ذلك إن حصل تفريط في منطقة مصالح يوماً ما كانت تخضع لسيادتها.

المبحث الثاني:

البواعث الخارجية لعدم الاستقرار

مسار وتطور القضية الكردية منذ 1914 ولغاية الحال الحاضر تأثر كثيراً بعوامل إقليمية ودولية كثيرة، انعكست سلباً وإيجاباً على مسار الحياة الكردية والدولة العراقية معاً. ولقد تطور مسار القضية الكردية مستفيدا هو الأخر من الأحداث العالمية بعد الحرب العالمية الأولى، وأيضاً بعد الحرب العالمية الثانية، مروراً بالحرب الباردة وانتهاءَ بانهيار الاتحاد السوفيتي وتحول العالم إلى نظام القطب الواحد أو ما يسمى أحياناً العصر الأمريكي. وبسبب توزع الأكراد كشعب بين أكثر من دولة في صراعات عديدة الأوجه والأشكال فيما بينها من جهة، وبين والدول الكبرى فإن كل ذلك كان من شأنه إن ينعكس على وضع الأكراد عموما وعلى وضع أكراد العراق خصوصاً. إن بعض دول الإقليم لم تخف جانب من اطماعها في تحقيق مكاسب على جيرانها وبسبب إخفاق الدولة العراقية التوصل إلى حلول مرضية لمواطنيها الأكراد واندفاع دول الإقليم لتحقيق منافع سياسية على حساب بعضها، وتورطها في برامج وخطط الدول الكبرى ذات الصلة،كل ذلك منح الأكراد فرص تاريخية كثيرة لأجل تحقيق مطالبهم وتقديمها للعالم بوصفها مطالب مشروعة، وبالتالي تحقق الكثير لهم وبسرعة وطريقة لم يكونوا هم أنفسهم يتوقعونها. اليوم لم تعد القضية الكردية قضية عراقية فحسب بل أصبحت قضية إقليمية ودولية ستستمر لوقت طويل قادم وان تطورها المستقبلي سيعتمد على قدرة الأكراد أنفسهم في مواجهة المستقبل والتعامل مع متغيراته السياسية. إن ما سبق يشير إلى ان الدول التي تحيط بإقليم كردستان العراقي، والدول الكبرى تلعبان دوراً كبيراً في استقرار الدولة العراقية أو عدم استقرارها، وذلك من خلال توظيف الورقة الكردية لهذه الغاية من هنا فإننا سنسعى إلى تحقيق أغراض هذا المبحث من خلال المطلبين التاليين :

المطلب الأول : البواعث الإقليمية.

المطلب الثاني: البواعث الدولية.

المطلب الأول:

البواعث الإقليمية

من المعلوم لدينا إن إقليم كردستان العراق مقسم في الوقت الحاضر بين خمسة دول هي: إيران وتركيا وسوريا، والاتحاد السوفييتي سابقاً والعراق، وفي هذه الدول يمتد الجنس الكردي إليها، لذا لا يمكن بأي حال أن تبقى الأقلية الكردية خارج اللعبة السياسية لهذه الدول، لكون الأقلية الكردية تؤرق هذه الدول، لكون الجنس الكردي يتأثر دائما وابدأ بالذي يعيش خارج كردستان بالأحداث التي يمر بها هذا العالم، لذا ونحن في صدد تحقيق أهداف هذا المطلب سنتناوله في فقرتين رئيسيتين هما :

أولاً : موقف الجوار غير العربي.

ثانيا :موقف الجوار العربي.

ثالثا : موقف الكيان الصهيوني.

أولاً: موقف الجوار غير العربي : وهذا الموقف يقع بين دولتين هما: إيران وتركيا، ولكلا الدولتين دور كبير في ترتيب الأوراق السياسية الخاصة بإقليم كردستان وطن الكرد، لذا فإننا سنتناول موقف الدولتين إيران وتركيا في فقرتين فرعيتين على النحو التالي :

أ : **الموقف الإيراني:** أهم ما يميز الدور الإيراني من القضية الكردية أنه يقوم باستخدام أكراد العراق لأجل تحقيق مطامع على الأرض، وكذلك خلق المتاعب للحكومات العراقية بغية تحقيق منافع سياسية إيرانية أو خدمة لمصالح دول أخرى. وتعد إيران الدولة الإقليمية الأكثر تورطاً في قضية أكراد العراق وهو تورط ذهب بعيداً إلى حد التورط في دخول القوات الإيرانية للقتال إلى جانب الأكراد. (اغري، 1996 : 101)، إن أكراد إيران يشكلون أقلية مهمة في المجتمع الإيراني المتعدد القوميات، غير إن القومية الفارسية التي تشكل النسبة الأكبر من المجتمع الإيراني، ترى في الأكراد أنهم ينحدرون من ذات العنصر الاري الذي ينحدر منه الفرس أيضاً، ومن هذه الزاوية فان حكام طهران لا يرون في الأكراد سوى أنهم إيرانيون أكراد. لذا فإنها عندما تقف إلى جانب الأكراد ترضي تلك الأقلية الكردية التي تعيش على أرضها (محسن،2008:32). وبالرغم من أن الأكراد هم من ذات الأصول الارية فان ذلك لم يمنع الفرس من ممارسة سياسات عنيفة ضدهم لأجل إخضاعهم وبالتالي كانوا دوماً يتم استخدام القسوة لأجل قمع الثورات الكردية كلما وقعت (الدّره،407،1966)

في عام 1979 رحل نظام الشاه وحل نظام الدولة الإسلامية وتوقع الكرد أنهم وبعد تأييدهم للثورة سيحصلون على امتيازات جديدة، واعتراف بحقوقهم مثل منحهم الحكم الذاتي. مثل هذه التطلعات لم يستجب إليها قادة الثورة الجدد تحت ذريعة إن الطابع الديني للجمهورية الإسلامية يعد الكفيل بتحقيق ما تتطلع إليه كل القوميات التي تتشكل منها الدولة. وبينما اعتمدت الدولة الإسلامية الإيرانية المذهب الجعفري ألاثني عشري بوصفه مذهباً رسمياً للدولة وكذلك اعتمدت صيغة ولاية الفقيه في تحديد مسؤولية الرجل الأول في البلاد الذي أسس له الإمام الخميني فان أكراد إيران ومثلما أشقائهم في دول الجوار هم في غالبيتهم العظمى مسلمون أحناف وشافعية معتدلين، وهم متمسكون بديانتهم وتكثر في مجتمعاتهم العديد من المدارس والطرق الصوفية. ونظرا لعدم إشراك أكرادها بطريقة فاعلة عند إعداد الدستور الجديد للدولة الإسلامية، وإصرار النظام الجديد على تطبيق مفاهيم الدين الإسلامي استنادا للمذهب الجعفري فانه كان متوقعاً أن يكون للأكراد مواقفهم وهذا ما حصل عام 1980 إذ ثار الأكراد على حكامهم الجدد ولكن تم قمع هذه الثورة بوحشية وبسرعة. (صلاح، 2005:57)

كان لا بد من المقدمة أعلاه كي نفهم ونفسر العوامل والمسببات التي شجعت إيران لتقديم الدعم المتواصل والكبير لأكراد العراق. إن مراجعة تاريخية سريعة لتاريخ مناطق شمال العراق يمكن معها أن تؤشر أن القبائل الكردية الكبيرة ومنها على سبيل المثال قبيلة الجاف المعروفة انتشرت في المناطق الجبلية بين البلدين،لهذا كان الحراك السياسي العراقي الإيراني يغلب عليه التوتر في كثير من الأحيان (نيكيتين،:312:2001)

الثورات التي قادها الشيخ محمود الحفيد في شمال العراق للمدة 1918–1932 وصراعه مع القوات البريطانية تركزت في مناطق السليمانية وما حولها وكان في كل مرة يتم دحره يتخذ من الأراضي الإيرانية ملجأ له. لم تثر هذه الثورات أزمات بين البلدين. وكما لاحظنا فان الثورات والعصيانات المبكرة للبارزانيين كانت تقع في حدود مناطق بارزان التي هي بعيدة عن الحدود بين البلدين ولكن التحول جاء عام 1945 بسبب ثورات البارزانيين التي ذكرناها في المبحث الأول والتي تم دحرها من قبل الحكومة العراقية ونجم عنها هروب البارزاني إلى الجانب الإيراني ملتحقا إلى المؤسسات الموجودة في جمهورية مهاباد الكردية التي دعم الروس تأسيسها والتي لم تستمر طويلا بعد أن انسحبت القوات السوفيتية من الأراضي الإيرانية. مع لجوء البارزاني إلى روسيا لم تشهد العلاقات العراقية الإيرانية أي تدهور معين(فتح الله،2002: 217–221).

إن كلاً من العراق وإيران وأفغانستان ارتبطا بمعاهدة امن مشترك عام 1937 وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية كانت العراق وإيران وتركيا أطرافاً أساسية في مشاريع الغرب للدفاع عن الشرق الأوسط ضد توجهات الاتحاد السوفيتي إزاء المنطقة. ووقفت الحكومة

العراقية إلى جانب الشاه إثر هروبه من إيران إبان ثورة الدكتور مصدق وأسهمت بشكل أو أخر من اجل إعادته من جديد(الدّره، 1966:407). وفي عام 1955 دخلت هذه الدول الثلاث مع بريطانيا في حلف امني ودفاعي مدعوم أمريكياً. كل هذه الأحداث انعكست ايجابياً على العلاقات بين البلدين. في عام 1958 وحالما انهار النظام الملكي في بغداد لاحظنا كيف إن شاه إيران سرعان ما اظهر ادعاءات إيران في منطقة السليمانية والبحرين وهي ادعاءات لم يلتفت إليها الغرب كثيراً. نظام عبد الكريم قاسم سرعان ما حول العراق من الغرب وأقام علاقات وثيقة مع الاتحاد السوفيتي وبالتالي اتخذت إيران مواقف سياسية جديدة بالضد من العراق. ومع اندلاع المعارك من جديد بين القوات العراقية والبارزاني بعد عودته من منفاه عام 1959 أصبحت إيران تظهر دعمها العلني له وهو دعم ازداد بعد إن تراجعت إيران عن تعهداتها المنصوص عليها في اتفاقية 1937. الحكومات الإيرانية في الوقت الذي لم تلتفت إلى مطالب أكرادها فإنها في ذات الوقت استمرت تقدم كل أنواع الدعم إلى أكراد العراق في كل ثورة يقومون بها.وقد اختلف الدعم الإيراني واتخذ أوجه عديدة منها الدعم العسكري والسياسي ومنح اللجوء واستخدام الأراضي الإيرانية للسفر خارج العراق وأيضاً اتصال الأكراد مع سفارات الدول الغربية في طهران. واستخدم الإيرانيون أكراد العراق جيدا لصالحهم في الضغط على الحكومة العراقية للاستجابة إلى المطالب الإيرانية في قضايا عديدة منها ادعاءاتهم في شط العرب ومسائل الحدود وأيضاً في إضعاف العراق داخلياً عبر إنهاك القوات العراقية وإنهاك الاقتصاد العراقي وخلق مشاكل داخلية كل ذلك من اجل إجبار العراق للتوصل إلى تفاهمات مع إيران أولاً والمعسكر الغربي وإسرائيل ثانياً (المداح، 1990 : 194)، ففي عام 1974 كان واضحا أن الإيرانيين يدعمون موقف الأكراد حتى النهاية في قتالهم مع العراق وقد أقحم الإيرانيون وحداتهم العسكرية في القتال إلى جانب الثوار الأكراد وهذا ما اتضح لنا في المبحث الأول مستندين إلى ذلك إلى ما قدمه الأرشيف الرسمي البريطاني من حقائق وهي حقائق كان يقول بها العراق ولكن لم يكن احد في حينه يستمع له. وجانب من السلوك الإيراني إزاء العراق هي المواقف القومية التي اتخذتها الحكومات العراقية إزاء مسائل عديدة منها دعم دولة الإمارات العربية في مطالبها في الجزر العربية الثلاث التي احتلتها إيران وأيضاً في تصدي العراق للتغلغل الإيراني في مناطق الخليج وأيضاً في مواقفه إزاء القضية الفلسطينية والتي كانت إيران الشاه تعد نفسها اقرب إلى إسرائيل من العرب بشأنها. لقد حقق الإيرانيون جانب من مطالبهم عندما اجبروا العراق للتوصل إلى تفاهم معهم بصدد شط العرب لقاء سحب دعمهم للأكراد وهذا ما حصل فعلاً عندما تم توقيع اتفاقية الجزائر عام 1975. لقد أنهت الاتفاقية اكبر ثورة كردية في العراق غير إن إيران لم تلتزم بما تعهدت به من جديد . صحيح إن لجوء البارزاني وعدد من أتباعه إلى إيران قد تم بموجب

توافق بين طهران وبغداد غير إن إيران سمحت للبارزاني التنقل بحرية خارجها وقد حقق أكثر من زيارة إلى تل أبيب وواشنطن(اغري، 1996 : 96).

مع رحيل نظام الشاه وتدهور العلاقات بين بغداد ونظام الجمهورية الإيرانية فقد عاد الإيرانيون إلى استخدام الورقة الكردية من جديد. الصراع المبكر الذي تم بين حكومة طهران وأكراد إيران والذي امتد للمدة 1979–1982 والذي قاده الحزب الديمقراطي الكردستاني بقيادة زعيمه عبد الرحمن قاسملو قد نجم عنه عمليات عسكرية للجيش الإيراني المدعوم من حرس الثورة أو الباسيج وهي ميليشيات أسسها النظام لدعمه. خلال الصراع استخدمت طهران القسوة المفرطة بحق أكرادها الثائرين وتمكنت عام 1983 من وضع نهاية لتلك الثورة وفرار قادتها إلى خارج البلاد واستقر بعضهم في الجانب العراقي. مع اندلاع الحرب بين العراق وإيران عام 1980 عاد الإيرانيون استخدام أكراد العراق لصالحهم عسكرياً وقدموا لهم كل الدعم وقد شارك أتباع البارزني والطالباني القوات الإيرانية في قتالها إلى ضد القوات العراقية. كما اسس الإيرانيون قوات أخرى جسدها الرئيس العرب إتباع حزب الدعوة وغيرهم من الفارين لأسباب كثيرة وشكلوا منهم وحدات عسكرية للقتال في قواطع الحرب في الجنوب. العراقيون من طرفهم حاولوا استخدام العرب من سكان مناطق عربستان وأيضاً مجاهدي خلق وهي منظمة إيرانية معارضة استقر أتباعها في العراق بعد عام 1982 كما وتم دعم جهود قاسملو في معارضته لطهران. ومع نهاية الحرب عام 1988 كان معظم القادة الكرد العراقيون لا يزالون يتخذون من الأراضي الإيرانية مستقرا لهم(أبو زيد،2007 :189–191).

حرب الكويت عام 1990 منحت إيران فرصة جدية للانتقام من العراق بسبب الهزائم التي لحقت بها طوال سنوات الحرب. في البداية قدم الإيرانيون ضمانات للحكومة العراقية بالوقوف على الحياد ومعارضتهم للتواجد العسكري الأمريكي الجديد في المنطقة وقد شجعت هذه التعهدات التي ثبت بعد قليل كذبها الحكومة العراقية لإرسال العشرات من طائراتها المدنية والعسكرية للاختباء في المطارات الإيرانية. مع وقوع حرب الخليج الثانية سمح الإيرانيون للأكراد العراقيين بشن هجماتهم على وحدات الجيش العراقي وتقدمت الوحدات الكردية لتستولي على المحافظات الكردية الثلاث فضلاً عن سيطرتها على مدينة كركوك. سمحت إيران أيضاً لقوات المعارضة العراقية الأخرى وقدمت الدعم العسكري والبشري لها للتغلغل في مناطق جنوب البلاد أيضاً. ولكن ومع تمكن القوات العراقية من استعادة السيطرة على أراضيها فقد فر المقاتلون الأكراد من جديد إلى الجانب الإيراني والتركي. بعد إن فرضت الولايات المتحدة الأمريكية منطقة الحضر الجوي على مناطق شمال العراق وإجبار الحكومة العراقية على سحب موظفيها من المناطق الكردية فقد عادت القوى السياسية الكردية ومسلحيها

للسيطرة على شمال البلاد وتوزعت المسؤولية بين البارزاني والطالباني(معوض، 1994:15-16). وخلال المدة من 1992-2003 قدمت إيران الدعم للسلطات التي أنشأها الأكراد في مناطقهم بما في ذلك الدعم الاقتصادي وأصبحت العملة الإيرانية واحدة من العملات الأساسية التي تم التعامل بها في المنطقة. كما سمح الإيرانيون بان تكون مناطقهم مناطق سفر للقادة الكرد خارج المنطقة وأخيراً بات الإيرانيون يستلمون شحنات من النفط العراقي الذي بات الأكراد يستخرجونه بطرق غير شرعية وبيعه للجانب الإيراني بأسعار رخيصة. وفي ذات الوقت وبسبب من الحصار الدولي على العراق فقد تمكنت الحكومة العراقية تامين بعض احتياجاتها الغذائية عبر الجانب الإيراني وتطورت العلاقات الاقتصادية نوعاً ما نحو الأفضل إذ بدأت العديد من السلع الإيرانية تظهر في أسواق بغداد.

مع مطلع عام 2003 كان واضحاً أن الأمريكيين عازمون على شن الحرب على العراق. ومن جديد أكد الإيرانيون أنهم يعارضون شن هذه الحرب وكانوا في هذه المرة يدركون أن الأمريكيين قادمون لأغراض ودواعي عديدة تهدف إلى خلق أوضاع جديدة في المنطقة وبما إن إيران والعراق من وجهة نظر واشنطن هما محوري شر فان إيران ليس بوسعها سوى مقاومة الحضور الأمريكي الجديد. مع ذلك كان الإيرانيون سعداء بان يتولى غيرهم تحطيم العراق ولم يعارضوا مشاركة أنصارهم من قوى المعارضة العراقية المقيمين على أراضيها والمرتبطين بها بوثاق تاريخي وعقائدي عميق مثل القوى السياسية الدينية الشيعية والأكراد في الانخراط في الخطط العسكرية والسياسية التي كانت تعد لها واشنطن ولندن لأجل غزو العرق. قبيل انطلاق عملية غزو العراق أعلن الإيرانيون أنهم ضد هذه الحرب ولكن ومع بدء العمليات الحربية فقد شجع الإيرانيون أنصارهم لعبور خط الحدود والتسابق لأجل بسط الهيمنة والنفوذ الذي سيولد بعد نهاية النظام في بغداد. مع وقوع الاحتلال احتل انصار إيران المكانة والنفوذ في العراق المحتل ولم يمض وقت طويل وأصبحوا هم من يقرر السياسة ويسيطرعلى معظم المؤسسات العراقية الجديدة العسكرية والأمنية والسياسية والاقتصادية مستفيدين من شكل الإدارة التي أسسها السفير بريمير في البلاد والتي اعتمدت على المحاصصة السياسية والطائفية. اليوم تعد إيران وفي أحيان كثيرة هي من يقرر في بغداد وليس الولايات المتحدة أو الإقليم.

ب : **الموقف التركي:** يسكن أكراد تركيا في مناطق جنوب شرق البلاد ويشكلون نسبة كبيرة من السكان ويحتل تعدادهم المرتبة الأولى مقارنة وإعداد الأكراد في الدول الأخرى. فيما مضى كان الأكراد جزء من النسيج العرقي المتنوع لمجتمعات الدولة العثمانية. ولقد حافظ الكرد على ولائهم للسلطان العثماني خليفة المسلمين خلال سنوات الحرب العالمية

الأولى وقاتلت عشائرهم ببسالة ضد القوات الروسية التي حاولت التقدم وعلى أكثر من محور داخل أراضي الدولة العثمانية. كما حاربت القبائل الكردية الطوائف والعرقيات التي خانت عهودها مع السلطان وتعاونت مع القوات الروسية. ولاء الأكراد هذا استمر قائماً حتى ما بعد قيام الدولة التركية الحديثة ولكن ليس إلى الأبد. الأتراك يرون في مواطنيهم من الكرد إنما هم أتراكا أكراد لا أكثر ولا اقل وبالتالي لم يمنحوهم الكثير من الفرص للمشاركة السياسية مثلما يمنحونهم حقوق أخرى تتصل وقضايا ثقافتهم إن العلاقات العراقية التركية احتاجت وقت طويل قبل أن تتحسن. خلال سنوات الحرب العالمية الأولى خاض العثمانيون الحرب إلى جانب ألمانيا ولذلك سرعان ما كان على قواتهم مواجهة الحملة البريطانية التي انطلقت لاحتلال بلاد ما بين النهرين. ولسنا هنا بحاجة لأن نستعرض ما حصل ولكن تمكن البريطانيون من احتلال الولايات العثمانية الموصل وبغداد والبصرة 1914-1918مما نجم عنه خسارة الأتراك لهذه المناطق التي سيتمكن البريطانيون من إعادة تشكيلها سياسياً لتتكون منها الدولة العراقية المعاصرة(معوض، 1994 : 66).

في عام 1918 وقعت تركيا المعاهدة التي بموجبها خرجت من الحرب. في تلك اللحظات التاريخية كانت القوات البريطانية تقف على أبواب مدينة الموصل بينما القوات التركية كانت قد انسحبت شمالاً.وبعد أيام معدودة من توقيع الاتفاق دخلت القوات البريطانية الموصل الأمر الذي عده الأتراك عمل يخالف نص المعاهدة وهو اعتراض لم يستمع له البريطانيون أبداً. من هنا برزت ما عرف في حينه باسم مشكلة الموصل التي استمر الأتراك يطالبون فيها . القوات البريطانية وبرغم توقيع المعاهدة مع الأتراك احتاجت إلى وقت إضافي لإخضاع المناطق الكردية في حدود ولاية الموصل التي وسكانهاواللذين استمروا في قتال القادم الجديد مثلما استمروا في ولائهم للسلطان العثماني وقد تناولنا ذلك في المبحث الأول من هذا الفصل. احتلت قضية مستقبل ولاية الموصل حيزً مهما لدى الحكومات العراقية في مرحلة تأسيس المملكة العراقية عام 1921 وقد عرض موضوعها على عصبة الأمم التي أرسلت لجنة دولية للتحقيق وانتهت أعمالها بالتوصية إن سكان المنطقة وهم في جلهم من العرب والكرد قد أعربوا في إن يكونوا جزءاً من المملكة العراقية. وتمكن البريطانيون من إقناع الأتراك بالتخلي عن ولاية الموصل عبر ترضيتهم بحصة من نفط الموصل لزمن محدد وقد أغلق هذا الملف عام 1926.(صفوة، 1969 : 288).

بالرغم من التسوية التي تم التوصل لها بصدد قضية الموصل غير إن الأتراك استمروا بين وقت وأخر يؤكدون تطلعهم لاستعادة هذه الولاية. من جانب الحكومات العراقية والتي معظم قادتها كانوا ممن تخرج من المعاهد العثمانية أو كان يخدم في الجيش العثماني فقد سعوا جميعا لتأسيس علاقات وثيقة مع تركيا وقد تحقق لهم ذلك. لهذا لم تشهد مناطق شمال

العراق نشاطات تركية داعمة للتمردات التي قادها أكراد العراق ضد حكوماتهم. ولقد تواصلت العلاقات الطيبة عندما أصبح العراق وتركيا طرفاً في مشاريع الدفاع عن الشرق التي عمل على الغرب لمواجهة الاتحاد السوفيتي. لقد عقد العراق أكثر من معاهدة للأمن المتبادل أو للتعاون ألامني مع تركيا أهمها حلف بغداد الذي تأسس عام 1956. ومع انهيار النظام الملكي في تموز عام 1958 أظهرت تركيا رغبتها بالتدخل العسكري في العراق لأجل الإطاحة بالنظام الجمهوري الجديد الذي أسسه الزعيم عبد الكريم قاسم. وعارضت الولايات المتحدة هذه التوجهات التركية لأسباب عديدة أولها المخاوف الحقيقية من إن يتدخل السوفيت لصالح بغداد وثانيا إدراك واشنطن أن القوات التركية ستتكبد خسائر كبيرة إن تورطت بأي عمل من هذا النوع ولهذا لم يكن على جميع الأطراف الدولية سوى تقبل النظام الجديد في بغداد (Alwindawi، PhD thesis، 1989).

لقد اظهر العراقيون أنهم دوما حريصين على أن تكون علاقاتهم طيبة مع جارهم الشمالي فهو منفذهم البري إلى أوروبا، وهنالك خط تاريخي للسكك الحديدية يربط التجارة بين البلدين وأيضاً إن العراق يعتمد في حياته على نهري دجلة والفرات التي تنبع من الأراضي التركية. كما إن المجتمع العراقي المتعدد القوميات فيه إعداد مهمة من التركمان الذين يرون أنهم تاريخياً أتراك الجذور ولهذا فهم دوماً يتطلعون إلى تركيا في أن تكون الحامي لهم كلما ساءت أحوالهم في العراق وهؤلاء نسبة كبيرة منهم تقطن كركوك الغنية بالنفط. الأتراك من جانبهم كانوا دوماً وأبداً يؤكدون استعدادهم لخدمة هذه الأقلية وتقديم الدعم السياسي والثقافي والحماية لهم. والأتراك كانوا من طرفهم أيضاً حريصون قدر المستطاع إن تكون علاقاتهم طيبة مع بغداد لأسباب تاريخية خصوصا وان العراق الغني بنفطه مهم لاحتياجات تركيا منه وان العراق منفذ تركيا إلى الخليج العربي والذي لتركيا فيه الكثير من المصالح الاقتصادية.و ما كان يقلق تركيا سياسياً هو العلاقات السياسية والعسكرية التي كان العراق يرتبط بها مع الاتحاد السوفيتي ومع ذلك لم تؤثر هذه العلاقات على حسن العلاقات العراقية التركية.و الثورات التي كان يقودها أكراد العراق ضد حكومات بغداد كانت دوما تقلق الأتراك الذين كانوا هم أيضاً يعيشون مشاكلهم مع أكرادهم الذين هم بدورهم كانوا أيضاً لهم مطالبهم السياسية والثقافية. لهذا عملت تركيا دوما إن تنسق مواقفها مع بغداد بصدد هذه القضية. وطبيعة الحدود الجبلية بين البلدين يمكن إن تساعد على تحرك الأكراد بين البلدين بحرية وان يسند بعضهم البعض الأخر. من جانب العراق ولكي يضمن تعاون تركيا معه في موضوع أكراد العراق فقد نفذ العراق في منتصف السبعينيات من القرن الماضي وبعد تردد طويل مشروعاً نفطياً مهماً مع تركيا إذْ تم تنفيذ مشروع لنقل النفط العراقي عبر خط أنابيب يوصل النفط إلى موانى التصدير التركية على البحر الأبيض المتوسط وهو مشروع تستفيد تركيا منه

في تأمين جانب مهم من احتياجاتها النفطية فضلاً عن عوائد مالية مهمة تصل إلى مليار دولار سنويا كرسوم تحصل عليها تركيا(قمحة، 1996 : 111).

واصل الأتراك في أكثر من مناسبة الرغبة في التعاون مع العراق في مواجهة ثورات أكراد العراق برغم إن مثل هكذا تعاون لم يكن مطلق تماماً لأسباب سياسية. حزب العمال الكردستاني (PKK) الكردي التركي قد تمكن من تعزيز مكانته بين أكراد تركيا وانتقل للعمل المسلح وأصبح له تنسيقه مع أكراد العراق. ولقد أثرت الأعمال المسلحة التي تورط فيها هذا الحزب مع القوات التركية سبباً في إن تطالب منظومة السوق الأوربية المشتركة ولاحقاً الاتحاد الأوربي الذي ترغب تركيا إن تكون طرفاً فيه أن تنفذ تركيا إصلاحات سياسية تتصل وحقوق أكرادها. ومع اندلاع الحرب العراقية الإيرانية ولأجل إن يضمن العراق تعاون تركيا معه لضبط مناطق الحدود المشتركة فقد توصل الطرفان عام 1978 إلى اتفاقية أمنية سمح العراق بموجبها للقوات التركية التوغل داخل الأراضي العراقية لبضعة أميال لأجل مطاردة المسلحين الأكراد الذين يستخدمون المناطق الجبلية للاختباء أو شن هجماتهم المسلحة منها. ولقد استخدم الأتراك ولا يزالون حتى يومنا هذا هذه الاتفاقية في مطاردة عناصر حزب العمال الكردستاني الذي يتزعمه أوجلان. الموقف التركي مع العلاقة مع لعراق شهد تحولاً كبيراً بعد احتلال العراق للكويت عام 1990 وقد وافقت تركيا إن تكون طرف في التحالف الدولي الذي شن الحرب على العراق كما منح الأتراك تسهيلات عسكرية كبيرة للقوات الجوية الأمريكية والسماح باستخدام قواعدها لتنفيذ هجمات جوية ضد العراق. واستخدم سلاح الجو الأمريكي قاعدة (انجرليك) التركية استخداماً واسعاً لشن هجمات على العراق حتى بعد خروج العراق من الكويت عام 1991 وهو استخدام استمر لاحقاً لسنوات طويلة خلافا لقواعد القانون الدولي. كما وافق الأتراك على تنفيذ عملية منطقة الحضر الجوي في مناطق شمال العراق طوال المدة 1992- 2003، ولكن في ذات الوقت استفادوا من العراق وحاجاته الاقتصادية فقد استمر تدفق البضائع التركية إلى العراق بطرق مختلفة ومكافئة للموقف التركي المتعاون أصر الغرب وبعد توقيع مذكرة التفاهم المعروفة باسم النفط مقابل الغذاء والدواء بين بغداد والأمم المتحدة أصر الغرب على أن الخط النفطي العراقي المار عبر تركيا هوالمنفذ الوحيد للصادرات النفطية العراقية.(اغري، 1996 : 114)

لقد كان الزعيم أوجلان ومنذ البداية في حالة من الصراع مع القادة الكرد في العراق كونه كان يرى فيهم عملاء لواشنطن وتل أبيب وقد صرح بهذا الاتجاه في 12 نيسان 1989. كان أوجلان يعتقد إن تأسيس كيان كردي في كردستان العراق سيكون على الضد من تطلعات أكراد تركيا(المفتي، 1999 : 198) . وبعد صراعات سياسية وعسكرية مع زعماء الجماعات الكردية في العراق تمكن حزب اوجلان بعد أن اعتقلته انقرا من خلق علاقات وثيقة

مع حزب الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال الطالباني الذي منح مقاتليـــه ملجـــاً فـــي مناطق نفوذ الطالباني. كان أوجلان في مرحلة من مراحل نشاطه ضد انقـــرا ومـــع توطيـــد علاقاته مع دمشق، ولكنها سرعان ما تخلت عنه. بتاريخ 12 نيسان 1989، وبعدها ســـنحت الفرصة لتركيا للتوغل داخل الأراضي العراقية بحجة مطاردة المقاتلين من أنصار أوجـــلان وان تضغط على البارزاني والطالباني في الاستماع إليها والتعاون معها. وبينما كانت واشنطن تعد لعملية غزو العراق فقد احتاجت المساعدة العسكرية التركية من جديد غير إن الأتراك هذه المرة عبروا عن موقف مختلف عن ذلك في عام 1990. عارضت الحكومة التركية مطالب واشنطن في أن تنزل بعض قطعات الهجوم على العراق وتستخدم أراضيها للانطـــلاق إلـــى العراق، ولكن في النهاية وافق الأتراك فقط على تقديم تسهيلات تقوم على استخدام قواعـــدها الجوية. كما كان الأتراك ومنذ وقت طويل قد وافقوا أن تكون أراضيهم ممرات عبور للعديـــد من جماعات المعارضة العراقية وقادة من أكراد العـــراق، وأخيـــراً لعناصـــر المخـــابرات الأمريكية التي أسست لها محطات على الأرض في مناطق الحضر الجوي أهمها في مدينـــة اربيل. (يحيى، 2007 : 125).

بعد احتلال العراق اظهرت انقرا معارضتها لبعض ما كان يجري في بغـــداد وفـــي مناطق شمال العراق. وأن الأتراك لم يكن بوسعهم منع الأمريكان من منح الأكراد الكثير من النفوذ في القرارات التي أخذت تصدرها إدارة الحاكم بريمر منها: حق الأكراد بإقليم فـــدرالي خاص بهم ولكن أظهرت تركيا مواقف متشددة إزاء مساعي الأكراد في ضم كركـــوك لهـــم والتي يعدها الأتراك مدينة تركمانية، وان واجبها الأخلاقي إن تحمي الأقلية التركمانيـــة فـــي العراق من أي تهديد يطالها. في المقابل لم يعترض لا الأمريكان ولا الحكومة العراقية مـــن استمرار عمليات القصف التركي لمناطق في شمال العراق كان يستغلها مقاتلي حزب العمـــال أو في توغل قواتهم داخل الأراضي العراقية وهي تطارد هذه العناصر. من جانـــب حكومـــة إقليم كردستان العراق، لقد كان من الواضح لها إن من المهم التقرب إلى انقـــرا بـــدلاً مـــن إغضابها وان تفتح منطقتهم أمام الاستثمارات والشركات التركية، لعل ذلك ينفع لفتح صـــفحة جديدة مع تركيا والأتراك ولطالما خضع العراق للضغوط الدولية في ظل الاحتلال الأمريكي وحقق أكراده الهدف في ان يكون لهم إقليمهم الكردي، الذي هو اليوم قد استكمل شكل الدولـــة القائمة، وما ينقصها سوى الإعلان عنها والاعتراف بها، فان تركيا لا تزال تعتقد إن بوسعها إن تستمر بالتعامل مع مشكلتها الكردية عبر استخدام سياسية الجزرة والعصا.

ثانياً: موقف الجوار العربي (سوريا): تتراوح التقديرات الخاصة بأعداد الأكراد داخل سوريا ما بين 1.85 ومليوني نسمة، أي ما يعادل قرابة 10٪ من السكان (محمـــد، 2008: 94)، يتركزون بصورة رئيسية على امتداد الحدود مع العراق وتركيا، إضافة إلـــى وجـــود

أعداد كبيرة بدمشق، وقد جرى ممارسة تمييز رسمي ضد الأكـراد منـذ ثلاثينيـات القـرن الماضي، ووصل التمييز إلى ذروته خلال فترة ذروة القوميـة العربيـة فـي الخمـسينيات والستينيات، واستمرت الحكومة السورية في قمع الأنشطة السياسية والثقافية الكرديـة، لـذلك ينتمي الأكراد إلى أكثر فئات السوريين فقرًا، وما تزال الأحزاب الكردية غير قانونية. ونظراً للتطورات التي شهدتها كل من العراق وتركيا اوجدت تأثيرًا هائلاً على الأكراد داخل سـوريا وهم أقل مجموعات الأكراد ميلاً للثورة والتمرد، بيد أن ذلك لم يحجم شعورهم بعدم الرضـا على أوضاعهم، ومع استمرار تجاهل قضاياهم ومنعهم من تحقيق المكاسب الخاصة بهم، ولم تتمكن سوريا حتى الآن من التكيف مع حقيقة وجود عدد كبير من الأكراد غير العرب داخـل حدودها، ونظرًا لأيديولوجية القومية العربية التي تنتهجها الدولة والشعور بعدم الأمـن فيمـا يخص الهوية "العربية السورية" للبلاد، مارست الدولة التمييز ضد الأكراد على أساس العرق، ويعتبر الأكراد السوريون مجهولين تقريبًا على الساحة الدولية مقارنة بجيرانهم، نظرًا لتضاؤل مستوى العنف في علاقتهم بالدولة السورية، ويرجع السبب الأكبر وراء ذلك إلـى انخفـاض أعدادهم وتشتتهم على مساحة جغرافية واسعة (خالـد، 2009: 65). وبالنـسبة للعلاقـات والروابط العائلية والقبلية بين الأكراد السوريين والأكراد الأتراك والعراقيين فهـي علاقـات وروابط متينة، وأما بالنسبة للعلاقة الكردية والحكومة الرسمية السورية فتنتابها أحياناً علاقـة سلبية ومن بين العوامل التي أثرت بالسلب على أوضاع الأكراد السوريين توجهات الأكـراد بالدول المجاورة، حيث انتهجت دمشق سياسات تقوم على خدمة مصالحها الذاتية وتتسم أحياناً بالتضارب إزاء الأكراد في المنطقة عامة، مما جعلها تدعم الحركات الكرديـة فـي تركيـا والعراق أثناء فترات عدائها الممتدة مع كل من أنقرة وبغداد، وقـد اسـتغل حـزب العمـال الكردستاني، والحزب الديمقراطي الكردستاني، والاتحاد الوطني بكردسـتان هـذه الفرصـة وأولوها اهتمامًا أكبر من اهتمامهم بمعاناة إخوانهم الأكراد السوريين. شكلت المصالح الذاتية "وليست القومية الكردية" دومًا المحرك الرئيسي وراء الأحزاب الكردية الكبرى، لدرجـة إن حزب العمال الكردستاني عمد إلى تثبيط الحراك الكردي السوري وشكك في شرعية الحقوق الكردية داخل سوريا، إلا إن التحولات التي شهدتها السياسة الخارجية السورية مؤخرًا ربمـا تؤثر على العلاقات بين الكرديين، حيث من شأن التقارب السوري–التركي تخلي دمشق عـن دعم حزب العمال الكردستاني، بينما أصاب الفتور العلاقات بين سوريا والأكـراد العـراقيين بسبب معارضة الأولى مكاسب الحكومة الإقليمية بكردستان، ورغم أنه من غير المؤكد بعد ما إذا كان الأكراد الأتراك والعراقيون سيدعمون الأكراد في سوريا، فإن هذا التحـول الأخيـر يزيل إحدى العقبات في طريق هذا الدعم(خالد، 2009 :69).

وإذا ما استعرضنا تاريخ العلاقات العراقية السورية وانعكاساتها على الأقلية الكردية فيجد المتتبع لتاريخ العلاقات العراقية السورية بسرعة سيكتشف إن البلدين كانا دوماً متقاطعين في سياساتهما وبالتالي فان سنوات انقطاع العلاقات أو برودتها بين الطرفين هي الأطول في تاريخ هذه العلاقات. بعد حصول تركيا على استقلالها لم يخف العراق رغبته بأن يتولى الأمير عبد الإله بن الملك علي عرش سوريا لتكون سوريا ثالث عاصمة تحت حكم الهاشميين. القادة السوريون كان لهم مواقفهم ولتجنب مشاريع العراق بهذا الاتجاه فقد تقرب السوريون إلى مصر وهو تقارب نجم عنه قيام الوحدة الاندماجية بين البلدين عام 1958. نظام الجمهورية العربية المتحدة لم يستمر طويلاً فقد انهارت هذه الوحدة عام 1962 مثلما انهار النظام الملكي في العراق عام 1958. تطور مهم حصل عام 1963 عندما تمكن حزب البعث من السيطرة على الحكم في بغداد ودمشق وبالتالي حصل تقارب كبير بين البلدين وتم توقيع اتفاقيات سياسية وعسكرية خطط لان تكون سبيلاً لتحقيق الوحدة بينهما. التعاون العسكري العراقي السوري نجم عنه قيام سوريا بإرسال بعض وحداتها للوقوف إلى جانب الجيش العراقي في قتاله ضد المتمردين الأكراد. في خلال المدة من 1968- 1991 كانت العلاقات بين البلدين في أسوأ حالتها لعدم قدرة البعثيين في كلا البلدين تسوية خلافاتهم الحزبية. وخلال سنوات الحرب العراقية الإيرانية وقف السوريون إلى جانب الإيرانيين سياسياً وأحياننا عسكرياً . في هذه المرحلة كانت لدمشق علاقاتها الخاصة مع بعض القيادات الكردية وعلى وجه الخصوص جلال الطالباني والذي منحته وكما ذكرنا سابقاً جواز سفر سوري لأغراض الحماية والإقامة والتنقل وهو جواز سفر لم يعيده إلا بعد إن أصبح رئيس جمهورية العراق بعد عام 2003. ليس الأكراد وحدهم من حصل على هكذا تسهيلات بل أطراف عديدة أخرى من المعارضة العراقية منها تلك التي هي قريبة من إيران. في عام 1991 شاركت القوات السورية مع التحالف الدولي لإخراج العراق من الكويت غير أنها لم تسمح إن تكون أراضيها منطلقا لهجمات على العراق. وطوال عقد التسعينيات شاركت سوريا في جميع الاجتماعات التي عقدها وزراء خارجية وداخلية دول الجوار العراقي وكانت دوماً مع موضوع الحفاظ على وحدة أراضيه. سنوات قليلة قبل 2003(عباس، 1992 : 10) لقد شهدت العلاقات الاقتصادية تحسناً، كما وأعلنت سوريا معارضتها الشديدة عملية غزو العراق وقد سمحت بانتقال المتطوعين العرب للعبور من خلال أراضيها والدخول إلى العراق. واستمر الموقف السوري حتى يومنا هذا معارضا للتواجد الأمريكي في العراق، وهذا له أسبابه منها وأهمها، أن الولايات المتحدة أصبحت مجاورة لسوريا، وهذا يعني أن الخطر الأمريكي أخذ يقترب من النظام السوري الذي يبدو بالظاهر مخالفاً للخط السياسي الأمريكي، وأن أمريكا لن تلقى أي صعوبة كتلك التي صادفتها في العراق، لكون العراق اليوم تحت

الهيمنة الأمريكية ونقطة انطلاق لأي عملية عسكرية مستقبلية لسوريا أو لغيرها من بلاد الجوار.

ثالثاً: موقف الكيان الصهيوني: إن دولة الكيان الصهيوني تعمل جاهدة على جعل المنطقة مضطربة حتى يتسنى لها إشغال العرب بقضايا داخلية و تتمكن هي من تحقيق أهدافها بعيداً عن أنظار العرب، و الرأي العام العالمي، وبالتالي لهذا الكيان مصلحة سياسية و اقتصادية بالتدخل في شؤون إقليم كردستان العراقي و في هذا نجد إن واحدة من اهم وسائل إسرائيل في إشغال الدول العربية داخلياً وخلق المشاكل هو موضوع استخدام الأقليات العرقية والطوائف الدينية داخل المجتمعات العربية. وأدرك الإسرائيليون مبكراً إن العراق بوصفه الدولة العربية الثانية من حيث قدراتها البشرية والعسكرية التي تشكل خطراً حقيقياً على بقاء واستقرار دولتهم خصوصا والعراق شارك في جميع الحروب العربية الإسرائيلية وهو دوماً يقدم مختلف أنواع الدعم للقوى الفلسطينية وأيضاً وقف مواقف متشددة إزاء الحلول السلمية لتسوية القضية الفلسطينية. من هذه الزاوية ودت إسرائيل إن من مصلحتها دعم التمردات التي يقوم بها الأكراد بوصفها أفضل أسلوب لإضعاف القدرات العراقية وإبقاء الجيش العراقي منشغلاً داخلياً وبعيدا عن حدودها. في 1964 كانت تل أبيب قد أسست فعلا علاقات وثيقة مع البارزاني وبدأ الخبراء والجواسيس الإسرائيليون يتوافدون إلى معاقل المسلحين الأكراد بهدف التسليح والتدريب. المشاريع والخطط الإسرائيلية كثيرة لأجل إضعاف الدول العربية فهي دوما تشجع التمردات العرقية والطائفية وتسعى لتقسيم الدول العربية على هذا الأساس. مثل هكذا مشاريع تم تبنيها من قبل الأمريكيين وبعض الأوربيين. موضوعات أخرى مثل قضايا حقوق الإنسان وحق الأقليات والطوائف بان تكون لها إداراتها السياسية الخاصة كانت دوما موضوع تشجيع إسرائيل لها(خالد، 2009 :88).

وعلى قدر تعلق الأمر بالعراق يضغط الإسرائيليون في اتجاه ان يتمكن أكراده من إن يكون لهم كيانهم المستقل البعيد عن الدولة العراقية. وكان الملا مصطفى هو أول من أسس لعلاقات كردية إسرائيلية. واتبع خلفه مسعود البرزاني المنهج ذاته، وقد درب إسرائيليون الجماعات الكردية المقاتلة البشمركة مقابل معلومات وخدمات أفادت في احتلال العراق مؤخراً، كان الإسرائيليون يطلبون معلومات عن الجيش العراقي وفي الوقت نفسه يزود الأكراد بمعلومات عن تحركاته حتى المستشفي الميداني الذي أقامه الإسرائيليون في كردستان كان من أهدافه جمع أسرار استخبارية عن العراق لمصلحة إسرائيل (الدرة، 1966 :400).

في فترة الخمسينيات بدأت العلاقات مع إسرائيل تأخذ شكلا عملياً، ونشطت العلاقات بين جهاز المخابرات الإسرائيلي والأكراد عن طريق جهاز السافاك الإيراني، وعلى أثر المعارك التي خاضها الأكراد مع الجيش العراقى عام 1961 طلب الأكراد من إسرائيل

أسلحة وذخائر وأدوية لمعالجة الجرحى الأكراد وتقديم المساعدة لإنشاء محطة إذاعة كردية جديدة، وفي هذه الفترة كانت الاتصالات مع إسرائيل تتم عن طريق ثلاث قنوات أولها المخابرات الإيرانية، وثانيها نشاط الأكراد في أوروبا مع السفارات الإسرائيلية وثالثها علاقة البارزانى بصديقه القديم موريس فيتشر سفير إسرائيل في روما (خالد، 2009: 91).

بعد ذلك أصبح ملف الأكراد في إسرائيل له أهمية خاصة وفي 15 نيسان 1965 عقد رئيس الحكومة الإسرائيلية ليفي اشكول اجتماعا حضرته وزيرة الخارجية جولدا مائير ورئيس الأركان اسحق رابين ومائير عميت رئيس الموساد الذي طرح قضية الأكراد والأعمال الخاصة التي تقوم بها إسرائيل وخلص الاجتماع إلى قرار نص على ضرورة منح الأولية للقضية الكردية، وبعد عدة أشهر وبالتحديد في أوائل عام 1966 التقى البرزانى بالمستشار الإسرائيلي ليشع رونى (صلاح، 2001: 54)، وبعد هذا الاجتماع تواجد الإسرائيليون في شمال العراق، وتوالى ضباط إسرائيليون المجيء إلى المنطقة، وأصبح الطريق مفتوحا إلى إسرائيل أمام القادة الأكراد عبر إيران. وفي عهد رئيسة وزراء إسرائيل السابقة غولد مائير تدفقت الأموال والأسلحة على الأكراد وكان طليعة زائري تل أبيب سكرتير الحزب الديمقراطي الكردستاني وأسهم الموساد في تأسيس جهاز المخابرات الكردية البارستن برئاسة مسعود البارزاني وفي 15 آب عام 1966 ساعد الأكراد الموساد في تأمين هرب الطيار العراقي منير روفا، إلى إسرائيل مع طائرة ميغ 21 وكان لهم اليد في نقل الفلاشا الكرد من اليهود في شمال العراق إلى إسرائيل (خالد، 2009: 106). ولقد تعاونت عناصر من جهازي السافاك الإيراني والموساد الإسرائيلي على تدريب أول كوادر الاستخبارات الكردية أواخر الستينات مع محاولة زعزعة نظام البعث القريب من السوفيت آنذاك، وسعياً إلى حماية الأكراد من الأخطار الخارجية والداخلية عادت بارستن إلى ذروة نشاطها ويسربون عناصرها في المنظمات الأصولية الناشطة ويراقبون المقاومة السنية المتعددة الأطراف وجيش المهدي وتحركات تركيا و إيران ويعملون على منع العمليات المقاومة في المناطق الكردية وجيش المهدي وتحركات تركيا وإيران ويعملون على منع العمليات المقاومة في المناطق الكردية ويواكب الوكالة التجسسية الكردية في عملها جيش البيشمركة الذي يضم 130ألف مقاتل في الحزبين الديمقراطي والاتحاد الوطني الكردستاني، وقد زار مسؤولون أكراد واشنطن وتل أبيب وحصلوا على ضمانات، ويساهم البيشمركة منذ دخول الأمريكيين إلى العراق في لعب دور بارز استخباري عسكري داخل العراق وفي المحيط ويمانع الأكراد في دمج جيش البشمركة في الجيش العراقي، وعدم الخضوع لسلطة مركزية قوية في بغداد ويفضلون المزيد من الاستقلالية على استعادة الوحدة العراقية الكاملة، وقد أبدى الأكراد حماسة للعمل مع التحالف، إذ لا يمكن حماية كردستان واستقلالها من دون الضغوط الأمريكية والإسرائيلية

لاسيما اتجاه تركيا وسوريا وإيران، كما أكدت المصادر التركمانية إن أموالاً يهودية أسست (بنك القرض الكردي) في السليمانية وتوسعت عملية شراء الأراضي في مدينتي الموصل وكركوك الغنيتين بالنفط ومنذ عام 2003 تشكل جيش يهودي – كردي مشترك للحفاظ على استقلال الدولة الكردية مقابل منح الشركات الإسرائيلية امتيازات باستغلال الثروات النفطية والمعدنية في الشمال (عدنان، 1999: 211)، ومنذ السبعينات قصد ألوف الأكراد إسرائيل من أجل تدريبات عسكرية بين إسرائيل والأكراد الأمر الذي يفسر سيطرة الأكراد واليهود على 300 قرية للآشوريين والكلدان، ووقوف المتمردين الكرد ضد القومية العربية. وقد نشطت إسرائيل حالياً أكثر من السابق على خط الأكراد فنشرت ضباط الموساد وأعدت الكوادر الخاصة للإسهام في تفتيت العراق وترسيخ قيام دويلات داخل العراق منها الدولة الكردية، وعلى تصنيع نظام عراقي يقيم علاقات ايجابية مع تل أبيب في اغتصاب الأرض و امتصاص آبار النفط وتحقيق حلم إسرائيل من النيل إلى الفرات، إن عملاء الاستخبارات والجيش الإسرائيليين ناشطون في المناطق الكردية في كل من إيران وتركيا والعراق ويقومون بتوفير التدريب لوحدات العمليات الخاصة، كما يديرون عمليات عسكرية من الممكن إن تزيد من زعزعة استقرار المنطقة برمتها، وأهداف إسرائيل هي لتعزيز القوة العسكرية الكردية لكي توازن قوة الشيعة ولاستحداث قاعدة في إيران يستطيعون من خلالها التجسس على مرافق التصنيع النووي المشتبه بها في إيران، هذا وقد أقر رئيس الوزراء الإسرائيلي (مناحيم بيجن) في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات ان اسرائيل قدمت للأكراد في العراق المال والسلاح والتدريب، وكذلك عن وجود علاقة بين الموساد والأكراد حتى حرب الخليج الثانية (عبد الناصر، 1997: 131–132)، وقد تزامن هذا التقديم مع اعلام اسرائيلي يولد الكراهية ويبعث الحقد في صدور الأكراد ضد الحكومة المركزية العراقية، وكان قوام هذا الإعلام المناورة والابتزاز والتهديد والاستعطاف والتزوير، كل ذلك من أجل إبقاء الأقلية الكردية في أحضان اسرائيل، ونهب خيرات المنطقة الكردستانية، وإلهاء العراق عن أهدافه القومية (اللبدي، 1982: 5).

إن الأهداف الإسرائيلية من وراء دعمها للأكراد تتلخص في اعتقادنا بما يلي:

- إشغال العراق بمشاكل داخلية و ذلك لإبعاده عن العمل القومي المشترك الهادف إلى القضاء على إسرائيل.

– معاقبة العراق لكونه كان طرفاً في كل نزاع أو حرب تنشب بالمنطقة بين العرب وإسرائيل.

-السعي الإسرائيلي إلى دفع الأكراد إلى إقامة دولة أقلية كردية، لان إسرائيل دولة أقلية في محيط عربي كبير، وإدراك من إسرائيل انها لن تعيش إلا في ظل إقليم يحتضن دول أقليات.

– وضعت إسرائيل موضع قدم لها في منطقة قريبة من دول ناشئة ذات أبعاد عقائدية دينية تلتقي وعقيدة الطرف المعادي لها حول القضية الفلسطينية، وذلك لافتعال ما يجعل تلك الدول هي الأخرى تنشغل بما يجري على حدودها ولا تنشغل بالصراع مع فلسطين كتركيا وإيران.

– إن المنطقة الكردية غنية بكل أسباب الموارد الاقتصادية وتقرب إسرائيل من الأكراد لا شك ستكون اسرائيل المستفيد الأكبر من خيرات المنطقة.

إن إسرائيل بوقوفها في صف الأكراد فإنها تكسب عيوناً وآذاناً في كل من إيران والعراق وسوريا، وبذات الوقت فإن إسرائيل بدعمها للانفصاليين الأكراد ستثير حفيظة تركيا، كما ستقوض المحاولات المبذولة لخلق عراق مستقل، إن الأتراك قلقون بنحو متزايد جراء توسع التواجد العسكري الإسرائيلي في كردستان والتشجيع المزعوم للطموح الكردي الهادف إلى إنشاء دولة مستقلة.

المطلب الثاني:

البواعث الدولية

إن الناظر في الحراك السياسي في كردستان العراق، يجد إن أطرافاً دولية كثيرة تحرك الصراع أحياناً، وتعمل على تهدئته أحياناً أخرى، وهذه الأطراف في واقع الأمر تتحرك هي الأخرى تبعاً لحركة مصالحها في منطقة الإقليم، إن بعض هذه الأطراف يمتد الجنس الكردي إلى أراضيها، وبالتالي تتدخل أما إرضاء للأقلية الكردية التي تعيش على أراضيها، لأن ذلك يتناغم مع الشعور الكردي الممتد في أكثر من دولة، وإما للقيام بدور على صعيد الأحداث الجارية هناك لتضمن تحريك الأوراق وفق أهدافها السياسية والاقتصادية والمصلحية الأخرى، على أية حال مهما كانت البواعث التي تنطلق منها هذه الأطراف، فإننا سنتناولها وفق الفقرات الفرعية التالية :

أولاً: موقف القوتين العظميين سابقاً.

ثانياً: المواقف الأوروبية.

أولاً : موقف القوتين العظميين سابقاً : مما لاشك فيه إن للدولتين العظميين (سابقاً) أطماع في إقليم كردستان العراق وهذه الأطماع انعكست بصورة تدخلات في شؤون الإقليم، ولتوضيح ذلك سنتناول موقف أمريكا والاتحاد السوفيتي سابقا ووريثته روسيا على النحو التالي:

1- الموقف الأمريكي: الحضور الأمريكي إلى منطقة الشرق الأوسط كان توجهه أولاً نحو منطقة الجزيرة العربية والخليج العربي ومع الزمن تركز الاهتمام الأمريكي على القدرات النفطية للمنطقة. وعلى قدر تعلق الأمر بالعراق وقضية أكراده، فقد وقفت واشنطن دوما إلى جانب البريطانيون. كما حرص الأمريكان إن تكون لهم أوثق العلاقات مع مملكة العراق، وقد توجوا هذه العلاقة في إن يكونوا طرفاً مع العراق في حلف بغداد عام 1955 والذي بموجبه بات العراق يحصل على الدعم والمساعدات الاقتصادية والسياسية والعسكرية الأمريكية. وقد تميزت العلاقات الأمريكية العراقية بالتراجع عندما تقارب عراق عبد الكريم قاسم مع الاتحاد السوفيتي بعد تموز 1958، في حين أعيدت هذه العلاقات عبر المحاولات التي بذلها العراق في زمن الرئيس عبد الرحمن عارف ورئيس الوزراء عبد الرحمن البزاز (1966-1967)، غير إن هذه العلاقات عأدت وتوترت من جديد بسبب حرب حزيران 1967. وبالرغم إن الأمريكيين يدعون أنهم كانوا وراء الكثير من الانقلابات العسكرية التي

شهدها العالم العربي طوال عقدي الخمسينيات والستينيات منها مساعدتهم لتولي البعث الحكم في العراق مرتان الأولى في عام 1963 والثانية في عام 1968 فان العلاقات العراقية الأمريكية في جانبها السياسي طوال حكم البعث في العراق كانت دوما متراجعة عدا سنوات الحرب بين العراق وإيران إذ عرض الأمريكيون مساعداتهم العسكرية على العراق. في عام 1989 اتجهت العلاقات من جديد نحو التدهور بسبب المواقف الأمريكية الداعمة لإسرائيل من جهة ومخاوف أمريكيا من القدرات العسكرية العراقية وانعكاساتها على حلفائها في المنطقة. لهذا نجد أن واشنطن استغلت الخطأ الكبير الذي ارتكبه العراق في احتلاله للكويت لتنفذ برنامجها في تحطيم العراق. لهذا سرعان ما قادت التحالف الدولي ونفذت حربا ضده رافقها تدمير كبير للبنية التحتية العراقية. حرب 1991 فتحت الباب لان يؤسس الأكراد تقارب كبير لهم مع واشنطن وليتبع ذلك تعاون وثيق بين الطرفين طوال عقد التسعينيات رافقه حضور عسكري واستخباراتي أمريكي كبير في شمال العراق. ومع بزوغ ملامح النظام الدولي الجديد والمستند على دعامتين رئيسيتين (بدر، 2005: 3) الديمقراطية وحقوق الإنسان وذلك في نيسان 1990، فان موقع القضية الكردية قد تغير في المعادلة السياسية الدولية حيث ولأول مرة في تاريخها خصص لها قرار دولي صادر عن مجلس الأمن الدولي إلا وهو قرار 688 الصادر في نيسان 1991 حيث أشار القرار إلى اضطهاد وملاحقة الكرد في العراق (الدرة، 1996 : 108)، والأخطر من ذلك عندما أكد وزير الخارجية الأمريكي في رسالة للأكراد، على أنهم الحلفاء في الحملة الأمريكية المقبلة لمكافحة الإرهاب على العالم، وكانت إشارة واضحة في تقسيم العراق والبحث عن عراقي يحكم العراق، إن لجوء أمريكا إلى ترسيم خارطة دويلة كردية في المثلث الخطر المشرف على الشام و إيران وبغداد، سوف يسمح حتماً بتصدير القلاقل عن طريق إثارة الجيوب الكردية التي ربما ستتعاطف مع إعلان الدولة لكردية في هذه المناطق علماً بأن عدد الأكراد في العراق لا يتجاوز 3.9 مليون وهم أقلية مقارنة مع أكراد تركيا الذي يبلغ عددهم مليون كردي (فريد، 2009: 44)، ويعتبر حزب العمال الكردستاني في تركيا، ان بريطانيا وأمريكا تناوبتا على إقناع الأكراد بأن شمال العراق حصراً هو مركز تاريخي صالح لإقامة دولة كردية لإنهاء معاناتهم المعاصرة، وتعتبر أمريكا وبريطانيا وتركيا إن نضال حزب العمل الكردستاني بمثابة إرهاب منظم، في حين تتعامل مع مسعود البرزاني وجلال الطالباني في شمال العراق، وكأنها بعض الفصول المشرفة في النضال من أجل الحرية وتحقيق المصير للأكراد في شمال العراق. حيث وجدت التنظيمات الكردستانية العراقية ضالتها في الغرب ولو نسبياً، حسب المعطيات الدولية، ودخلت الولايات المتحدة في المعادلة بقوة أكبر لدعم الشعب الكردي في كردستان العراق من خلال دعم المعارضة العراقية، وقرار مجلس الأمن 688 القاضي بوقف حملات القمع ضد الشعب

العراقي، وخاصة الشعب الكردي، ومراقبة الأجواء العراقية بمنع استطلاع الطائرات العراقية ومنع تدخل القوات العراقية في كردستان، ونجحت الولايات المتحدة بإيجاد قاعدة استخباراتية في كردستان، والتي تم إجلاء بعض موظفيها أثناء تدخل القوات العراقية في العاصمة الكردية أربيل بطلب من قيادة البارزاني في النصف الثاني من التسعينات لطرد قوات الطالباني، ثم ما لبث إن رجعت الولايات المتحدة إلى المنطقة بزخم أكبر، كما ساهمت الولايات المتحدة في "اتفاقية المصالحة والسلام" في 17 أيلول 1998 والموقعة من قبل مسعود البارزاني وجلال الطالباني وديفيد ويلش مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة مادلين أولبرايت، وتضمن الاتفاق إدانة الاقتتال الداخلي، وإقامة حكومة إقليمية موحدة على أساس نتائج انتخابات عام 1992 وتوحيد الإدارتين في كردستان، وذهبت الولايات المتحدة أبعد من ذلك من خلال تنظيم إجتماع المعارضة العراقية في نيويورك في 29 تشرين الثاني 1999، حيث ساهم الموقف الأمريكي في بلورة المشروع الفدرالي الديمقراطي التعددي البرلماني للعراق بموافقة قوى المعارضة العراقية الأخرى(بدر، 2005: 16).

هذا وفي العام الذي شنت الولايات المتحدة عملية غزو العراق الأخيرة فقد استفادت كثيرا من تعاون الأكراد معها في تنفيذ هذه العملية وما تبعها من خطوات سياسية في إدارة البلاد أو في إقامة المؤسسات العراقية الجديدة. مسار الأحداث بعد الاحتلال يؤشر بوضوح كيف استفاد الأكراد من عملية الاحتلال في تعزيز نفوذهم ليس في إقليم كردستان بل وفي الحكم في بغداد وفي تقرير مسار العملية السياسية وحكم البلاد يكفي إن نقول إن الأكراد قد باتوا طرف أساس في كل شيء فرئيس الجمهورية ووزير الخارجية ورئيس الأركان لدولة العراق الجديد هم من الأكراد. ونجد في هذه الأيام في واشنطن أكثر من لوبي داخل الإدارة الأمريكية يعمل لصالح الأكراد الذين من جانبهم أقاموا صلات وثيقة حتى مع من عمل داخل أروقة وزارات الدفاع والخارجية الأمريكية وحتى الأمم المتحدة، عبر تعينهم مستشارين للحكومة في إقليمهم ولعل فضيحة صاحب كتاب نهاية العراق تعد النموذج في هذا الاتجاه، إذ اعترف الرجل صراحة انه هو من عمل معه قد أدرجوا الكثير من فقرات قانون الإدارة الانتقالية الذي شرعه بريمر وانه هو من عمل على ترتيب بعض الامتيازات النفطية لبعض الشركات الأوربية في مناطق كردستان لقاء حصة لنفسه (الموصلي، 1991 : 110).

إن موقع الولايات المتحدة من أكراد العراق في اعتقادنا يتلخص فيما يلي:

1 – إيجاد موضع قدم للولايات المتحدة في منطقة باتت أكثر المناطق بؤرة للصراع، وحتى تكون قريبة من تركيا التي أخذت شيئاً فشيئاً تبتعد عن السياسة الخارجية الأمريكية، ومن الاتحاد السوفياتي قبل انهياره، وللهيمنة على الدول التي استقلت عن الاتحاد السوفياتي بعد الانهيار.

2 – إيجاد معضلة سياسية للعراق الذي فيما مضى أمَّم شــركات البتــرول وحــرم الشركات الغربية من منطقة كانت بالأمس منطقة امتياز لهم.

3 – ابقاء زمام اللعب بأوراق المنطقة جميعاً بيد الأمريكان حتى يعملون على ترتيبها وِفق هواهم وما يتماشى مع مصالحهم وِفق المعطيات الدولية الراهنة والقادمة.

2- موقف الإتحاد السوفييتي (سابقاً) والوريث: سنقوم بمعالجة هذا الموقــف فــي فقــرتين فرعيتين الأولى موقف الاتحاد السوفياتي قبل الانهيار، والثانية بعد الانهيار وهو موقف روسيا الوريث وعلى النحو التالي:

ا- الموقف قبل الانهيار: اهتمام المجتمع الدولي بقضايا الأكراد تم توثيقه لأول مــرة أثناء مؤتمر السلام الذي أعقب نهاية الحرب العالمية الأولى، وقد اتخذ شكل وجوب إن تهــتم الدول المستقلة حديثا بشؤون أقلياتها العرقية. تم توثيق مثل هكذا اهتمام مع قرار عصبة الأمم عند قبول عضوية العراق. ولوقت طويل لم يهتم الغرب بقضايا أكــراد العــراق خــصوصاً والعراق كان لوقت طويل يعد احد حلفاء الغرب في المنطقة. ومع نهاية الحرب العالمية الثانية وبروز الاتحاد السوفيتي قوة كبرى، فقد اهتم السوفيت بموضــوع الأكــراد خــصوصاً وان مناطقهم يمكن إن تكون سبباً ليس فقط في خلق الاضطرابات للدول الحليفة للغــرب (إيــران وتركيا والعراق) ولكن عبر هذه المناطق يمكن للسوفيت إن يتغلغلوا إلى مناطق الخليج العربي ومنطقة الشرق الأوسط ذات الموقع الإستراتيجي في الصراع بين الشرق والغرب فضلاً عن كونها المنطقة الأغنى في العالم بالنفط. دعم السوفيت لأكراد إيران فــي تأســيس جمهوريــة مهاباد يعد مؤشرا مهما بهذا الاتجاه. تعتبر جمهورية مهاباد الكردية الجمهورية الأقصر عمرًا والتي تمكن الأكراد من إعلانها في إيران لكنها لم تدم أكثر من أحد عشر شهرًا، فقــد تمكــن الأكراد من إعلان دولتهم المستقلة خلال فترة لم تتجاوز الأحد عشر شهرًا، أي بــين كــانون الثاني وكانون الأول 1946، وذلك بعد دخول الاتحاد السوفيتي في الحرب العالمية الثانيــة، إلى جانب الحلفاء في حزيران 1941، وهي حرب كان لها تأثير كبير على الحركة القوميــة الكردية في إيران. وقد سميت هذه الجمهورية مهاباد، وهي منطقة تقع بــين منــاطق النفــوذ السوفيتي في شمال إيران والنفوذ البريطاني في جنوبها. بدأت هذه الدولة في منطقــة كانــت فارغة من السلطات الإيرانية، نواتها جمعية أنشأها مثقفون أكراد باسم "جمعية من أجل تجديد كردستان" عرفت باسم "كومالا" وحظيت بدعم السوفييت وحمايتهم، إلى إن حوّلهــا القاضــي الكردي محمد إلى "الحزب الديمقراطي الكردي" الذي وضع الاستقلال الذاتي، وتعلــيم اللغــة الكردية، واستعمالها في مهاباد، وإدارة الأكراد لحكمهم الذاتي في أولويات برنامجــه(بــدر، 2005 :18)، وكان لهذه الدولة علمها ووزاراتها وجيشها وصحافتها وإذاعتهــا وبرامجهــا التعليمية باللغة الكردية، وبداية العلاقات الخارجية مع أذربيجان، المجــاورة، والتــي كانــت

أعلنت بدورها انفصالها عن إيران في 20 تشرين الثاني 1945، وبعد انسحاب الحلفاء من إيران، في أيار 1946، أسقطت طهران جمهورية مهاباد في 17 كانون الأول 1946، وعاد البرزاني مع رجاله إلى العراق ثم التجأ إلى الاتحاد السوفيتي. والدعم السوفيتي لأكراد ما كان إلا لخدمة السوفييت أنفسهم وبهدف تامين الحدود الجنوبية للاتحاد السوفيتي، وطرد البريطانيين من المنطقة والسيطرة على مناطق البترول (الهزايمه، 2005: 248) ومما يذكرعن البرزاني، عندما كان في روسيا انه ولتدبير معيشته اشتغل البرزاني قصابا في إحدى المدن الروسية وكانت معاملة القادة السوفيت له سيئة لغاية وفاة ستالين 1953، حيث تحسنت معاملته وخصص خروتشوف له شقة خاصة وأرسله لاستكمال تعليمه وتثقيفه في معهد إعداد الكوادر التابع للحزب الشيوعي، لروسيا موقف خاص من الأكراد، فهي من جهة تتخوف من نشاط الأحزاب الكردية وتعمل دون إن تصل أعمال التمرد والتخريب إلى أراضيها ومن جهة أخرى كانت تستعمل الأحزاب الكردية كورقة ضغط ضد حكومات المنطقة، وهي كدولة يلجأ إليها بعض المتمردين والفارين للاحتماء بأراضيها. في ستينيات القرن الماضي سحب السوفيت دعمهم للبارزاني بسبب من التقارب الكبير بين العراق والاتحاد السوفيتي والذي تم التعبير عنه بأشكال وصيغ مختلفة منها السياسية والعسكرية والاقتصادية. كما وقف الاتحاد السوفيتي إلى جانب تطلع الشعوب العربية نحو الاستقلال والوحدة. مثل هكذا تحول سوفيتي عن البارزاني نجم عنه أن اخذ القادة الكرد البحث عن حلفاء جدد ووجدوا ضالتهم في بريطانيا وأمريكا ودول أخرى منها على سبيل المثال فرنسا (الأنصاري، 1997 : 116)).
ومن خلال ما سبق نجد وِفق اعتقادنا أن موقف الاتحاد السوفياتي يتلخص بما هو آت:

1 – إن الدعم السوفياتي للأكراد يتأتى من كون الاتحاد السوفياتي قوة عظمى لا تستطيع الوقوف وقفة متفرج ازاء الأحداث القريبة من حدوده.

2 – ان اقتراب الولايات المتحدة من الأكراد والعمل بصورة علنية في المنطقة الكردية أثار حفظية الاتحاد السوفياتي فأراد مقابلة ذلك بالند.

3 – ان الاتحاد السوفياتي وهو يتقرب من الأكراد يتقرب من أجل مصالحه لا من أجل مصلحة الأكراد.

ب– الموقف الروسي الوريث: في عام 1990 شهد الاتحاد السوفيتي نهايته ولهذا نجد أن روسيا الاتحادية لم تعارض التحالف الدولي الذي شن الحرب على العراق عام 1991 ولم تكن طرف فيه. خلال عقد الثمانينيات حاول الروس الوقوف إلى جانب حليفهم العراق واقناعه بالاستجابة للقرارات الدولية بوصف إن مثل هكذا تعاون مع القرارات الدولية من شأنه إن يجنب العراق الكثير من المشاكل. ولما بانت نوايا الولايات المتحدة بتنفيذ عملية الغزو للعراق لم يدعمهم الروس بهذا الاتجاه. وعقب انتهاء العدوان الثلاثيني على العراق عام 1991

سارعت روسيا إلى عقد الاجتماعات والمؤتمرات على مستوى الخبراء وكان مجمل ما خرجت به روسيا، تأكيد الالتزام بوحدة الأراضي العراقية وعدم التدخل في شؤون العراق الداخلية، وان وجود دوله كرديه مستقلة في شمال العراق، تمثل تهديدا للأمن والاستقرار الإقليمي و على هذا فإن موقفها جاء على وفاق مع موقف الإتحاد السوفييتي لان عقلية القيادة في موسكو سارت على نفس نهج القيادة السابقة في موسكو إلا إن موقف روسيا جاء أقل اهتماماً بما يجري على ساحة كردستان العراق، و هذا ناتج من عدة عوامل منها :إن روسيا أخذت بترتيب بيتها الجديد بعد تفكك الإتحاد السوفيتي، و إن أكثر ما يعنيها في هذا التوجه وضع إستراتيجية قائمة على عدم العداء لأي من الجيران و خاصةً في منطقة تعج بالتوجهات الدينية كإيران وتركيا والعراق، حتى لا تكسب عداء الدول الإسلامية التي انفكت عنها من جهة، و مساعدة هذه الدول لروسيا لاستعادة هيبتها بعد تفكك الإتحاد السوفيتي. أضف إلى إن روسيا بدى لها ما يشغلها في بلا روسيا التي حاولت و تحاول الظهور على حساب سلطة موسكو، ولا يغيب عن البال إن روسيا أخذت تعمل جاهدةً لوقف التدخل الغربي وخاصة أمريكا في المناطق المجاورة لروسيا. إن هذا كله جعل من روسيا أقل اهتماماً بالشأن الكردي وبإقليم كردستان لما كان عليه زمن الإتحاد السوفيتي المنهار(الموصلي، 1991 : 106). إن موقف روسيا وِفق اعتقادنا يمكننا تلخيصه بما يلي:

1 – إن روسيا بدأت أقل اهتمام بالشأن الكردي قياساً باهتمام الاتحاد السوفياتي، لأن الجمهوريات التي انفصلت عن الاتحاد السوفياتي أخذت نصيب الأسد من الاهتمام.

2 – إن الأكراد أنفسهم أخذوا بالتوجه نحو الغرب عامة والولايات المتحدة خاصة أكثر من توجههم إلى روسيا أو حتى دول الجوار.

3 – إن روسيا لا تتدخل بالشأن الكردي إلا إذا أصبحت مصالحها في خطر، ولطالما الولايات المتحدة تراعي المصالح الروسية حتى حين ترتيب المنطقة فإن روسيا تقف وقفة المتفرج.

ثانياً: المواقف الأوروبي (الموقف البريطاني – الفرنسي):

أ– **الموقف البريطاني:** سبق وان تناولنا في المبحث الأول من هذا الفصل كيف تعامل البريطانيون مع قضية أكراد العراق طوال المدة بين 1916–1932 والتي خلالها عمل البريطانيون وسعهم من اجل إنهاء الثورات الكردية شمال العراق. واستمر البريطانيون يقدمون الدعم العسكري للقوات العراقية في قتالها ضد البارزاني بعد إن استقل العراق عام 1930 .ان علاقات التحالف الوثيق بين العراق وبريطانيا من جهة وبين العراق والعالم الغربي من جهة للمدة 1941– 1958 نجم عنها عدم اكتراث بريطانيا بموضوع أكراد

العراق، وكانت دوماً تنظر للبارزاني بوصفه إقطاعياً يسعى لتحقيق مطامحه، ولهـذا كانـت دوماً تنصح الحكومة العراقية أن تتعامل مع الأكراد من خلال تنفيذ برامج تنمية ومـساعدات في مناطقهم. بعد انهيار النظام الملكي اتخذ البريطانيون مواقف جديدة اتجهـت إلـى تـامين اتصال دائم مع القيادات الكردية، ان الموقف الرسمي البريطاني المعلن والذي كان دوماً يبلغ به العراقيون، إن بريطانيا لا تتدخل في القضايا الداخلية العراقية، ولكن ليس بالـضرورة إن ذلك كان حقيقياً، ان احد أهم اهتمامات البريطانين في العراق كانت المحافظة على امتيازاتهم النفطية في حقول نفط كركوك، ولهذا كانوا حريصين دومـا أن لا تتعـرض منـشآتهم لأي عمليات تخريبية من قبل المقاتلين الأكراد وهو أمر لم يقع إطلاقاً. مثل هكذا اهتمام انتهى مع تأميم العراق لعملياته النفطية، ومن هنا بدأت بريطانيا تستخدم القضية الكردية لصالحها عبـر الاتصال المباشر والدائم والوثيق مع الزعماء الأكراد (المفتي، 1999 : 176).

إن الأكراد عموماً كانوا من جانبهم أيضاً قد حققوا وجود لهم مهم في العديد من الدول الأوربية، والتي استفادوا من واقع حال نظمها السياسية في التعريف بقضاياهم. في بريطانيـا تواجدت أعداد مهمة من أكراد العراق وفيها باشروا الكثير من الأنشطة والاتصالات وعلـى مختلف المستويات. وبعد عام 1991 يقرأ موقف بريطانيا في قـوات التحـالف والمتعـددة الجنسيات لتحرير العراق في ضـوء مـصالحهما الـسياسية والاقتـصادية والإسـتراتيجية وعلاقاتهما مع جميع الدول العربية وغيرها ذات العلاقة بالشأن العراقي. لقد وقف الحـزبين الكرديين واقصد بذلك حزب الطالباني وحزب البارزاني، مع قوات التحالف في حربها ضـد النظام العراقي، ويمكن الانتباه هنا إلى نقطة مهمة وهي إن القوات الأمريكيـة والبريطانيـة أوقفت القوات الكردية بعد احتلال العراق عند حدود المنطقة الآمنة حسب قرار مجلس الأمن الدولي رقم (688) ولم تسمح لها السيطرة على بقيـة منـاطق كوردسـتان وراء خـط 36 (المفتي، 1999: 176). إلى جانب ذلك ادخلوا نصوصاً في قانون إدارة الإدارة المؤقتة الذي أصدره السفير بريمر ومن ثم في الدستور الدائم تؤيد منح الأكراد حالـة الفيدراليـة لإقلـيم كردستان العراق "إقليم كوردستان" ليضم ثلاثة محافظات: دهوك، أربيـل والـسليمانية، مـع احتمال إن يضم إليها مناطق أخرى يطالب فيها الأكراد منها كركوك واقـضيه أخـرى فـي مناطق تقع في حدود محافظتي ديالى والموصل. وساعدت بريطانيا الأكراد بفتح قنصلياتها في أربيل عاصمة الإقليم، إضافة إلى وقائع أخرى كلها دلائل تبعث علـى الارتيـاح، وتـشكيل وحدات اقتصادية، وإذا كانت "الإدارة البريطانية تستخدم الورقة الكردية، في الأسـاس كـأداة للتأثير والضغط على حكومات المنطقة، وإجبارها على توقيع الاتفاقيات والمعاهدات الطويلـة الأمد، والتي تصبّ في مصلحة بريطانيا التي لا تزال تتطلع لتحقيق فوائد جمة فـي العـراق

الذي يعد ثاني احتياطي نفطي في العالم، ووفق ما سبق فيمكننا بيان الموقف البريطاني من الأقلية الكردية بالتالي:

1 – إن دور بريطانيا تراجع في منطقة كردستان الأكراد، وهذا بسبب تنامي الدور الأمريكي هناك، وبالقدر الذي تنامى به الدور الأمريكي تراجع الدور البريطاني.

2 – إن الموقف البريطاني بات يتماشى مع الدور الأمريكي وينسجم معه ولا يعارضه، على اعتبار ان المصحلة الاستعمارية الأمريكية والبريطانية واحدة.

3 – إن الأكراد وضعوا كل ثقلهم في السلة الأمريكية على حساب السلة البريطانية.

ب- **الموقف الفرنسي:** وعلى مستوى علاقات أكراد العراق مع الحكومة الفرنسية فأنهم لم يكن بوسعهم تحقيق شيء قبل عام 1967 مع أي من القوى والجماعات الفرنسية على المستوى الحكومي ومنظمات المجتمع المدني. الحكومة العراقية خلال عقد السبعينات أقامت علاقات وثيقة جداً مع فرنسا وعلى مختلف الصعد وبالتالي حرم ذلك الأكراد من فرصة مهمة. في مقابل ذلك استفاد الأكراد عبر تكثيف تواجدهم في فرنسا من التقرب إلى الرئيس الفرنسي ميتران عبر توثيق علاقتهم مع سيدة فرنسا الأولى والتي أخذت موقف المتعاطف معهم وإلى حد كبير وفي المقابل بات الأكراد يطلقون عليها لقب "أم الأكراد". خلال حرب 1991 شاركت فرنسا في الهجوم العسكري على العراق واستمرت طائراتها في هجماتها لوقت طويل بعد انتهاء تلك الحرب غير أن فرنسا تراجعت وأوقفت هجماتها في منتصف عقد التسعينيات للتخذ سياستها موقفا جديدا إزاء العراق تمثل برفضها للخطط الأمريكية لغزو العراق. الموقف الفرنسي إزاء أوضاع العراق بعد عام 2003 اتخذ موقف جديد خصوصاً بعد تولي ساركوزي المسؤولية الذي اندفع لتأسيس علاقات وثيقة مع بغداد وإقليم كردستان واليوم لفرنسا قنصلية ومركز ثقافي مع برامج تنموية في إقليم كردستان. وعلى المستوى الأوربي عموماً نجحت القيادات الكردستانية العراقية في تكوين علاقات خارجية جيدة مع العديد من الدول الأوربية خصوصاً في دول البلطيق الدانمارك والسويد والنرويج وهولندا وألمانيا والنمسا بعد إن شهدت هذه الدول موجات هجرة واسعة للشبان الكرد القادمين من تركيا وإيران والعراق وهؤلاء مع الزمن بات صوتهم مسموعاً في المجتمعات المفتوحة لهذه الدول. كما أسس القادة الكرد علاقات مهمة مع الإتحاد الأوربي، وأن يجدوا طريقهم إلى المحافل الدولية، والمساهمة في الاجتماعات الخارجية، وصياغة قرارات لصالح القضية الكردية، منها على سبيل المثال مؤتمر الاشتراكية الدولية الحادي والعشرين في 8-10 تشرين ثاني 1999 والذي حضره ممثلون من الحزبين الكردستانيين الديمقراطي والوطني، حيث أكد المؤتمر(محمد، 2008: 11)، بأن السلام الحقيقي لن يتحقق

في الشرق الأوسط بدون إيجاد حل عادل للقضية الكردية، هذا إضافة إلـى ضـغط الإتحـاد الأوربي على النظام التركي بضرورة إيجاد حل للقضية الكردية وإشاعة الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان قبل قبولها عضواً في الإتحاد، ومن الجدير بالذكر إن كلاً من بريطانيا وفرنسا ساهمتا في إيجاد المنطقة الآمنة في كردستان العراق، كما ساهمت الدول الأوربية في تنظـيم ومراقبة الانتخابات البرلمانية الكردستانية في كردسـتان العـراق فـي أيـار عـام 1992 (الموصلي، 1991 : 115).

ان الموقف الفرنسي يتلخص وِفق اعتقادنا بالآتي:

1 –إن الموقف الفرنسي كان يدور حول فكرة اعطاء الأكراد الاستقلال الذاتي.

2 –إن الموقف الفرنسي زاد نشاطاً بعد احتلال العراق، وأخذ يقترب مـن الأكـراد أكثر، لأن الفرنسيين خافوا ان يخرجوا من سلة العراق بلا شيء.

3 – إن الموقف الفرنسي وهو يتبنى الأفكار الكردية يتأتى من كونه يسعى إلى تحقيق مصالحه أكثر من الاهتمام بالمصالح الكردية.

الفصل الرابع:

الحراك الثوري الكردي والاستقرار العراقي

إن الأقلية الكردية لعبت دوراً كبيراً في تقويض الاستقرار في دولة العراق، وهذا ناتج عن عدة عوامل تمت الإشارة إليها فيما سبق، لقد كان الطابع الأساسي للحياة السياسية في العراق التوتر والاضطراب ومبعث ذلك كله الثورات التي قامت بها الأقلية الكردية في شمال العراق، والتي لم تثنى يوما من الأيام عن هدفها البعيد والمتمثل بإقامة دولة مستقلة تجمع الأكراد وتعلي شأنهم، وان هذا الهدف الكبير ألقى بظلاله ليس على العراق وحده بل على كل الدول التي يمتد إليها العرق الكردي، والملاحظ إن أية دولة من هذه الدول يقوم بها الكرد بثورة أو مظاهرة تمتد مشاعر الغيظ والقلق في جميع الدول الأخرى، وهذا أمر طبيعي لكون المشاعر لا تقف عند حدود، ولا تأخذ إذن للسماح لها بالثورة والتعبير بل تأتي عفوية (الكنعاني، 1965: 65) .

لقد نهج الأكراد عدة سبل من اجل تحقيق هدفهم هذا، فحملوا لواء الثورة وحملوا السلاح وقاموا بالعصيان تارة، ولجئوا إلى المفاوضات تارة أخرى وتوصلوا إلى اتفاقيات وأحياناً لا تصل لان المفاوضات عندها تصل إلى طريق مسدود، كما إن الأكراد في هذا الصدد لجئوا إلى بعض دول الجوار من اجل مساعدتهم في ما يرنوا إليه الكرد، ووجدت من هذه الدول آذان صاغية فأمدتهم أحياناً بالسلاح وأحياناً أخرى تدخلت جيوشها بشكل مباشر في اتون القتال، كما وفرت لبعض زعمائها الملجأ الآمن، كل ذلك في مواجهة العراق إلا إن العراق أحياناً يفسد علاقة الود بين الأكراد ودول الجوار، يأخذ هو طريق المفاوضات مع تلك الدول فيصل الأمر أحياناً إلى تنكر هذه الدول للأكراد ويعملون على سحب دعمهم في مواجهة العراق إن الأكراد على طول القرن الماضي شكلوا مصدر قلق لاستقرار دولة العراق الذي جعل منهم السكين الحاد في الخاصرة العراقية مما حدا بالعراق الذهاب إلى ابعد الحدود وإعطائهم الحكم الذاتي إلا إن هذا لم يرضي طموح الأقلية الكردية وبقيت تناضل من اجل هدفها الكامن في إقامة دولة كردية مستقلة.

ولتحقيق أهداف هذا الفصل فإننا سنتناوله في المبحثين التاليين وهما:

المبحث الأول: الثورات الكردية في الحقبة الملكية .

المبحث الثاني: الثورات الكردية في الحقبة الجمهورية.

المبحث الأول:

الثورات الكردية في الحقبة الملكية

لم يكن الاحتلال البريطاني للعراق عام 1914- 1918 عملية سهلة، حيث سجل التاريخ العسكري البريطاني لتلك الحرب إن اكبر الخسائر التي تحملتها القوات البريطانية خلال سنوات الحرب خارج القارة الأوربية كانت في العراق (نورس، 1993:37). إن مراجعة لتاريخ معارك الأكراد مع القوات البريطانية في أواخر العقد الثاني من القرن العشرين يشير بوضوح إلى حدوث أكثر من معركة. هذه المعارك موثقة تماماً منها على سبيل المثال تلك المعارك التي خاضها الشيخ محمود بتاريخ 22 مارس 1919 ضد القوات البريطانية وخاض معركته في منطقة قرداغ (جبل ازمر) وانتصر عليها لينطلق ويحتل مدينة السليمانية، ثم سرعان ما هزم وتراجع، وبعدها يعود ليواصل حركته، لقد أكد هذه الحقائق ووثق تاريخ هذه المعارك بشكل جيد العميد كيلبرت براون وهو آخر قائد ميداني لقوات الليفي البريطانية في العراق وذلك في كتابه الموسوم "قوات الليفي العراقية 1915-1932 " والمنشور في لندن عام 1932 (الونداوي، 2006: 28) . إن البحث في أسباب هذه المعارك يقدم أكثر من تفسير إذ كان بعضها ثورات عشائرية ضد الحكام البريطانيون الجدد الذين لم يحسنوا تعاملهم مع السكان المحليين، ومعارك أخرى انطلقت بدوافع سياسية حيث كان هنالك من الأكراد يفكر حاله حال غيره من العراقيين بتحقيق مطالب سياسية منها الاستقلال. إن التاريخ العراقي لهذه الفترة يؤشر بوضوح حالة الثورات المستمرة في البلاد وفي مقدمتها انطلاق ثورة العشرين وهي ثورة شملت معظم مناطق العراق وكبدت البريطانيون خسائر كبيرة وبالتالي كانت من الأسباب التي شجعت الحكومة البريطانية للتعجيل بتنفيذ وعودها التي أطلقتها مراراً، وبمعنى آخر إن تلك الثورة مكنت العراق والعراقيين الفوز بتشكيل أول حكومة وطنية عراقية.لقد استمرت الثورات الكردية في ظل الاحتلال والانتداب البريطاني والاستقلال في سلوكها ومنهجها الذي يهدف إلى تحقيق مطالبها في إقرار حقوقها المشروعة، واستخدمت في ذلك كل وسائل المواجهة المسلحة والسياسية والاقتصادية بما فيه التعاون مع الأجنبي، ولابد لنا إن نذكر إن هذه المرحلة قد شهدت منذ 1945 هدوءاً نسبياً لحين انتهاء الحكم الملكي في العراق .لذلك ومن اجل تحقيق أهداف هذا المبحث فإننا سنتناوله من خلال مطلبين:

المطلب الأول: الثورات الكردية ما قبل الاستقلال.

المطلب الثاني :الثورات الكردية ما بعد الاستقلال.

المطلب الأول:

الثورات الكردية ما قبل الاستقلال

خضع العراق إلى الاحتلال والانتداب البريطاني منذ عام(1914 – 1932) وسجل تاريخه العديد من الأحداث والمتغيرات السياسية والعسكرية والاقتصادية والتي انعكست بدورها على وضع الأكراد وتطلعاتهم نحو الاستقلال وتحقيق الأهداف التي يناضلون من اجلها، كما إن الاحتلال والانتداب البريطاني كان يخطط للاستفادة من الاختلاف القومي والطائفي في العراق من اجل إحكام سيطرته على الوضع السياسي وكانت المشكلة الكردية إحدى تلك المحاولات التي وضعها الاحتلال والانتداب البريطاني في خططه السياسية والعسكرية ومن هذا المنطلق فإننا سنتناول هذا الموضوع عبر فقرتين وهما:

أولا : مرحلة الاحتلال (1918 –1921)

ثانيا : مرحلة الانتداب (1922 – 1931)

أولاً: مرحلة الاحتلال البريطاني (1918 – 1921): لاشك إن العراق حظي باهتمام الحكومة البريطانية منذ بداية القرن العشرين للعديد من الأسباب السياسية والاقتصادية وحتى الجغرافية والتي تنسجم وسياسة بريطانيا الاستعمارية في تلك الفترة. وخلال احتلالها للعراق عام 1914 كان من أولى إجراءاتها تأجيج الخلافات الطائفية والقومية انطلاقا من مفهوم (فرّق تسد). لذلك عمدت على إثارة المشاعر القومية لدى الأكراد من اجل تأسيس دولة خاصة بهم (عبد الرزاق الحسني، 1967: 195)، لذلك فالاحتلال البريطاني عمد على تأجيج المشكلة الكردية والتي جعلت الأكراد يطالبون بالحكم الذاتي تارة ويلوحون بالاستقلال تارة أخرى. والحقيقة الواضحة إن هدف الاحتلال في ذلك هو ترسيخ نفوذه ليس أكثر على حساب كل هذه المشاكل والثورات (مظهر، 1977: 306). وفي هذا السياق وبدعم من تركيا شهدت المنطقة ثورات كردية في ديار بكر عام 1917 والسليمانية عام 1918–1919 (انظر ملحق رقم 1 والمتضمن الثورات الكردية ضد الاستعمار البريطاني)، والتي كان هدفها مواجهة الاحتلال البريطاني .بعد إن نقض وعوده بإقامة دولة كردية مستقلة في ضوء معاهدة سيفر، لقد برز الشيخ محمود والذي يُطلق عليه أحياناً محمود الحفيد كقائد لمعظم الثورات في عهده، حيث تزعم عدة معارك، والشيخ محمود وهو من مواليد عام 1881 في كردستان الجنوبية، والذي امتلك الحكمة الأمر الذي انقاد إليه الأكراد، زاد تحببهم له لكونه صاحب توجهات دينية صرفة كان يرى بالجهاد واجباً دينياً قبل أن يكون وطنياً ضد المحتلين الأجانب وعلى رأسهم بريطانيا، حارب

البريطانيين مرات وانتصر عليها بين الأعوام (1914 – 1931) حيث استسلم في 31 مارس ونفي إلى بغداد ومات هناك (نيكيتين، 2001/ 477-481).

واستطاع الشيخ محمود الحفيد إن يقود الثورة ويحتل السليمانية في أيار 1919 بعد إن واجهة القوات البريطانية وانتصر عليهم وكبدهم خسائر كبيرة في الأرواح والمعدات في معركة ازمر، وأعلن تشكيل الدولة الكردية وتنصيب نفسه ملكاً عليها .ووسع الشيخ محمود ارض دولته الجديدة ليضمّ إليها مناطق رانية وحلبجة وكويسنجق، كما تحدى سلطة الاحتلال البريطاني بمحاولته في ضمّ اربيل وكركوك وجزء من الموصل وكان في كل ذلك يحظى بدعم أكراد إيران وتركيا بالإضافة إلى الحكومة التركية لقد رفض الشيخ محمود الانصياع إلى دعوات المندوب السامي البريطاني للقائه في بغداد معللاً ذلك بان الحقوق والمطالب واضحة لا تتطلب لقائي وممكن التفاوض حولها عبر ممثلين عنه، مما دعا المندوب السامي إلى توجيه الإنذار له وتحذير شديد اللهجة والذي رفضه الشيخ محمود (مظهر، 1977، 308).

إن كل تلك الأسباب جعلت القوات البريطانية تجهز لحملة عسكرية كبيرة بقيادة الجنرال فريزر لقمع ثورة الشيخ محمود والقضاء عليه، وفعلا استطاعت تلك الحملة من السيطرة على المنطقة ودحر قوات الشيخ محمود وتعتقله ومحاكمته وإصدار حكم الإعدام بحقه. غير إن سلطة الاحتلال البريطاني غيّرت حكم الإعدام بالسجن مدة عشرة سنوات ونفي الشيخ محمود إلى الهند(الموسوعة السياسية، 56،1986).

من جهة أخرى شهدت مناطق بامرني والعمادية وبارزان وزيبار وعقرة مواجهات كبيرة مع قوات الاحتلال البريطاني بدأت من حزيران 1919، واستطاع الشيخ احمد البرزاني والشيخ فارس الزيباري وبابكر الزيباري وشيوخ السورجية إن يقتلوا المستر ايج بيل قائد شؤون الموصل والكابتن اريج ماكدونالد والكابتن ويلي حاكم العمادية، لتشهد تلك المنطقة معارك عنيفة راح ضحيتها المئات من البرزانيين والزيباريين والسورجيين نتيجة المواجهة المسلحة بكل الأسلحة والعنف الذي استخدمه الاحتلال ضد سكان المنطقة (Chalbia)،A.1991،P19.

ان بريطانيا كعادة اي محتل تستعمل العصى الغليظة تجاه سكان الاراضي التي تحتلها، وكذلك صنوف العذاب والعنف تجاه المدنيين، وذلك محاولة منها ارهاب السكان والنخب في تللك المناطق، مما يسهل عليها في نهاية الامر بسط نفوذها والامساك بالامور واذعان السكان لقوة المحتل .

ثانيا : مرحلة الانتداب البريطاني (1922 – 1931): في هذه المرحلة شهد العراق تطور كبير في وضعه السياسية حينما أعلنت عصبة الأمم المتحدة في عام 1921 وضع العراق تحت الانتداب البريطاني وتنصيب الأمير فيصل بن الشريف حسين ملكاً على العراق بعد

استفتاء شعبي، وفي هذه الأثناء نهاية 1921 ومطلع عام 1922 شهدت المناطق الشمالية ثورة كردية عارمة تطالب بحقوقها وعودة الشيخ محمود الحفيد، مما دعا إلى صدور بيان بريطاني عراقي بشأن الحكم الذاتي للأكراد، واعترفت الحكومة العراقية وسلطة الانتداب البريطاني بحقوق الأكراد في إقامة كيان لهم ضمن العراق، حيث صدر بيان بذلك جاء فيه إن حكومة بريطانيا وحكومة العراق تعترفان بحق الأكراد المتواجدين داخل حدود العراق بإقامة حكومة لهم، كما دعا القوى الكردية للتفاوض من اجل تنفيذ ذلك (معصوم، 1988، 188). وفعلاً أعلن عن تشكيل الحكومة الكردية في1923/1/1 وأصبح الشيخ محمود الحفيد رئيسا لها والسليمانية عاصمة لها وشرع الدستور وعين الوزراء ومسؤولي المناطق وأجهزة الشرطة والموظفين وكان تركيزه في الحكم على المطالبة بالحرية والعدالة، وتم تأسيس جمعية كردستان وإصدار صحيفة باللغات الكردية والعربية والتركية والفارسية، لقد كان الشيخ محمود الحفيد يطالب بولاية الموصل كلها، كحق قانوني أقرته عصبة الأمم، وكان على خلاف شديد مع المستشارين البريطانيين في الإدارة الكردية وذلك لأنه كان يمارس دوره الوطني، وإضعاف نفوذهم . الأمر الذي أدى إلى تعرض المنطقة وخاصة في النصف الأول من عام 1923الى اشتباكات مسلحة بين فصائل الشيخ محمود والقوات البريطانية، لتحسم لصالح قوات الاحتلال البريطاني بعد إن استخدم كافة أنواع الأسلحة بما فيها الطائرات وبدعم وإسناد من قوات حكومية عراقية استمرت لغاية 1924 باحتلال مدينة السليمانية ولجأ الشيخ محمود إلى الحدود العراقية الإيرانية ليمارس نشاطه المسلح من هناك ورغم عدم انقطاع الاتصالات بين الحكومة العراقية والشيخ محمود إلا أنها لم تُجدِ نفعاً. من جانب آخر استخدمت سلطة الاحتلال البريطاني سياسة أجبرت العراق للتصديق على معاهدة الانتداب وهذا ما حدث عام 1926، إلا إن مجلس النواب العراقي عارضها فأعادت بريطانيا الشيخ محمود الحفيد إلى الشمال وذلك لتثير المشاكل أمام الحكومة العراقية وتضغط عليها باتجاه الموافقة، كما أجبرت العراق على إدخال عضوين كرديين لأول مرة في مجلس الأعيان، الذي كان تعداده في تلك الفترة عشرين شخصا، وعينت أربعة عشر نائبا كردياً في مجلس النواب كما أدخلت وزيرين كرديين في الحكومة العراقية وشجعت على استخدام اللغة الكردية في الدراسة والمخاطبة في المناطق الكردية (الحسني، 1948 :55).وبموجب هذه السياسة البريطانية اضطر رئيس الوزراء العراقي في عام 1926 إن يعلن أمام البرلمان العراقي بأنه ينبغي منح الأكراد حقوقهم، ويجب إن يكون الأشخاص المسئولين منهم، وينبغي إن تصبح لغة الأكراد لغة الأم الرسمية وعلى أطفالهم تعلمها في المدارس.ونتيجة ذلك ظلت بريطانيا تستخدم ورقة الأكراد للضغط على الحكومة العراقية خاصة حين استعد العراق لدخول عصبة الأمم(معصوم، 1988، 180) .

استمر الشيخ محمود ولغاية عام 1926 يؤثر على حالة الاستقرار الأمني في مناطق السليمانية وفي 4 أيلول 1926 توصل المعتمد السامي البريطاني إلى اتفاق مع الشيخ تعهد بموجبه إن لا يدخل الأراضي العراقية بدون إذن من الحكومة العراقية وبعدم التدخل في أمور الحكومة وان يبتعد عن الاشتراك في أي عمل سياسي يمس العراق وفي مقابل ذلك حصل الشيخ محمود على بعض ما اراد بما في ذلك استعادته لأملاكه والعفو عن عدد من أتباعه. في منتصف كانون الثاني 1927 وافقت لحكومة العراقية على الاتفاق غير إن الشيخ محمود لم يوقعه مقدماً شروطاً جديدة تم رفضها من قبل المندوب السامي والذي بدوره سير حملة عسكرية جديدة وبعد سلسلة من المعارك وفي نيسان 1927 لم يكن أمام الشيخ محمود من حل سوى قبول الشروط السابقة. في منتصف حزيران جاء الشيخ محمود قادماً من إيران إلى بغداد وقابل المندوب السامي طالباً منه السماح له بالعيش في العراق وتم تخيره السكن في بغداد أو الموصل ولكنه آثر العودة. ولكن ومن جديد ليقود الثورة ضد البريطانيون بوصفهم سلطة الانتداب وضد حكومة بغداد التي على رأسها الملك فيصل. (لونكريك، 1988: 102).

وهكذا واصل الاحتلال البريطاني سياسته في استخدام القضية الكردية والشيخ محمود للضغط على الحكومة العراقية لتقديم تنازلات الواحدة تلو الأخرى خاصة تلك التي دعت فيها الشيخ محمود لمطالبة الحكومية العراقية بأن تترك له إدارة شؤون المنطقة الواقعة بين زاخو في أقصى الشمال العراقي وخانقين في شرق العراق إلى الجنوب والتي يطلق عليها إقليم كردستان حالياً، وأن تكون المنطقة مستقلة وتحت الانتداب الإنجليزي، والهدف من ذلك التوقيع على معاهدة جديدة في عام 1930 ليكون العراق قاعدة بريطانية لمدة 25 عاما .مما اضطر الحكومة العراقية مرة أخرى إلى قبول التوقيع على المعاهدة الجديدة (الحسني، 1948: 186). في عام 1930 توصلت الحكومة العراقية إلى اتفاق مع الحكومة البريطانية من شأنه أن ينهي انتدابها على البلاد. بموجب هذا الاتفاق ضمن البريطانيون تواجدهم العسكري والسياسي في العراق ولوقت طويل ينتهي عام 1955. في المقابل أعرب البريطانيون عن استعدادهم لدعم منح العراق استقلاله التام وقبوله عضواً في عصبة الأمم في عام 1932. الاتفاقية لم تحض بتأيد قطاعات واسعة من الشعب العراقي والتي أبدت معارضتها للاتفاقية. الأكراد من جانبهم لم يستقبلوا الاتفاق بالرضا والقبول معتقدين أنها لم تؤمن لهم ما وعده البريطانيون سابقاً لهم وراجع بعضهم عصبة الأمم محتجاً. المعارضة الوطنية العراقية ضد الاتفاقية اتخذت شكل تظاهرات في مدن عراقية عديدة وكان لها تأثيرها أيضاً في مدن شمال العراق.و في 6 أيلول 1930 اتخذت الحكومة العراقية إجراءاتها للسيطرة ولكن كان هنالك قلق في إن يستغل الشيخ محمود الحالة وينفذ أعمال مسلحة جديدة لهذا تم إبلاغه من قبل وزير

الداخلية بضرورة عدم الانجرار وراء الأحداث وان يستمر ملتزماً بما تم الاتفاق عليــه عــام 1927 (الحسيني، 1948: 55).

لم يلتزم الشيخ بتعهداته السابقة ودخل الأراضي العراقية قادماً من إيران ومعه أعداد من المسلحين وبدأ يحرض على العصيان في منطقة شهربازار مطالباً المنــدوب الــسامي إن تترك الحكومة العراقية المنطقة من زاخو إلى خانقين وإنشاء حكومة كردية تحــت الانتــداب البريطاني. الحكومة العراقية والمندوب السامي البريطاني سرعان ما ردوا على المطالب هذه بان يترك الشيخ أراضي العراق والالتزام بما وعد به سابقاً. لم يلتفت الشيخ لهذه التحــذيرات مما نجم عنه شن حملة عسكرية تأديبية ضده وهكذا ومن جديد نفذت القوات البريطانية عملية عسكرية جديدة مستندة في ذلك إلى معاهدة 1922. بعد سلسلة من المعارك امتد من 4 تشرين الثاني 1930 ولغاية 13 مارس 1931 إذ انتهت باستسلام الشيخ محمود مع قبوله العــيش منفياً عن موطنه ولكن هذه المرة ليسكن بغداد ولحين وفاته منهيا بذلك صــفحة مــن تــاريخ طالب الأكراد خلاله أن تشكل لهم شكل من أشكال الإدارة الذاتية أو شكل من أشكال الدولــة (الطالباني، 1998: 47 –50).

وخلاصة ما سبق يتضح ان الانتداب البريطاني قــد عمــد الــى اســتغلال مــسألة الاختلافات القومية في العراق، و اظهارها على انها تتكون من خليط غير متجانس ومتكامل، وذلك بالشكل الذي يخدم مصالح دولة الانتداب، لكون منطقة الاكراد تشمل حقول نفطية كبيرة والتي تسيل لعاب دولة الانتداب البريطاني للحصول عليها.

المطلب الثاني:

الثورات الكردية ما بعد الاستقلال

منذ استقلال العراق وقبوله عضوا في الأمم المتحدة عام 1932 سعى إلى تحقيق الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية، بما ينسجم والأوضاع السياسية الجديدة التي تحققت للعراق وهذا بالتأكيد شمل الأكراد باعتبارهم جزء لا يتجزأ من الشعب العراقي، ولا بد من حصوله على حقوقه الاجتماعية والثقافية والسياسية، وليس غريباً إن نرى وضع الأكراد قد شهد استقراراً وهدوءاً نسبياً منذ عام 1945م ولغاية انتهاء الحقبة الملكية عام 1958م، لذلك فان هذا المطلب سيوضح تلك الأحداث والتفاصيل التي من خلال فقرتين هما :

أولا : المرحلة الأولى: 1932– 1946.

ثانيا : المرحلة الثانية: 1947 – 1958.

أولا: المرحلة الأولى (1932 – 1946) : وتمتد هذه المرحلة من عام استقلال العراق عام 1932 وحتى عام 1946 وفيه تأسست أول جمهورية كردية في منطقة (مهاباد) في شمال ايران وساهم أكراد العراق في تأسيسها فقام ما يقرب عشرة الآف مقاتل كردي وعلى رأسهم الملا مصطفى البرزاني بالانتقال الى (مهاباد) (محاسنة، 2005 : 56)، وفي هذه المرحلة التي بدأت في عام 1932 أمن الملك فيصل استقلال بلاده وأصبح العراق دولة مستقلة عضواً في عصبة الأمم وقد وافق العراق في إن يضمن حصول رعاياه من القوميات الأخرى من غير العرب على حقوقهم الاجتماعية والثقافية بوصفهم من مواطني الدولة حالهم حال غيرهم من سكان البلاد. الأيام الأخيرة من حكم فيصل شهدت عصيان الثوريين في شمال العراق ومطالبتهم بحقوق سياسية منها حقهم في الإدارة الذاتية لمناطق سكناهم الجديدة. العصيان هذا قابلته الحكومة العراقية بحملة عسكرية قادها الزعيم بكر صدقي وهو من الضباط الأكراد المعروفين بكفاءتهم العسكرية والذي نفذ أكثر من حملة تأديب ضد العشائر العراقية العربية التي كانت تنفذ ثورات عشائرية نتيجة تحريض بعض السياسيين الطامعين بالوصول إلى الوزارة. لقد واجه العراق حملة دولية ضده بسبب التشكيك بما تعهد الالتزام به بصدد الأقليات. (محاسنة، 2005 : 58-60 "). وفي نفس الفترة اتجهت الحكومة العراقية إلى محاولة بسط سيطرته على منطقة الشمال وبناء مخافر للشرطة العراقية في مناطق الحركات العشائرية الكردية مما دعا لقيام انتفاضة البرازانيين عام 1932 بقيادة الشيخ أحمد البرزاني، فقام الجيش العراقي بمساعدة من الطيران الإنجليزي بإجراء تأديبي ضد الشيخ أحمد وأتباعه مما دفع به إلى اللجوء إلى تركيا وبعد ذلك أسست الحكومة العراقية أول مخفر

للشرطة في المنطقة البرزانية الذي يؤرخ في بداية فرض السيطرة المركزية على المنطقة الكردية(الطلباني، 1970: 48).

توفي الملك فيصل عام 1933 وخلفه ولده الملك غازي الذي اتخذ من زميل دراسته في الكلية العسكرية الملازم فؤاد عارف مرافق اقدم له، وعارف هذا هو من العائلات الكردية المعروفة وسنجد لاحقا انه سيلعب دوراً كبيراً في العلاقة بين مطالب الأكراد والحكومة العراقية ولسنوات طويلة امتدت إلى عام 2003. عهد الملك غازي كان مليء بالأحداث أهمها الانقلاب العسكري الذي قاده بكر صدقي نفسه عام 1936 والذي اسقط حكومة ياسين الهاشمي وفرض حكومة جديدة برئاسة حكمت سليمان المعروف بكونه من العائلات العراقية التي تمتد جذورها إلى عهد المماليك. انقلاب صدقي رافقه اغتيال الفريق جعفر باشا العسكري القائد العسكري والسياسي المعروف وهو من أصول كردية أيضاً. أصبح بكر صدقي القائد النافذ في العراق ولحين قيام بعض الضباط العرب وآخرين من أصول كردية أيضاً باغتياله عام 1937 وتذكر بعض المصادر ان بكر صدقي قام بإنقلابه من أجل جمع أكراد شرق الأناضول و غرب إيران وشمال العراق تحت زعامته (صفوة، 1969 : 291)، إن تاريخ العراق السياسي المعاصر وثُق جيداً هدوء مناطق شمال العراق وتعاون العشائر الكردية مع الحكومة العراقية وذلك لغاية اندلاع الحرب العالمية الثانية. وخلال سنوات الحرب أكد البريطانيون وقوات الحلفاء تواجدهم العسكري في شمال العراق وذلك خوفاً من تغلغل ألماني محتمل إلى العراق عبر الأراضي الروسية (أحمد، 1987 : 123) لقد سعت الحكومة العراقية الى تهدئة الموقف مع الاكراد كلما شعرت بوجود توتر يفضي الى الاقتتال حتى انها بذلت جهودا نحو احلال السلام وقد تحقق بجهود بذلها الوزير الكردي بدون وزارة ماجد مصطفي وهو الوزير المعني بتقديم النصح للحكومة بما له من شأن مع الأكراد. حقيقة إن شبح القتال لم تختفي تماماً ولهذا فان ما حصل من تمرد وعصيان لفت انتباه الحكومة نحو الإحساس بالحاجة لعمل استرضائي للأكراد. من هنا اخذ الحكومة تفكر في إعادة تنظيم الإدارة في المناطق الشمالية. واستناداً لهذا البرنامج أرسل رئيس الوزراء وزيره المعني ماجد مصطفي لزيارة المراكز الكردية وليبعد بعض المسيئين من المسؤولية ويعجل بتوزيع الحبوب الرخيصة الثمن وتوفيرها للقرى الكردية (احد أسباب شح الحبوب هو استحواذ القوات البريطانية على معظم إنتاج العراق لأغراض قواتها العسكرية). كما وضعت الخطط العامة لزيادة النفقات على الخدمات العامة بغية تقريبها إلى المستويات المقررة في الأماكن الأخرى من البلاد. مع كل ما تقدم من محاولات فان حالة من الشعور الكبير بالاستياء قد بدأت تظهر في شمال البلاد خصوصا عدم ثقة السكان بقدرة الحكومة على تنفيذ وعودها. رئيس الوزراء حمدي الباجچي لم يلتفت إلى نصائح البريطانيون لأجل منح الأولوية لمناطق كردستان في

حين تمكن الملا مصطفي من تأسيس تحالف قوي مع جيرانه الكرد الزيبار وبـذلك تـم لـه السيطرة على حدود الشمال الشرقية للبلاد. لم تكن الحكومة في ذلك الوقت قادرة على إرسال حملات تأديب لضعف قدرات الجيش العراقي. لهذا استعانت بخدمات شخصية كردية محترمة هو وزير الاقتصاد توفيق وهبي الذي تجول في شمال البلاد في شهر أيلول لأجـل توضـيح خطط الحكومة (نورس،1993: 49).

حالما عاد الوزير وهبي إلى بغداد قام الملا مصطفي والمسلحين ممن كان إلى جانبه بالمطالبة لتسليمهم 100 طن من الحنطة وقد استجابت الحكومة له. وفي شهر كـانون الأول ظهرت موجات أخرى من عدم الاستقرار والاضطرابات مع مطالب جديدة من الملا بأن تلتزم حكومة الباجچي بتنفيذ الوعود التي وعدت بها حكومة نوري باشا للمنطقة قبيل تقديم استقالتها بما في ذلك اطلاق سراح جميع السجناء الأكراد وتعين مندوب كردي له سلطات واسعة فـي بغداد وتقديم قرض زراعي له بمبلغ 140 ألف دينار (40020 ألف دولار). وبـرغم قيـام الحكومة بتنفيذ أعمال وقائية على المستوى الأمني وتوزيعها للحنطة والأقمشة غير إن المـلا كان قد عاد إلى بارزان واثبت بناءً على وصف احد التقرير البريطانية انه قاطع طريق ولـم يكن راغباً في تحقيق الرفاهية الاقتصادية والسياسية لشعبه بل فقط في الدفاع عـن مركـزه الإقطاعي وإن استمر على مواقفه فان على الحكومة إن توضع حداً له. في الواقع كان المـلا مصطفي قد بعث أكثر من رسالة إلى الحكومة البريطانية يدعوها إلى الوقوف إلى جانبه ضد الحكومة العراقية ولكن كان الرد له دوماً يبلغه بان من مصلحته ومصلحة شعبه الوقوف إلـى جانب الحكومة والتخلي عن ممارسة العنف الا ان مصطفى البرزاني أشعل نار ثـورة عـام 1943 في كردستان العراق وساهم عدد كبير من الاكراد وخاصة المثقفيـين فيهـا (مـراد، 1991 : 12)، الأمر الذي أدى بالحكومة العراقية أن تصنع سياسة توفيقية في كردستان قبل نهاية عام 1944 . لم يمض وقت طويل حتى أدت نشاطات الملا مصطفي إلى إيقاف كل هذه المحاولات وسرعان ما أعقب ذلك الاشتباك المسلح. فشلت الحكومة العراقية في إلحاق هزيمة عسكرية، غير أنها نجحت في إقناع شيوخ عشائر أكراد آخرين ليخرجوا الملا خارج العراق. وفي نهاية عام 1945 كان الملا مصطفي ورجاله ما يزالون في بلاد فارس حيث زعم أنهم استقبلوا بترحاب من قبل السلطات العسكرية الروسية التي كانت تحتل شمال إيـران خـلال سنوات الحرب. إن فشل الحملة العسكرية للحكومة العراقية له أسبابه خصوصاً إن البريطانيين ومنذ عام 1941 مارسوا سياسة إضعاف الجيش العراقي بسبب أحداث ثـورة عـام 1941 على يد حكومة رشيد عالي الكيلاني. (الونداوي، 1992 : 50). إن سياسة التوفيـق التـي أرادت حكومة حمدي الباجچي تنفيذها استندت إلى إرسال الحبوب والقماش إلـى كردسـتان والتخطيط لتحسينات اجتماعية وضمانات عفو عام على البرزاني الذي كان قد اشـترك فـي

عصيان عام 1944.إن أمر العفو العام صدر في نيسان 1945 ومع الوقت نجح نسبياً إثـر لقاء تم بين وزير الداخلية والملا مصطفي في ذات الشهر. في الواقع سنوات الحرب كانت قد خيمت بضلالها القاسية على جميع العراقيين الذين شهدوا نقصاً حاداً في استيراد احتياجـاتهم من السكر والشاي والأقمشة مما ألجأ الحكومات العراقية إلى تنفيذ نظام البطاقة التموينية فـي توزيع الاحتياجات على المواطنين (الموسوعة السياسة، 1986).

لقد كان للبريطانيين و نفوذهم القوي على ساسة العراق في ذلك الوقـت و قـد أوضـحوا للحكومة العراقية إن حكومة صاحب الجلالة البريطانية لا تنظر للأكراد بوصـفهم مجتمعـاً منفصلاً بل عراقيين والسفير البريطاني مارس دوره الناصح للحكومة بإتباع وتركيز إجراءات موجهة نحو الإصلاح الاجتماعي في كردستان. لم يكن الملا مصطفي راضٍ على تنفيذ هكذا إجراءات وقد تورط ورجاله في اشتباكات مع الشرطة وتدهورت الحالة بسرعة عندما تقـدم برجاله إلى دهوك بعد أن عين نفسه محكماً في قضية قتل عشائرية مع مجموعة من رجاله في تحد لأوامر الحكومة ونصيحة القائم بالأعمال البريطاني. أعمال الملا هذه نجم عنها الاستيلاء على شحنة من الأقمشة المرسلة من قبل الحكومة في مركه سور واحتلال العـصاة لمواقـع الحكومة وهي اعمال سببت بأن تأخذ الحكومة قرارها بإرسال وحدات من الجيش العراقي إلى شمال البلاد (مظهر،1977: ص310). قيادة الجيش العراقي خلال سنوات الحـرب كانـت تخضع لتوجيهات المستشار العسكري البريطاني الملحق في وزارة الدفاع والذي عارض شكل وطريقة تنفيذ الحملة. العسكريون العراقيون كانوا يعتقدون إن البريطـانيين لـن يمنحـونهم الفرصة لتحقيق النصر في المعركة وبالتالي سيبلغون الملا بخطـط المعركـة. لهـذا قـاموا بعملياتهم العسكرية بعيداً عن الدعم الجوي والأرضي للبريطانيين وتكبدت القطاعات خـسائر مهمة. تدخل السياسيون لإنقاذ الموقف العسكري الصعب وقد برع وزير الداخليـة مـصطفي العمري في إنقاذ الموقف مستغلاً نزاع وقع بين الملا مصطفى وبين احد كبار مؤيديه محمـد اغا الزيباري وعبر دعم هذا الأخير وآخرين من زعماء العشائر في المنطقة فقد حصل منهم على موقف مؤيد للحكومة مما قلب الموقف وفي منتصف شهر تشرين الأول كان المتمردوين في حالة تراجع كامل. استمر الملا على حالة التراجع وعبر الحدود مع إيران إلى القاطع الذي كان يحتله السوفيت ومعه 2000 من أتباعه بينهم 500 مسلح. وبـرغم مطالـب الحكومـة العراقية إلى السلطات الإيرانية والروسية بتسليمهم الهاربين من العدالة مع سلاحهم فان مثـل هكذا مطالب لم تجد نفعاً. وهكذا استقر الملا خارج البلاد وبات يحظى بدعم الروس، وليتحول بعد قليل وفي عام 1945 ليكون طرفاً مهماً في الأحداث التي ستشهدها إيران نتيجة تـشجيع الروس للأكراد الإيرانيين لتأسيس جمهوريتهم ونقصد (محاسنة، 2005 : 55 –56) بـذلك جمهورية مهاباد وهي جمهورية لم تستمر طويلاً، ولكن كان الملا مصطفي قـد نـال رتبـة

جنرال في هذه الحكومة. مع سقوط جمهورية مهاباد وانسحاب السوفيت من إيران فقد قـــرر الملا مصطفي اللجوء إلى روسيا. ومع انتهاء المعارك وهروب الملا مصطفي نفذت الحكومة العراقية برنامج واسع اعتمد أسلوب دفع التعويضات لأصحاب البيــوت المهدمـــة والعنايـــة باللاجئين ووزعت الحبوب غير إن اهتمامها بإصــــلاح مراكـــز الـــشرطة قبــل المـــدارس والمستوصفات الطبية ترك انطباعاً سيئاً فضلاً عن الشكوك بنوايا الحكومة. إن الكثيـــر مـــن أتباع الملا مصطفى عاد إلى العراق. ولكن من نتائج أحداث كردستان لعام 1945 أن جعلت الأكراد ينظرون لبريطانيا بوصفها عدواً بينما باتوا يتطلعون إلى المساعدة الروسية.

ثانيا: المرحلة الثانية: (1947 – 1958) نؤرخ لهذه المرحلة بتأسيس جمهورية مهاباد الكردية في شمال ايران، وقد عدت تطوراً هاماً في المسيرة النضالية الكردية، كما نشأ تنظيم سياسي في مهاباد وهو حزب كردستان الديمقراطي، الذي دعا الى احياء التراث واللغة الكردية ورفع المستوى الاجتماعي للأكراد وتحقيق الحكم الذاتي (محاسنة، 2005 : 51) في حين نؤرخ لنهاية المرحلة بقيام الانقلاب عام 1958 وهذا العام أخرج العراق من الحكم الملكي الى الحكم الجمهوري وللحديث عن هذه المرحلة علينا أن نبدأ بإختيارالبارزاني لمنفاه الجديد في الاتحاد السوفيتي طوعيا عاد الهدوء إلى شمال البلاد وهو هدوء استمر لغاية عام 1958. خلال المدة 1945– 1958 لم تشهد المنطقة الكردية أي أحداث تذكر وقد تولى أكثر من وزير كردي مناصبه الرفيعة في الحكومات العراقية المتعاقبة ويعد وزير الداخلية سعيد قزاز النموذج الذي يذكر بهذا الاتجاه. الحكومة العراقية فتحت الطرق لتسهيل الاتصال والانتقال وربط العراق مع جيرانه الإيرانيين والأتراك. حلف بغداد الذي تشكل عام 1955 منح الدول الثلاث فرصة للتعاون الواسع فيما بينها وبين المعسكر الغربي وهو تعاون بين نظم سياسية كانت تعد من اخلص النظم الموالية للغرب في حربه الباردة المستعرة مع المعسكر الاشتراكي. بنفس الاتجاه نفذت الحكومة العراقية مشاريع كبيرة تمثلت ببناء السدود المائية مثل سدي دربند خان ودوكان لأجل منح المنطقة الكردية أيضاً فرصتها في تحسين الإنتاج الزراعي (خدوري،1974 :237). أداء الحكومة العراقية في تنفيذ خطط مجلس الأعمار لم تفرق بين السكان وهي خطط تم وضعها انسجاما مع تنامي الموارد العراقية النفطية. على مستوى الأنشطة السياسية والاجتماعية للسكان الأكراد فقدَ شهدت هذه المرحلة أن قاتل الأكراد بحماسة إلى جانب أخوانهم العرب في حرب 1948 في فلسطين وسقط الكثير من الشهداء والأكراد يعتزون بذلك. كما شاركت المدن الكردية في الأحداث التي كانت تشهدها غيرها من المدن العراقية وهي تعارض أعمال هذه الحكومة وتلك ومنها أحداث 1952 وأيضاً خلال احتجاجات الشعب العراقي إبان حرب السويس عام 1956. وأيضاً كان

بوسع الأكراد إن تكون لهم أحزابهم السياسية منها الحزب الديمقراطي الكردستاني، مثلما كان الكثير من الأكراد قد انتمى إلى أحزاب عراقية كانت تجمع العراقيين بغض النظر عن انتماءاتهم العرقية والدينية وكان لهم حضور حتى في الأحزاب القومية العربية. لهذا نجد إن الكثير من المواطنين الأكراد كان منتمياً إلى الحزب الوطني الديمقراطي والأحرار وحزب الأمة وحزب الاتحاد الدستوري والحزب الشيوعي وأنصار السلام وأخيراً حزب البعث. باختصار إن انتماء الأكراد لهذه الأحزاب لم يرافقه مطالب خاصة بمناطقهم بقدر ما كانوا يمثلون جزء من الحالة الاجتماعية والسياسية العراقية (الدرة،1966: 275).

في 11 شباط 1958 تم الإعلان عن إقامة الاتحاد العربي بين العراق والأردن وهو اتحاد أخذ شكل من أشكال الوحدة بين البلدين بموجبه أصبح الملك فيصل الثاني رئيسا لدولة الاتحاد. الشعب العراقي المتحمس لموضوع الوحدة القومية بين البلاد العربية لم يقف بالضد من هذا الاتحاد برغم انه كان يتمنى إن تكون العراق طرفا بمشروع وحدوي اكبر وطرفا ثالثاً في الوحدة التي كان قبل قليل قد أسسها المصريون والسوريون فيما بينهم ونقصد الجمهورية العربية المتحدة وذلك في مطلع شهر شباط. (عن موقف الشعب العراقي من إعلان الاتحاد العربي وهذا ما ورد في الوثيقة الرسمية البريطانية ذات الرقم أف أو 134026/371 وهي رسالة أرسلتها السفارة البريطانية في بغداد إلى وزير الخارجية البريطانية تحت رقم 38 في 4 اذار 1958. الوثيقة محفوظة في دار الوثائق البريطانية). طبعاً بعض الأكراد له مواقفه ومخاوفه من هكذا أشكال للوحدة بين البلاد العربية. بتاريخ 24 شباط كتب (H.N. Pullar) القنصل البريطاني في كركوك وبمناسبة الإعلان عن الاتحاد العربي موضحا موقف الأكراد من الاتحاد العربي الآتي (الوثائق البريطانية، 1958 : وثيقة رقم 39):

مشاعر الأكراد شابها القلق والانتقاد المعادي وعلى غير توقع في عموم المنطقة الكردية ...في السليمانية أقيم حفل على شرف الاتحاد وقد تم مقاطعته من قبل العديد ممن تم دعوته للحضور... المتصرف تم محاصرته من قبل الشبان الأكراد ورجال الدين والمحامين الذين عبروا عن قلقهم بشأن وضعهم في الاتحاد. لقد اخبروا المتصرف باعتباره عربياً انه ليس بوسعه فهم مشاعرهم.... وفي جواب له قال لهم إن بغداد ستستمع لما سيقوله بالنيابة عن الأكراد.... المندوبون الكرد الحاضرين وافقوا على إن حياتهم في العراق أفضل مما عليه أشقائهم في تركيا وفارس وان حياتهم هي أفضل من أي وقت مضى من حيث توفر المال والعمل ولكنهم يقولون أنهم ليسوا عرب وان الإعلان عن الاتحاد لم يتطرق لهم. الدستور العراقي تمت كتابته من اجل ثلاثة عناصر هم العرب والأكراد والتركمان ولربما ستعاد صياغته لصالح العرب.... ردود الفعل لدى الأكراد كانت مفاجئة في حين إن الموظفين الأكراد الكبار في الحكومة قد اعتادوا الإعلان عن مشاعرهم في الولاء للملك. نائب متصرف

السليمانية فوزي صائب وهو كردي يرى إن من مصلحة البريطانيين والأمـــريكيين تعزيـــز علاقاتهم مع الأكراد جيدا والذين هم يثقون بهم أكثر من ثقتهم بـــالعرب. إن فـــوزي يعكـــس موقف الرأي العام الكردي. هذا الوضع ما هو إلا دعاية سيئة وعلى ذات المسار التي عليهـــا للشكل العام للدعاية المعادية للعراق.و سيكون من السهل على الحكومة العرقيـــة إن تهـــديء المشاعر عبر إعلان رسمي وان تشن حملة ناشطة بشأن المنافع التي ستتحقق جراء بناء السد والطرق... وان على الحكومة العراقية الرد على الحملة الدعائية التي يثيرهـــا جمـــال عبـــد الناصر وذلك عبر البرامج الكردية التي تبث من بغداد. (وهذا ورد في الوثيقة ذات الرقم أف أو 134255/371 من القنصلية البريطانية /كركوك إلى سام فول فـــي 24 شـــباط 1958 (دار الوثائق البريطانية). في مارس عام 1958 تم تكليف رجل القصر والبلاط الملكي احمد مختار بابان ليكون رئيساً للوزراء في العراق وتعد هذه الوزارة الوزارة 58 من الـــوزارات التي شهدها العهد الملكي. يعد بابان أول شخصية كردية تتولى مثل هكذا منصب في العراق. صحيح كان هنالك الكثير من الأكراد وقد احتل بعضهم منصب نائب رئيس الـــوزراء مـــنهم عمر نظمي على سبيل المثال. ولكن كان سعيد قزاز يعد الرجل الاهم وهو وزيـــر الداخليـــة العراقي الذي احتل هذا المنصب لسنوات طويلة ومنذ عام 1955 وكان قادراً علـــى فـــرض الامن والنظام في البلاد طوال تلك السنوات. لم تستمر حكومة بابان طـــويلا بـــسبب ســـقوط النظام الملكي صبيحة يوم 14 تموز 1958 (العفيف،1992:ص312)، إنه على الرغم مما يقال عن فترة العهد الملكي فإن هذه الفترة قد مكنت الأكراد من اســـتعمال لغـــتهم القوميـــة، ومنحت المجال لرجال الأكراد من إن يتبوأوا مراكز وزارية مهمـــة فـــي النظـــام الـــسياسي العراقي، وكمثال على ذلك عندما شكل النظام وزارة جديدة برئاسة نوري السعيد حيـــث تـــم تعيين ماجد مصطفي الكردي وزيراً للدولة، وتعيين بهاء الدين نوري الكردي متصرفاً للـــواء السليمانية، ثم تعيين توفيق وهبي في حكومة حمدي الباجة جي لدرجة أن نوري السعيد رئيس الوزراء العراقي في حينه قد طالب بإيجاد عناية خاصة في المنـــاطق الـــشمالية (الحـــسني، 1948: 188- 193). كما إن الأكراد كانوا يتمتعون بحرية نسبية داخل مدنهم ومكنهم ذلك من استعمال اللغة الكردية والكتابة بها وتسمية المدارس بأسماء كردية، وذلك على نقيض مـــا كان يحدث للأكراد في الدول المجاورة. كذلك يرى الباحث منذ بدايـــة احـــتلال العـــراق أن بريطانيا تقوم بتحريض الأكراد وتشجيعهم على عدم الاندماج في الدولة العراقية الجديدة، ولم يكن ذلك حباً في الأكراد أو إيماناً بمطالبهم، ولكن بريطانيا أرادت مـــن وراء ذلـــك إجبـــار الحكومة العراقية على توقيع معاهدة طويلة الأمد مع بريطانيا في الوقت الـــذي كانـــت فيـــه الحكومة العراقية تطمح إلى الحصول على الاستقلال. بل والأكثر من ذلك فإن بريطانيا هددت الحكومة العراقية بالقول: إن الامتناع عن توقيع مثل هذه المعاهدة ومعاداة بريطانيـــا ســـيعني

ليس فقط امتناع الأكراد عن الانضمام إلى الدولة العراقية، بل إنه سيؤدي إلى خسران ولاية الموصل القديمة بأكملها إلى تركيا التي ظلت تطالب بها.

إن الفترة الواقعة بين الأعوام (1947 – 1958) اتخذ النضال الكردي أشكالا سياسية من أجل تقرير المصير، حيث نشط بين اكراد العراق ثلاثة أحزاب: الديمقراطي الكردستاني، والشيوعي العراقي والوطني الديمقراطي، وكان الأول كردياً صرفاً واما الثاني والثالث فهما خليط من العرب والأكراد، حيث كانت الأحزاب الثلاثة تؤيد مطالب الأكراد القومية بدرجات متفاوتة، وتؤكد على التضامن العربي الكردي في مواجهة الاستعمار والإقطاع (ابراهيم، 1988 : 228).

إن النضال الكردي لم تفتر عزيمته خلال السنوات الماضية، منذ أن احتلت بريطانيا العراق وحتى القيام بالإنقلاب على الملكية، وهذا له مدلولاته والتي أهمها أن الشعور السياسي القائم على ضرورة بناء الدولة الكردية التي تجمع شمل الأكراد يخبوا بل يتجدد في كل مرحلة من المراحل التي يمر بها العراق .

المبحث الثاني:

الحراك الكردي والاستقرار في الحقب الجمهورية

شهدت الثورات الكردية تطورات كبيرة ومتسارعة منذ قيام ثـورة 14 يوليـو 1958 حيث دخل العراق مرحلة جديدة، تمثلت بتحول نظام الحكم من ملكي إلى جمهـوري وكـان البيان الأول لجميع عهود الحقب الجمهورية يتضمن إشارة ثورية وجدية لحل المشكلة الكردية تعقبها لقاءات، ومفاوضات بين الحكومات العراقية والقيادات الكردية لتنتهي باتفاقات قد تكون مرضية للحكومة من جهة وللجانب الكردي من جهة أخرى، أو قد لا تكون مرضية للطرفين مما يؤدي إلى نشوب الاقتتال، من جانب أخر شهدت الساحة الكرديـة صـراعات سياسـية وانشقاقات حزبية أثرت على أوضاعها، وأدت إلى اضمحلالها في فترات، مما جعلها ترتمـي في أحضان دول الجوار لتعيد ترتيب صفوفها، والعمل علـى مواجهـة الحكومـة العراقيـة والضغط عليها من اجل تحقيق مطالبها لتنتهي كل هذه الأوضاع إلى تعرض العراق لحـرب مدمرة مع الولايات المتحدة الأمريكية التي احتلته لتحقق بذلك الحلم الذي كان يراود كل القادة والساسة الأكراد ولغرض التعرف على تفاصيل الثورات الكردية خلال حقبات الجمهوريـة، فان هذا المبحث سيتناول تلك الأوضاع عبر مطلبين من اجل تحقيق أهدافه وكما يأتي :

المطلب الأول: الحراك الكردي وجمهورية الإنقلابيين (قاسم والأخوين).

المطلب الثاني: الحراك الكردي وجمهورية البعثيين.

المطلب الأول:

الثورات الكردية وجمهورية الانقلابيين (قاسم والأخوين)

دخل العراق مرحلة جديدة من مراحل نظامة السياسي بإعلان الحكم الجمهوري في 14 يوليو 1958 والذي شهد فية تغيرات كبيرة وتبدل في سياساتة الداخلية والخارجية، بالإضافة إلى صراعات وانقلابات عسكرية واقتتال داخلي نتيجة هذه الأوضاع التي قادها في الغالب العسكر، وهذه بطبيعة الحال انعكس بمجمل احداثة على الثورات الكردية التي وقفت إلى جانب هذا التغيرات السياسية الجديدة، إلا انها لم تحقق اهدافها الاساسية مما دعاها إلى المواجهة العسكرية مع كافة تلك الحكومات، في عهد الجمهوريات الأولى ومن هنا لا بدا إن تستعرض تلك الأحداث من خلال فقرتين أساسيتين :

أولاً : جمهورية الإنقلاب الأول (1958 – 1963) .

ثانياً : جمهورية الإنقلاب الثاني (1968 – 1968) .

أولا: الجمهورية الأولى (1958 – 1963): وهذه الفترة هي فترة انقلاب عبد الكريم قاسم على النظام الملكي وفي عام 1958 ومع إعلان الجمهورية العراقية دعا رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم الملا مصطفي البارزاني للعودة إلى العراق حيث كان البارزاني لاجئاً في الاتحاد السوفيتي، عقب انهيار الجمهورية الكردية القصيرة الأمد التي شكلها أكراد إيران في مدينة مهاباد وشغل فيها البارزاني منصب وزير الدفاع. وفي نفس الوقت أعلن الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة البرزاني وخلال الأسبوع الأول من الثورة تأييده التام والكامل للحكم الجديد في بغداد في بيان خاص شدد فيه على إن مصير الشعبين الكردي والعربي في العراق مصير واحد مشترك. وعندما أعلن العهد الجمهوري الجديد عن الدستور المؤقت للبلاد، كان يشير بصراحة إلى الحقوق القومية للشعب الكردي، حيث نصت مادته الثالثة بان العرب والأكراد شركاء وان الدستور يضمن حقوقهم في إطار وحدة العراق، كما جاء شعار الجمهورية العراقية يحمل سيفا عربيا ويجاوره خنجر كردي، وهي سابقة تعد الأولى في تاريخ الأكراد (خدوري،1974: 118).

عاد الملا مصطفي البارزاني إلى بغداد بتاريخ 6 /10/ 1958 وسط استقبال رسمي وشعبي في مطار المثنى (خدوري، 119:1974)، ساهمت فيه جميع الأحزاب وفي اليوم التالي قام الملا مصطفي بزيارة عبد الكريم قاسم وقدم له الشكرعلى مواقفه الايجابية تجاه عودتهم والتي كانت ناجمة بالدرجة الرئيسية عن عزم عبد الكريم قاسم كقائد للثورة الفتية كسب ود الشعب العراقي بعربه وكرده وكافة الأقليات الأخرى، من اجل مساندة سلطته

بصوره عامة والشعب الكردي بصورة خاصة.لقد تم منح البرزاني والأكراد العفو العام و الكثير من الامتيازات والإجراءات التي مكنت الملا مصطفي من استعادة نفوذه في منطقته.

عام 1959 نتيجة ابعاد قاسم للقوميين العرب واعتماده على الشيوعيين والأكراد حاول بعض الضباط القوميين القيام بحركة مارس في الموصل والتي قادها الشواف، إلا إن قاسم تمكن من القضاء على الحركة وقتل الشواف بالتعاون مع الشيوعيين و جماعة البرزاني،، ويرى المؤرخون إن سرعة تحرك الأكراد الناجمة عن التنسيق والاتصال السريع بين قاسم وبين البرزاني هو السبب في إخماد هذه الحركة في هذه الأثناء شهدت مدينة كركوك صراع سياسي بين الأقليات العرقية والدينية ضد السلطة أثناء احتفالات الثورة بعيدها الأول وجرت اصطدامات دموية راح ضحيتها 79 قتيلا معظمهم من التركمان مما ساهم في توطيد علاقة البرزاني بقاسم أكثر وهذا شجع البرزاني على تقديم طلب لإجازة الحزب الديمقراطي الكردستاني والذي وافق عليه قاسم وأعلن في 9 شباط 1960 وكان برنامج الحزب في مجمله يسير على الخطوة الماركسية اللينينية(الطالباني، 32:1970) .

بعد انقلاب قاسم على الشيوعيين عام 1960 بدأ الجفاء يباعد ما بين قاسم والبرزاني بسبب ضغوط البرزاني بتطبيق المادة الثالثة من الدستور بحذافيرها وقيام جريدة خبأت الناطقة بلسان الحزب الكردي بمهاجمة الحكومة، مما دعى قاسم إلى إغلاق الصحيفة و مطاردة واعتقال أعضاء حزب البرزاني وأدت هذه النزاعات إلى مغادرة القيادات الكردية السياسية سراً إلى شمال العراق خصوصاً إذا ماعرفنا إن تطلعات البارزاني وتذوقه طعم تجربة الجمهورية الكردية في مهاباد جعلته يحلم بتجربة مماثلة في العراق (الدرة، 307:1966). وان هذا الطموح لدى البرزاني فاق ما كان في نية عبد الكريم قاسم إعطاءه الأكراد من حقوق، الأمر الذي أدى إلى زيادة الصراع بين الطرفين، و بدأ فصل جديد من فصول الصراع عندما قدم البرزاني مجموعة مطالب منها جعل اللغة الكردية اللغة الرسمية الأولى في المناطق الكردية و جعل الشرطة كردية بالكامل وكذلك وحدات الجيش المتمركزة بالمناطق الشمالية كردية بالكامل كما إن الاوامر في وحدات الجيش يجب إن تكون بالكردية. بالإضافة إلى صرف قسم كبير من العوائد النفطية المستخرجة من كركوك والموصل للاكراد، وأن يكون نائب رئيس الوزراء ومساعد اركان الجيش والوزراء المساعدين اكراداً وتستخدم وحدات الجيش الكردية خارج المناطق الكردية بموافقة القيادات الكردية فقط.(الدرة، 215:1966).

ونتيجة تجاهل عبد الكريم قاسم المذكرة أعلن حزب البرزاني الإضراب العام في منطقة كردستان في 6 أيلول 1961، وقام المسلحون البيشمركة باحتلال مناطق واسعة من كردستان حاملين السلاح بوجه السلطة. وأدى ذلك إلى قيام عبد الكريم قاسم بحملة عسكرية

على معاقل البارزاني في 6 ايلول 1961 والتي استخدم فيها سلاح الجو. وأعلن عبد الكريم قاسم في مؤتمر صحفي يوم 23 أيلول 1961 جاء فيه (بلغوا أبناء الشعب علـى لـساني إن الحركة الانفصالية وراءها الانكليز ويتبعهم الأمريكان. ولدينا مستمسكات تبين من وراء هذه الحركة، وسنتخذ التدابير التي تضمن سلامة الجمهورية العراقية. إن الحركة تم القضاء عليها. ولقد ثبت إن الحكومة البريطانية وعناصر أخرى وراء هذه الحركة. إن السفارة البريطانيـة هي الأم والأمريكان شركاؤها). في 4 تشرين اول 1961 سلم احمد البرزاني الاخ الاكبـر لمصطفي البرزاني نفسه للحكومة العراقية و تعهد بالولاء لقاسم واتاحة الفرصة ليكون وسيطاً بينه وبين مصطفي البرزاني، إلا انه لم يتوصل إلى نتيجة فتواصل القتال لمدة قاربت من 17 شهرا متصلا و احيانا متقطع حتى سـقوط نظـام قاسـم فـي 8 فبرايـر1963 (الـدرة، 194:1966).

ويلخص الباحث من خلال قراءاته الى اعمال العصيان الكردي المسلح جاءت نتيجـة تحريض عدة جهات منها : تحريض البرزاني، طبقة كبار الإقطاعيين والاغوات الذين شملهم قانون الإصلاح الزراعي و فروا إلى إيران فوجدت فيهم طهران أداة مهمة للتأثير في النظـام العراقي الجديد،و كذلك الدوائر الاستعمارية المتمثلة في حلف شـمال الأطلـسي والإدارتـين البريطانية والأمريكية وشركة نفط العراق و التي جميعها تأثرت بثورة تموز 1958، وكذلك الهاء حكومة قاسم عن المطالبة بالكويت خصوصاً إن قاسم حاول استرجاعها .

ثانياً: جمهورية الإنقلاب الثاني (1963 – 1968) وهذه الفترة والمعروفـة بحكـم الأخوين وسنتناولها في فقرتين وعلى النحو التالي:

1 – عبد السلام عارف والأكراد(1963– 1966): في فبراير 1963 نجح انقـلاب الجبهة القومية في العراق المكون من التحالف القومي والبعثيين القوميين برئاسة عبد الـسلام عارف من الاستيلاء على الحكم والإطاحة بنظام عبد الكريم قاسم. وقد نـص البيـان الأول للانقلاب فيما يتعلق بالقضية الكردية على تحقيق وحدة الشعب الوطنية، بما يتطلـب تعزيـز الأخوة العربية الكردية، وبما يضمن مصالحها القومية، ويقـوي نـضالها المـشترك ضـد الاستعمار، واحترام حقوق الأقليات، وتمكينها من المساهمة في الحياة السياسية.

إن موقف الحكم الجديد من خلال بيانه هذا قد أدى إلى استجابة الحزب الـديمقراطي الكردستاني وزعيمه الملا مصطفي البرزاني الذي ارسل برقية تأييد إلى مجلس قيادة الانقلاب الجديد أكد فيها " أنهم ينتظرون من الحكم الجديد خطوات عملية لحل القضية الكرديـة علـى أساس الحكم الذاتي الذي يرسي قواعد أزلية للأخوة العربية الكردية. كما بادر الملا مصطفي البرزاني بوقف اطلاق النار على كافة الجبهات في شمال العراق، و في 19 شـباط 1963 أرسل وفدا إلى بغداد برئاسة جلال الطلباني عضو المكتب السياسي وبـدأ مباحثاتـه حـول

القضية الكردية، وانتهت المباحثات من دون إن تسفر عن نتيجة عملية. وبعد شهر تقريباً من العام نفسه جرت جولة جديدة من المباحثات، وترأس الجانب الحكومي طاهر يحيى رئيس أركان القوات المسلحة فيما كان مصطفي البرزاني يرأس الجانب الكردي وكانت مطالب الأكراد (الطالباني، 20:1970) تركز على الاعتراف بحق الأكراد في الحكم الذاتي وتشكيل مجلس تشريعي وتنفيذي كرديين و تعيين شخصية كردية مستقلة نائباً لرئيس الجمهورية، على أن ينتخبه الأكراد ويكون مقره في بغداد و تشكيل وحدة امن كردية مقرها شمال العراق وتخصيص حصة عادلة من الموارد المالية لانفاقها في مشروعات عمرانية في شمال العراق وجعل اللغة الكردية لغة رسمية إلى جانب اللغة العربية ويخدم الأكراد في الجيش بنسبة تعادل نسبتهم إلى مجموع سكان العراق، ويشكلون وحدات كردية محضة و تخصيص عائدات من نفط كركوك و تبقى البيشمركة الكردية إلى إن يتم تحويلها إلى وحدات جيش كردية مستقلة (خدوري، 285:1974).

وفي يومي السابع والثامن من آذار 1963 اجتمع الوفد الحكومي العراقي ورأى في مطالب الأكراد أكثر تشدداً وقد تؤدي الموافقة على هذه المطالب وتلبيتها إلى الانفصال، وأخيراً ومع استمرار المفاوضات توصل الطرفان إلى تسوية أولية مقبولة لحين حسم الأمور العالقة حيث شملت على ما يلي:

- الاعتراف بحقوق الشعب الكردي في الحكم الذاتي، على إن يرد هذا البند في الدستور المؤقت القادم.
- العفو عن جميع البيشمركة المعتقلين، وإطلاق سراح المسجونين منهم.
- سحب القوات العسكرية من شمال العراق وإحلال الشرطة مكانها.

في 10 آذار 1963 أعلن راديو بغداد بياناً حكومياً جاء فيه إن الحكومة العراقية تعترف بالحقوق القومية للشعب الكردي على أساس اللامركزية على إن لا يتعدى مفهوم اللامركزية الشؤون الإدارية. إلا إن الطرفان لم يستطيعا التوصل إلى إيجاد صيغة يتفق عليها خاصة وان الحكومة اعتبرت المطالب الكردية بمثابة محاولة ضد وحدة الأراضي العراقية، ورغم ذلك بقت الاتصالات بين الطرفين مستمرة لكنها تأجلت بسبب مفاوضات الوحدة الثلاثية بين مصر وسوريا والعراق والتي سمح خلالها لوفد كردي للاجتماع مع الرئيس الراحل عبدالناصر وفيها قدم الأكراد مذكرة إلى الوفود المجتمعة جاء فيها (الكنعاني، 102:1965):

- إذا بقى العراق دون تغيير تركيبته (نتيجة الوحدة الثلاثية) في كيانه، يقتصر مطلب الشعب الكردي في العراق على البيان الصادر عن الجمهورية العراقية في شأن الحقوق القومية الكردية على أساس اللامركزية.

– إذا انضم العراق إلى اتحاد فيدرالي يجب منح الشعب الكردي في العراق حكماً ذاتياً بمفهومه المعروف دون تأويل.

– إذا اندمج العراق في وحدة كاملة مع دول عربية أخرى يكون للأكراد إقليماً مرتبطاً بالدولة الموحدة على نحو يحقق الغاية من صيانة وجوده وينفي في الوقت نفسه الانفصال.

في نيسان 1963 أبدت الحكومة العراقية استعدادها لقبول بعض المطالب فيما يتعلق باللغة والمدارس والجامعات لكنها أجلت المطالب المتعلقة بخصوص التشكيلات العسكرية والاستقلال المالي. لكن الأمور بقيت دون اتفاق واعتبرت المفاوضات فاشلة. نتيجة فشل المفاوضات تصاعدت المواجهات العسكرية المسلحة وبدأ من جديد فصل من فصول المواجهة العسكرية على وحدة العراق مع بداية شهر يوليو 1963، والذي اخذ منحى أخر بعد أن نجحت الحكومة في كسب تأييد و ولاء القبائل والمشايخ الكردية الوطنية التي رفضت الوقوف مع البرزاني وجماعته، ومنهم قبائل الزيباريين وشكلت من هؤلاء قوات غير نظامية في الوقت عينه شكلت قوة فرسان صلاح الدين، كما شكلت قوة فرسان خالد بن الوليد من بعض رجال القبائل العربية في لواء الموصل و سلحتهم لعرقلة أهداف البرزاني، في نفس الوقت تدفقت المعونات العسكرية والمالية إلى جماعة البرزاني من إيران (الدرة، 1966: 181).

أطاح عبدالسلام عارف بشركائه البعثين في نوفمبر 1963واستطاع إبعادهم وتنحية وزرائهم عن الحكم، وأعلن عزمه على بدء الحوار مع الكرد، واستئناف المفاوضات مع الأكراد . فدعا إلى سحب القوات السورية (لواء اليرموك) الذي كان متمركزا لمساعدة القوات العراقية في شمال العراق وإعادتها إلى سورية، وإلى فتح قنوات اتصال مع القيادة الكردية والتي انتهت بالتوصل إلى اتفاق وقع عليه الملا مصطفي بارزاني، في ضوئها أعلن عبد السلام عارف في 10 فبراير 1964 عن التوصل إلى اتفاق مع الملا مصطفي بارزاني والذي يتضمن للأكراد حقوقهم القومية (انظر الملحق رقم 2) ويتضمن بيان الرئيس عبد السلام محمد عارف لمنح الاكراد الحقوق القومية) (مصطفى، 1971: 16).

أن هذا الاتفاق هو أحد العوامل المهمة التي أدت إلى الانشقاق التاريخي بين رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني، الملا مصطفي بارزاني، وبين رئيس المكتب السياسي للحزب إبراهيم أحمد.و كان السبب هو انه لا يلبي الحد الأدنى من مطالب الأكراد ودعى إبراهيم احمد إلى تجريد مصطفي بارزاني من صلاحيات كرئيس للحزب فانفصل إبراهيم أحمد وجلال طالباني عن الحزب الديمقراطي الكردستاني ليشكلوا المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني ورغم استمرار المفاوضات بين الحكومة وجماعة البرزاني منذ بيان فبراير 1964 ولمدة عام تقريبا، إلا انها لم تسفر عن نتيجة مقبولة لدى الطرفين، عندها و في مارس 1964 صرح وزير الداخلية العراقي (إن البرزاني قد جدد تحديه للسلطة ومنع

الإدارات المحلية من القيام بواجباتها وهذا وضع خطير لا يمكن التغاضي عنه). في نفس الوقت أيضاً طلب البرزاني من الحكومة العراقية بمذكرة أرسلها في أكتوبر 1964 إلى الحكومة العراقية بتعديل المادة الأولى من الدستور إلى (أن الشعب العربي في العراق هو جزء من الأمة العربية) بدلا من (أن الشعب العراقي هو جزء من الأمة العربية)، كما طالب بتعديل المادة 19 من الدستور المؤقت والتي تنص على (أن الدستور يكفل للمواطنين عربا و أكرادا حقوقهم القومية ضمن إطار الوحدة العراقية) إلى نص جديد هو (أن هذا الدستور يعترف بحقوق الشعب الكردي على أساس الحكم الذاتي ضمن إطار الوحدة العراقية)، كما طالب بانسحاب الجيش العراقي من ديالى و كركوك و اربيل والسليمانية (ماهر، 103:1965) . ورغم أن الحكومة العراقية أصدرت تعديلا للدستور المؤقت في 9 ايلول 1965 وأصبحت المادة 19 تنص على إن (يقر هذا الدستور الحقوق القومية للأكراد ضمن الشعب العراقي الواحد في وحدة وطنية متآخية)، لكنها رأت إن هذه المطالب هي تكرار لموقف متشدد، وردت عليها بحل قوات الأنصار، فيما استمرت المباحثات تواجه ظروفاً صعبة نتيجة تشدد الحركة الكردية وسقف طلباتها المتزايد، وهشاشة وقف إطلاق النار بين الحكومة والأكراد، مما أدى إلى تفجير الصراع مجدداً بتفجير الصراع، وأخذت قطعات الجيش العراقي بالتحرك في الشمال، وشن هجوم على كافة المواقع الأمامية للمسلحين الأكراد ابتداءً من 1965/4/15 وأعلنت الحكومة العراقية على لسان وزير الدفاع اللواء عبد العزيز العقيلي بأنه سيتم القضاء على الحركة الكردية واستمرت المعارك رغم وجود بعض الاتصالات التي وصلت إلى طريق مسدود. و كانت النتائج النهائية للتحركات العسكرية سيطرة البرزانيين على المناطق الجبلية الوعرة نتيجة لإتقانهم حرب العصابات جراء التدريب الذي تلقوه من إيران والأسلحة الحديثة التي حصلوا عليها. واستمرت هذه الأوضاع إلى إن لقي عبد السلام محمد عارف مصرعه في حادث طائرة بتاريخ الثالث من نيسان عام 1966، لتنتهي بذلك حقبة أخرى من تاريخ الجمهورية العراقية.

2- عبد الرحمن عارف و الأكراد (1966 – 1968): تولى عبد الرحمن محمد عارف الحكم بعد مصرع شقيقه عبد السلام بتاريخ 1966/4/3 نتيجة وقوف مراكز القوى وتياراتها المتواجدة في السلطة والقوات المسلحة الوقوف إلى جانب رئيس أركان الجيش شقيق عبد السلام عارف، وتياره المنادي بالاستمرار بنفس برنامج عمل الرئيس المتوفى. منذ اللحظات الأولى ابدي الرئيس عبد الرحمن عارف اهتماماً كبيراً بالقضية الكردية وكان يركز دائماً علي الأخطاء السياسية التي رافقتها، وقد أكد ذلك في حديثه لصحيفة الجمهورية البغدادية في 1966/10/23 قائلا (إن قضية الشمال هي نتيجة أخطاء سياسية وافدة، وان أخواننا الأكراد لم يفكروا مطلقاً بالابتعاد أو الانفصال عن أخوانهم العرب وإنما الظروف وسوء

الإدارة السابقة أدت إلى تراكم الأخطاء والتوتر. لقد ابدي الرئيس عبد الرحمن عارف اهتماماً كبيراً بحل القضية الكردية، كما سعي رئيس وزرائه عبد الرحمن البزاز هو الأخر جاهداً للتوصل إلى صيغة لحل المشكلة الكردية ترضي الطرفين وجرت اتصالات بين الحكومة المركزية وبين القوي الكردية بزعامة الملا مصطفي البارزاني (الروم، 130:1970).

ميدانياً كان الرئيس الجديد عبد الرحمن عارف، قد أمر جيشه بالاستعداد لخوض هجوم واسع النطاق على معاقل الحركة الكردية، واستطاع عام 1966 إن يشكل حلفا مع مجموعة منشقة عن البرزاني، وشاركت الحكومة في حملتها العسكرية ضد جماعة البرزاني، ولم تعُدْ العمليات العسكرية بالنفع الكبير على الطرفين. وفي أعقاب ذلك أعلن رئيس الوزراء عبد الرحمن البزاز في حزيران 1966 عن استعداد حكومته للاعتراف بالحقوق القومية الكردية، والدخول في مفاوضات جديدة مع الملا مصطفي البارزاني، وفعلا أسفرت عن صدور بيان 29 حزيران 1966 الذي يتضمن حلا للقضية الكردية ويخلق جوا من الوئام ويقوي من الوحدة الوطنية العراقية ويضع حدا للاقتتال والمآسي للشعب العراقي. لقد جاء البيان حصيلة لقاءات ومفاوضات ثنائية طويلة مباشرة وغير مباشرة مع الملا مصطفي البرزاني. وقد دعا عبد الرحمن البزاز تلك القيادات إلى الإسهام المباشر في التحضير لقانون الانتخابات المزمع إقراره، والمشاركة في وضع الدستور الدائم للبلاد، موضحاً إن المجلس الذي سينتخب سيكون السلطة التشريعية الوحيدة في البلاد، وسيمثل الكرد فيه نسبيا (أي بنسبة مئوية إلى عدد السكان) و (سيتمتعون بحقوق متساوية مع كل أبناء العراق) (الروم، 132:1970).

تضمن البيان اثنتي عشر مادة كانت جميعها شديدة الوضوح في لغتها ومضمونها وتنص على الاعتراف بحقوق الشعب الكردي القومية والثقافية التي تميزه عن مكونات الشعب الأخرى. حيث تضمنت المادة الأولى بنداً صريحاً في إن (الوطن العراقي الواحد يضم قوميتين رئيسيتين، العربية والكردية، وسيتساوى العرب والأكراد في الحقوق والوجبات). أما المادة الثانية فقد نصت على (أن الحكومة مستعدة لإعطاء هذه الحقيقة السلمية ووجودها الحقيقي في قانون المحافظات الذي سيعلن على أساس اللامركزية. وسيكون لكل قضاء وناحية شخصية مشاركة يعترف بها ولكل وحدة إدارية مجلسها المنتخب). كذلك تضمنت مواد البيان الأخرى بنوداً وتعليمات مثل فرض تعليم اللغة الكردية في جميع المدن العراقية، وكذلك عزم الحكومة إجراء انتخابات برلمانية ضمن المهلة التي حددها الدستور المؤقت والبيان الوزاري، وأشغال الوظائف العامة بحسب مبدأ الكفاءة، وتخصص لهم عدد من المنح والبعثات الدراسية في الخارج، و الموظفون الحكوميون في المحافظات والأقضية والنواحي الكردية سيكونون من الأكراد ولا تعطى هذه الوظائف لغيرهم، أما المواد التي تلت ذلك فهي عن تنظيم الحياة

العامة في المدن والقصبات الكردية بعد وقف أعمال العنف والقتال المتبادل، وعلى أن تُسلم الأسلحة إلى الوحدات العسكرية التي سيلتحق بها أولئك المسلحون أو إلى الجهات الحكومية. ويتحدث البيان أيضاً عن صدور قرارات عفو عن الأشخاص الذين شاركوا في تلك الأعمال، وعن عودة الموظفين منهم إلى دوائرهم.. وعن عودة النازحين والفارين إلى محلات سكناهم، وعن تخصيص مبالغ لإعادة الأعمار في شمال العراق وفتح فروع للجامعة هناك (مصطفى، 1971: 40).

بعد إعلان البيان أرسل الملا مصطفي البرزاني برقية إلى رئيس الجمهورية الرئيس عبد الرحمن عارف وإلى حكومة البزاز أعرب فيها عن تأيده للبيان ووصفه بأنه تعبير صادق عن الرغبة في رعاية أبناء الشعب عموماً من عرب وأكراد ولتحقيق ما تصبو اليه البلاد من سلم ورخاء وازدهار ووحدة وطنية. وبعد ثلاثة أيام من عرض عبد الرحمن البزاز لبيانه، استقبل الرئيس العراقي عبد الرحمن محمد عارف وفداً كردياً برئاسة الملا مصطفي البرزاني زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني، حيث أعرب الوفد الكردي عن قبوله لعرض السلام الذي تقدمت به حكومة البزاز لإنهاء الحرب القائمة آنذاك. لكن برنامج البزاز الذي عد أول خطوة ناجحة في معالجة القضية الكردية سياسياً، مثلما عده الأكراد أساساً لكثير مما أرادوا الحصول عليه، لم يحقق النتائج المتوقعة منه، لأنه لم يحظ بتأييد عبد الرحمن عارف الذي كان متأثراً بموقف الضباط القوميين الذين عارضوا مشروعه بشدة، مدعين إن من شأنه تقسيم العراق، مما دفع البزاز إلى تقديم استقالته، وبذلك ألغيت محادثات الحكم الذاتي (مصطفى،1971: 20).

بعدها قام البعثيون من جديد بانقلاب وتمت الإطاحة بالرئيس عبد الرحمن محمد عارف في 17 تموز 1968. وفي هذه الفترة بدا الملا مصطفي البارزاني، وكأنه رئيس كردستان غير المعلَن. وكان التحالف بين الأكراد وبعض الدول الأخرى، وخصوصاً إيران، تحالفاً متيناً، يحقق هدف الأكراد، في تلقّي المساعدات المادية، والأسلحة وتدريب المقاتلين، كما يحقق هدف الدول الأخرى، في الحفاظ على مصالحها في المنطقة، سواء بتوفير النفط أو بإضعاف العراق نفسه. وبهذا يرى الباحث إن فترة حكم الأخوين عبد السلام وعبد الرحمن عارف انتهت، وبقي بيان 10 شباط 1964 وبيان التاسع والعشرين من حزيران 1966 حبراً على ورق، نتيجة رفع الأكراد لسقف مطالبهم كلما أبدت الحكومة مرونة أكثر بسبب التحريض والدعم الذي كانوا يتلقوه من القوى الخارجية التي كانت تستخدمهم ورقة ثمينة لتحقيق مطامعها وأهدافها.

المطلب الثاني:

الحراك الكردي وجمهورية البعثيين

لم تختلف أوضاع الثورات الكردية في عهد الجمهورية الثالثة عن سابقتها بل كانت أسوأ وشهدت تغيرات عديدة أدت في بعض الأحيان إلى اضمحلال تواجدها في المنطقة الشمالية من العراق، رغم أنهم حصلوا على تعهدات وقرارات لم يحصلوا عليها في الحقب الملكية والجمهورية السابقة، إلا إن وضع العراق في هذه الحقبة قد شهد تحولات خطرة وكبيرة بدأت بالحرب العراقية الإيرانية، ومرت باحتلال العراق للكويت وانتهت باحتلال أمريكا للعراق، وكل ذلك انعكس بمجملة على وضع الثورات الكردية التي استطاعت في نهاية المطاف إن تحقق أحلامها، ولذلك فان هذا المطلب سيتناول هذه الحقبة من خلال فقرتين رئيسيتين هما :

أولا : جمهورية ما قبل احتلال الكويت (1968 – 1991) م.

ثانيا : جمهورية ما بعد احتلال الكويت (1992 – 2003)م .

أولا : جمهورية ما قبل احتلال الكويت(1968 – 1991) م: وفي هذا التوجه سنتناول ذلك في فقرتين حيث شهدت حكم رئيسيين هما البكر و صدام وعلى النحو التالي:

1- جمهورية احمد حسن البكر و الأكراد (1968 – 1979): تمكن حزب البعث العربي الاشتراكي من تجميع قواه مستغلاً الضعف الذي شهدته أوضاع العراق في ظل حكم الرئيس عبد الرحمن عارف، واستطاع الإطاحة به في 17 يوليو 1968 بقيادة الرئيس أحمد حسن البكر. ومنذ اللحظة الأولى، اتخذت الحكومة الجديدة العديد من القرارات السياسية، في مصلحة الأكراد، بهدف الحفاظ على وحدة الشعب العراقي، ومواجهة المتغيرات العديدة في المنطقة، وتنفيذ أهداف حزب "البعث" ذي الطموحات القومية الواسعة (عباس، 1995:49). ففي البيان الأول للثورة الجديدة والذي أذيع صبيحة 17 يوليو 1968، كان للمسألة الكردية حضور، إذ ذكر البيان إن الحكام السابقين أهملوا متعمدين الاستقرار والأمن الداخلي في ربوع الوطن. ولم يتقدموا خطوة إيجابية واحدة، لحل القضية الكردية. وأن الثورة عازمة على تحقيق الوحدة الوطنية، وإنهاء مشكلة الشمال، بحكمة ودراية، وبروح طابعها مصلحة الوطن، وضمان أمنه واستقراره ورفاهيته، وصيانة وحدته الوطنية". ثم أعقب ذلك صدور دستور مؤقت جديد بتاريخ 21 سبتمبر 1968، ألغى بموجبه الدستور المؤقت السابق، حيث نصت المادة 21، من الباب الثالث على (أن العراقيين متساوون في الحقوق والواجبات، أمام القانون، لا يميز بينهم، بسبب الجنس أو العِرق أو اللغة أو الدين، ويتعاونون في الحفاظ على كيان

الوطن بمن فيهم العرب والأكراد، ويقرر الدستور حقوقهم القومية، ضمن الوحدة العراقيـة)، (عباس، 52:1995). في البداية لم يستجيب الأكراد للبيان الأول، واستمروا في الإجـراءات المناوئة للحكومة. لذلك اندلع قتال عنيف بدءاً من أكتوبر 1968 (بعد شبه توقف، منذ يونيـو 1966). ولم يكن القتال، هذه المرة، كالمرات الـسابقة، إذ أدارت الحكومـة الجديـدة دفـة الحرب، بأسلوب رادع، على الرغم من حلول الخريف والشتاء، فشارك الجيش والطيران في القتال، على نطاق واسع. وعلى الرغم من الخسائر الشديدة، إلا أن الحكومة لم تـتمكن مـن أحكام سيطرتها كاملا على المنطقة الكردية، لأسباب عديدة، منها وعورة المنطقـة الجبليـة، والمقاومة التي تجابهها من المقاتلين، وقطع الطرق، وغير ذلك.

في تشرين أول 1969 تصاعد الاهتمام العالمي بما سمي بالقضية الكردية وقـدمت الحركة الكردية مذكرة للأمم المتحدة يشكون فيها ما سموه بالحرب العنصرية التي يشنها حكام العراق العرب ضد الشعب الكردي وفي الوقت نفسه كانت الحكومة العراقية تعمل جاهدة على استقرار الوضع وتوفير أفضل السبل للأكراد، و عليه اصدر مجلس قيـادة الثـورة فـي 25 تشرين الثاني 1969 قرار رقم 677 القاضي بتشكيل لجنة برئاسة اللواء الركن صالح مهدي عماش لمتابعة الأمور المتعلقة بالقضية الكردية رغبة منها في إنهاء القتال، أعقبتـه باتخـاذ الحكومة عدة إجراءات منها إصدرت عفواً عاماً شاملاً عن جميع المدنيين والعسكريين الـذين اشتركوا في أعمال العنف في شمال العراق، كما أصـدرت قـانون المحافظـات المتـضمن لامركزية الإدارة المحلية وإنشاء محافظة كردية جديدة هي محافظة دهوك وإنـشاء جامعـة السليمانية و مجمع علمي كردي وإنشاء مديرية الثقافة الكردية واعتبار عيد نوروز عيدا وطنيا في العراق ولأول مرة في تاريخ الأكراد قاطبة وإعـادة إحيـاء جميـع القـرارات الـسابقة للحكومات المتعاقبة الخاصة بالوضع الكردي في شـمال العـراق (حـاجي، 240:1992). ونتيجة الظروف السياسية في العراق والتي شهدت معطيات جديدة في بداية هـذه المرحلـة أهمها انحياز الحكم الجديد إلى المعسكر الشرقي، مما أشعر الأكراد، إن هذا الانحيـاز يـأتي على حساب القضية الكردية، فتغيرت مواقفهم تجاه إيران، واستطراداً، نحو الولايات المتحدة الأمريكية، لإمدادهم بحاجتهم، العسكرية والمادية. كذلك تصاعد الخلاف العراقي – الإيرانـي حول الحدود المشتركة، في شط العرب، وسعي طهران إلى إضـعاف الحكومـة العراقيـة، واضطرارها إلى توجيه جهودها نحو الشمال، حيث وجدت إيران ضـالتها المنـشودة فـي الأكراد. وكانت الحكومة العراقية تدرك ذلك، فعمـدت إلـى إجـراء بعـض الإصـلاحات، الدستورية والإدارية. ولكن الأكراد لم يعيروا أهمية لذلك واستمروا في عصيانهم، إذ كـانوا يتحركون هذه المرة بدعم وضغط إيرانيين شديدَين وبـشكل واضـح. واسـتمرت المعـارك والمواجهات بين الحركة الكردية المدعومة بشكل علني وقوي مـن إيـران وبـين القـوات

الحكومية العراقية. كل هذه العوامل والظروف أدت إلى خشية بغداد من تعاظم الدور الإيراني في المنطقة وإجهاض الثورة الفتية فقامت الحكومة العراقية بعرض المفاوضات مع البارزاني. وفعلا تحقق ذلك بعد عدة لقاءات بين ممثل الحكومة نائب رئيس مجلس قيادة الثورة صدام حسين والملا مصطفي البرزاني . وتوصلت المفاوضات في 10 مارس 1970 إلى توقيع اتفاقية الحكم الذاتي للأكراد بين الحكومة العراقية و الملا مصطفي البارزاني أطلق عليها (بيان 11 آذار) والذي أعلنه الرئيس احمد حسن البكر في تجمع حاشد في بغداد(راجع ملحق رقم)، وفيه اعترفت الحكومة العراقية بالحقوق القومية للأكراد مع تقديم ضمانات للأكراد بالمشاركة في الحكومة العراقية واستعمال اللغة الكردية في المؤسسات التعليمية ولكن لم يتم التوصل إلى حل حاسم بشأن قضية كركوك التي بقيت عالقة بانتظار نتائج إحصاءات لمعرفة نسبة القوميات المختلفة في مدينة كركوك(شابري،1991:389).

وقد تحددت أربع سنوات كفترة انتقالية لتنفيذ بنود البيان وتولي الأكراد سلطة الحكم الذاتي في شمال العراق، كما عد البيان التزاماً من الحكومة العراقية لتحقيق مطالب الأكراد في شأن حقوقهم القومية المشروعة ضمن نطاق العراق الموحد و فرض مركزية السلطة و ترسيخ مفهوم الوحدة الوطنية بين عناصر الشعب، وبدا واضحا إن قيادة الثورة جادة في إنهاء المسألة الكردية لمصلحة العراق أولاً ثم لمصلحة الشعب الكردي الذي هو جزء من الشعب العراقي ثانيا .ولضمان تنفيذ القرارات شكلت الحكومة لجنة عليا للشمال، في 12 مايو 1971 برئاسة صدام حسين، مهمتها بحث إجراءات تنفيذ بيان 11 مارس، وخول رئيسها اختصاصات مجلس قيادة الثورة (عدا الاختصاصات التشريعية). ونفّذت الحكومة فعلاً العديد من التزاماتها، على الرغم من المصاعب التي واجهتها. وأصدر مجلس قيادة الثورة قراره الرقم 22 في 30 أبريل 1972، بفتح العديد من المدارس في المنطقة الكردية، وحدد التدريس فيها باللغة الكردية، وقيام وزارة الإعلام العراقية بإصدار جريدة كردية، "هاو كاري"، ومجلة كردية، "بيمان"، وتشكيل لجنة لمتابعة الأمور الثقافة في كردستان العراق.

تظاهر الملا البارزاني بقبول البيان في البداية وأنه يسعى إلى تنفيذه. وأرسل برقية إلى الرئيس أحمد حسن البكر، معلناً التزامه بالبيان نصاً وروحاً (السعيد، 1996:18). وانتهج الملا البارزاني في الخفاء نهجاً يهدف إلى تعطيل تنفيذ إجراءات البيان، واللجوء إلى المراوغة، بإيجاد تفسيرات مختلفة لمواد البيان، ومن خلالها، يوجّه اتهاماته إلى الحكومة المركزية بالانفراد بالسلطة، والعمل على هدم البيان. لكن الهدف الحقيقي، الذي كان يسعى إليه البارزاني، هو انفصال إقليم كردستان عن العراق. ولم تكن الحكومة العراقية تجهل نيات بعض أجنحة الحزب الكردستاني، ورئيسه الملا البارزاني. لذلك، اشتعلت المواجَهات بينهما، فأدت إلى تعطيل تنفيذ بيان مارس. وساءت العلاقة أكثر حينما تعرض الملا مصطفي

البارزاني لمحاولتي اغتيال. الأولى في سبتمبر 1971 في موطنه "كلالة". والثانية في يوليو 1972 حيث اتهم البرزاني الحكومة العراقية بتدبير ذلك واستمر القتال بين الطرفين، وفي محاولة لانفراج الأزمة بادرت الحكومة إلى التفاوض. ولكن هذه المفاوضات فشلت نتيجة تقديم الأكراد مشروعاً مضاداً، رأت فيه الحكومة أنه بعيد جداً عن فلسفة الحكم الذاتي. حيث طالب مشروع الأكراد بإدخال مناطق جديدة في إطار الحكم الذاتي، من بينها منطقة كركوك النفطية، وبعض المناطق الأخرى، التي لا يشكل فيها الأكراد أغلبية. وكان رفض الحكومة من منطلق إن "كردستان وحدة إدارية، لها شخصية معنوية، تتمتع بالحكم الذاتي، في إطار الوحدة، القانونية والسياسية والاقتصادية، للعراق "الموحَّد". بينما كان المشروع الكردي يطالب بنظام أقرب إلى الوزارات المستقلة، مما يؤدي إلى نشوء كيان كردي منفصل عن العراق (شحادة، 228:1993).

وبحلول عام 1974 وهو العام الذي يطبق فيه الحكم الذاتي، وفقاً لبيان 11 مارس 1970، عقدت أول جلسة مباحثات، حول مشروع الحكم الذاتي، في 16 يناير 1974، بين ممثلي الجبهة الوطنية في العراق وممثلي الحزب الكردستاني. وكان صدام حسين رئيسا لوفد الجبهة الوطنية . وكان من الواضح منذ بداية المباحثات، إن اتجاه كل جانب مختلف عن اتجاه الجانب الآخر. فبينما كان وفد الجبهة متمسكاً بما جاء في بيان 11 مارس، والقرارات التالية المنفذة لبنوده، كان رأي الحزب الكردستاني، إن الظروف تغيرت، في خلال أربعة سنوات كاملة، مرت على إصدار هذا البيان، ولا بدّ من مراعاة المتغيرات. وأدت الاختلافات في المباحثات إلى مقاطعة الوفد الكردي الاجتماعات. عندئذٍ قرر وفد الجبهة إن يشرع قانون الحكم الذاتي في موعده المحدد 11 مارس 1974، (ملحق رقم 3 يتضمن قانون الحكم الذاتي لاقليم شمال العراق 1970) بعد مرور السنوات الأربع المنصوص عليها كمرحلة انتقالية للبيان وسارت الحكومة في إجراءاتها، لتنفيذ بيان مارس 1970 (الليلي، 223:1992). ساءت علاقات الحكومة العراقية مع الزعيم الكردي الملا مصطفي البارزاني وخاصة عندما أعلن البارزاني رسمياً حق الأكراد في نفط كركوك. واعتبرت الحكومة العراقية إصرار الأكراد بشأن كردية كركوك كإعلان حرب. وقررت الحكومة بأنها لن تتفاوض بعد ذلك مع الملا مصطفي البارزاني بل ستستأصله هو وجماعته. بحلول أغسطس 1974، بلغت الحرب الكردية ــ الحكومية مستوى، لم تبلغه من قبْل، سواء من جهة اتساع المسرح، أو ضراوة القتال، أو أنواع الأسلحة لدى الطرفين. وقد كان لشاه إيران دوراً كبيراً في إمداد الأكراد بكل ما يحتاجون إليه من أسلحة. كذلك، استقبال إيران، الفارّين من القتال الضاري في منطقة كردستان، وأصبح القتال بحدّته هذه عبئاً ثقيلاً على الأكراد والعراقيين والإيرانيين، في وقت واحد. أدت وسائل الدعاية الغربية إلى اتساع نشاط الإعلام، في نقل صور القتال، ودفع الرأي

العام، الإقليمي والعالمي إلى مشاهدة حرب بالوكالة بين أطراف شعب واحد. ودفع ذلك بعض القيادات العربية إلى إيجاد حل لهذه المشكلة.

في تلك الأثناء كانت بغداد تندفع بخطوات سريعة نحو موسكو وكان الإسرائيليون يلحون على الكرد ضرورة إشغال القوات العراقية في صراعات داخلية بهدف تخفيف الضغط على جبهتهم مع سوريا ولغرض إخماد الصراع المسلح للأكراد أجبرت القيادة العراقية على توقيع اتفاقية الجزائر على هامش مؤتمر أوبك والقبول بنقطة خط القعر في شط العرب كحدود رسمية بين العراق و إيران (وكان هذا تراجعا عن مذكرة عام 1969 حيث أبلغ العراق الحكومة الإيرانية إن شط العرب كاملة هي مياه عراقية ولم تعترف بفكرة خط القعر). وكانت هذه الاتفاقية كفيلة بسحب دعم الشاه للحركة الكردية التي انهارت تماماً في عام 1975 وانتهى المطاف بالبارزاني إلى الولايات المتحدة الأمريكية حيث توفي فيها عام 1979 في مستشفي جورج واشنطن، في نفس الوقت اي فبراير 1979 سقط نظام الشاه في إيران وتولى خميني السلطة والذي بدأ بالتحرش في العراق منذ اليوم الأول تحت نظرية تصدير الثورة الإسلامية، وفي يوليو 1979 أيضاً شهد العراق تنازل الرئيس احمد حسن البكر عن السلطة ورئاسة الحزب والدولة إلى نائبه صدام حسين لتبدأ مرحلة جديدة من حكم حزب البعث (بدر الدين، 19:1987). .

ويرى الباحث انه لو القينا نظرة سريعة على متغيرات هذه المرحلة لوجدنا إن إجراءات تأميم النفط العراقي مع تصاعد أسعاره مطردا جعل منطقة كركوك ذات ميزة اقتصادية وإستراتيجية تغري الإطراف المتصارعة، بالوقت نفسه نجد تصاعد الرغبة الإيرانية في سرعة إنهاء مشكلة شط العرب في مصلحتها، بالإضافة إلى انتقام شركات النفط وحكوماتها من حكومة العراق بخلق مشاكل كبيرة لها بسبب قيامها بتأميم النفط العراقي.

2 – صدام حسين و الأكراد(1979 – 1991) في 16 يوليو 1979 أعلن الرئيس احمد حسن البكر وبشكل مفاجئ تنازله عن الحكم ورئاسة الحزب والدولة إلى نائبه صدام حسين ليتولى الأخير مسؤولية القيادة. وكانت فترة حكمه مواصلة لنفس المبادئ والسياسة التي خطتها ثورة يوليو 1968 ومكملة لسلفه السابق الرئيس احمد حسن البكر. وبدأ الرئيس أكثر تمسكاً بالانجازات التي تحققت في شمال العراق، وأعطى اهتمام لمنطقة الحكم الذاتي حتى وصل الأمر قيامه بزيارات إلى المنطقة مرتدياً الملابس الشعبية الكردية، وشهدت المنطقة كما لاحظنا تطوراً واستقراراً ملموساً إلى إن بدأت الحرب العراقية الإيرانية في سبتمبر 1980 ليدخل العراق مرحلة تاريخية جديدة استنزفت ماله وأمنه ورجاله وأغلب منجزاته. وخلال تلك الفترة حتى قبيل نشوب الحرب العراقية الإيرانية 1980 بدا الأمر كما لو كانت الحكومة العراقية قد توصلت إلى حل نهائي للمشكلة الكردية. لكن إثر قيام الحرب العراقية الإيرانية

سنحت الفرصة ثانية للحزب الديمقراطي الكردستاني لكي يحمل السلاح مرة أخرى، غير إن هذا الحزب كان قد تعرض لانشقاقات كثيرة أضعفته، وكذلك فعلت وفاة الملا مصطفي البرزاني (1979). كما ظهرت على الساحة أحزاب كردية أخرى مناوئة لعل من أهمها هو الاتحاد الوطني الكردستاني برئاسة جلال الطالباني (تأسس 1975). كما نشطت الأحزاب الدينية الكردية التي لاقت دعماً خارجياً واستجابة لدى الأكراد الذين عرف عنهم عبر التاريخ تمسكهم الشديد بالدين الإسلامي الحنيف، ولا شك إن إيران حاولت تحريك الأكراد في مصلحتها، ولكن إجراءات الأمن الشديدة في المنطقة الكردية لم تمكن إيران (الخميني) من تنفيذ ما نفّذه شاه إيران، في أوائل السبعينيات(محمد،1999:ص98).

كانت الحرب العراقية – الإيرانية حرباً نظامية وكذلك شبه نظامية، تمتد على جبهة مواجهة أكثر من ألف كم. ومع ذلك، استغلت إيران منطقة حاج عمران الكردية، في جعلها، لفترات طويلة جيباً عراقياً محتلاً من قِبل القوات الإيرانية. وكانت قد أُحتلَّتْ عبْر تجنيد بعض العناصر الكردية الموالية لإيران، نظراً إلى الصعوبات التي تمثلها هذه المنطقة، بالنسبة إلى أي قوات تحاول استعادة السيطرة عليها. كما أمعن العراق في الدعاية المضادّة لقصف إيران منطقة "مندلي"، وهي منطقة حدودية، يسكنها أكراد شيعة، بهدف تأليب الأكراد والشيعة معاً، على إيران. باستثناء ذلك، ومعه بعض التحركات السياسية الكردية المعارضة، فإن الأكراد لم يكن لهم تأثير يذكر في مسار الحرب العراقية – الإيرانية سوى استخدامهم كأداة من قِبل أحد الطرفين المتحاربين، ضد الطرف الآخر. ومنذ بدء الحرب العراقية الإيرانية وإلغاء اتفاقية الجزائر في عام 1980. عملت إيران بالتنسيق مع سوريا لإقامة تحالف مع الأحزاب الكردية المعارضة بقيادة طالباني في عام 1981، كما سعت إيران للتحالف مع مسعود البرزاني (نجل الملا مصطفي الذي أصبح خليفته) استجابة لوعود إيران بدعمه في شن هجمات ضد الحكومة العراقية . ومن أجل تجنب مثل هذه الهجمات قامت الحكومة العراقية بانتهاج سياسة لتهدئة الوضع والعمل على استغلال التنافس بين القيادات الكردية، إضافة إلى توجهها نحو تركيا لتوقيع اتفاق أمني عام 1984 للمطاردة الحثيثة بين تركيا والعراق لتامين الحدود الشمالية (مهنا،1999:101).

عمّقت الحرب العراقية – الإيرانية هوة الخلاف بين الحزبَين الرئيسيَّين في كردستان. فاتجه الحزب الديمقراطي الكردستاني، بقيادة مسعود البارزاني والذي خلف والده الملا مصطفي البرزاني نحو إيران إلى درجة إعلان تحالف بينهما، عام 1983، وحاول البارزاني من أجْله توحيد جهود الأكراد في شمالي العراق، للضغط على الحكومة العراقية وإجبارها على تقديم تنازلات للأكراد. بينما اتخذ حزب الاتحاد الوطني الكردستاني، بقيادة جلال الطالباني موقفاً مغايراً، ففتح قنوات اتصال مع الحكومة العراقية بل إن الحكومة العراقية،

استغلت هذا التقارب في تشجيع الطالباني على إثارة أكراد إيران، بقيادة عبدالرحمن قاسملو، ضد حكم آيات الله في إيران استنزافاً للجهود الإيرانية من الداخل. وعموماً، فإن كلا الحزبين قد فشلا في تحالفاتهما (عيسى، 225:1992).

تحسن الأداء العسكري للعراق في نهاية الحرب، حيث أتاح للحكومة العراقية إمكانية تحريك قوات عسكرية تجاه الشمال، وكان الرد الحكومي العراقي قاسياً في الفترة الأخيرة للحرب جعلها تصمم على إنهاء المشكلة من جذورها، باستخدام القوة العسكرية بما في ذلك "الغازات الكيماوية" ضد القوات الإيرانية وحلفائهم الأكراد في مناطق كردية جبلية وعرة في "حلبجة". وثارت وقتها ردود فعل دولية عنيفة، "لم تخرج عن حدود الإدانة الأدبية". وقد واجهت الحكومة العراقية ذلك بنفي استخدام الغازات الحربية.

بانتهاء الحرب بين إيران والعراق، في أغسطس عام 1988، برزت ردود فعل ما بعد الحرب والتي تتخذ غالباً صورة تصفية حسابات، أو محاولة تحقيق مطالب مؤجلة. إلا أن الحكومة العراقية قامت بالاستمرار بعمليات الأنفال وحتى عام 1989 حينما أعلنت الحكومة عن إجراء انتخابات برلمانية بمنطقة كردستان العراق للحكم الذاتي. وطغى على هذه القضية، تسارع المواقف السياسية في المنطقة، التي امتزجت باحتفالات العراق بالنصر في حربه على إيران إلى الصراع مع القوى الغربية بحجة امتلاك العراق لأسلحة غير مسموح بها. وبعد اقل من عامين فقط، احتل العراق الكويت ودخل في حرب طاحنة مع ثلاثة وثلاثون دولة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، أدت إلى تدهور أوضاعه وحصاره وتغيير وجْه المنطقة.

ويرى الباحث إن الحركة الكردية في هذه المرحلة لم تخفي وقوفها مع الأجنبي ضد حكومتها ووطنها العراق من اجل تحقيق مطامعها، وهذا لا ينسجم مع القيم الوطنية المتعارف عليها خصوصا وان العراق كان يخوض حربا ضروس ضد اكبر جيش في المنطقة. كذلك فإن العراق هو الدولة الوحيدة في دول المنطقة التي تعترف بالوجود القومي الكردي، وإن الدساتير والتشريعات تعترف جميعها بحقوق هذا الشعب الذي يشكل خمس الشعب العراقي.

ثانيا :جمهورية ما بعد احتلال الكويت (1992 – 2003) : خرج العراق منتصراً في حربه مع إيران ومسيطراً على أوضاعه الداخلية في العراق، لكنه بدأ يواجه هجمة غربية غير مسبوقة، زادها سعيرا حينما اتخذ الرئيس صدام حسين قرارا باحتلال الكويت بتاريخ 2 آب 1982 ومنذ ذلك التاريخ تعرض العراق إلى أبشع القرارات التي سمحت بتنفيذ الحصار الاقتصادي عليه بموجب القرار الدولي 662 بتاريخ 6 أغسطس 1990 وسمحت بالعدوان العسكري عليه في 1990/1/17. وأدت إلى إضعاف السلطة المركزية للعراق والقوات المسلحة العراقية وتشجيع الأحزاب الكردية المعارضة لحمل السلاح مرة أخرى. ففي عام 1991 وإثر الضربة العسكرية المدمرة التي وجهت للعراق، شهد العراق فترة من عدم

الاستقرار فقدت فيها السلطة المركزية السيطرة على أجزاء من البلاد لفترة وجيزة. وبتواتر متصاعد استغل الأكراد غزو العراق للكويت وأعلنوا عصيانهم على النظام الحاكم و شهدت في اذار 1991 مدن السليمانية واربيل ودهوك وكركوك موجات عنف شديدة بين البيشمركة لكلا الحزبين من جهة وبين الحكومة العراقية وتمكنوا من حرق كافة المؤسسات والدوائر الحكومية والمستشفيات و بعد إن قتلوا الكثير من أبناء الشعب العراقي قمحة،1996:138).

ومن جديد استخدم الغرب ورقة الأكراد مرة أخرى للضغط على الحكومة العراقية، اذ تقدمت هذه الدول بقيادة أمريكا إلى مجلس الأمن بمشروع لاستصدار القرار 688 في 5 نيسان 1991 بتشكيل قوة بحجة توفير الحماية للأكراد، وتكونت هذه القوة من وحدات أمريكية وبريطانية وفرنسية وتحدد لها ثلاثة أشهر لتنفيذ مهمتها، وانسحبت بنهاية تموز 1991 تاركة مجموعة من المراقبين الدوليين. غير إن انسحاب الجيش العراقي من الكويت مكّن الحكومة العراقية من السيطرة على منطقة كردستان، ثم وجد الأكراد العراقيون أنفسهم في ظروف معيشية بالغة السوء في أعقاب سحق التمرد الذي أعاد مسألة الحكم الذاتي . مما دعاهم إلى اللجوء للتفاوض مع الحكومة العراقية في أعقاب اضطرابات آذار ونيسان 1991، وذلك بهدف التوصل إلى صيغة جديدة للحكم الذاتي الصادر في مطلع السبعينات. وفعلا فتح حوار مع الحزبين المذكورين في منتصف عام 1991 وبدأت جولة من المحادثات المطولة واستمرت حتى أغسطس/آب من نفس العام، ونظراً لتعثر المفاوضات اتجه الأكراد إلى محاولة الحصول على درجة أكبر من الحكم الذاتي، وعليه قامت الحكومة العراقية بإنجاز مشروع جديد بصيغة جديدة غير موقعة لقانون الحكم الذاتي لمنطقة كردستان في 1991/5/28، مكون من خمسة أبواب و28 مادة مستندين إلى البيان التاريخي الصادر عن مجلس قيادة الثورة في الحادي عشر من مارس (1970) الذي وضع الأسس السلمية لمعالجة المسألة الكردية على أساس الوحدة الوطنية والأخوة التاريخية بين العرب والأكراد ومن أجل تطوير وتعزيز تجربة الحكم الذاتي التي تمثلت في القانون رقم (33) لسنة 1974، وفعلا تم الإعلان عن توصل الطرفين إلى اتفاق متكامل، وتحدثت الحكومة وكل من البرزاني والطالباني عن قرب توقيع اتفاق شامل، إلا إن الأحزاب الكردية انسحبت وظل الاتفاق معلقاً (عيسى، 221:1992) . وعلى الرغم من إن أيا من الأطراف لم يعلن عن السبب في عدم توقيع الاتفاق، إلا إن جميع الدلائل تشير إلى إن هناك سببين لذلك:

الأول: يتعلق بالاختلاف حول مضمون الاتفاق، فالحزبين الكرديين يؤكدان من طرفهما إن هناك مشكلتين رئيسيتين ظلتا عالقتين هي مشكلة تتمثل بتحديد المنطقة الكردية. حيث طالب الأكراد بضم منطقة كركوك الغنية بالنفط بأكملها إلى المنطقة الكردية، في حين إن السلطة المركزية تقول إن هذه المنطقة تضم أعراقاً مختلفة ففيها التركماني والكردي

والعربي، وإن الحل المقبول هو إلحاق المناطق الكردية فقط إلى منطقة الحكم الـذاتي. وكذلك مشكلة تتعلق بنوع العلاقة ما بين السلطة المركزية والمنطقة الكردية. ففي الوقت الذي تصر فيه السلطة المركزية على إن الحكم الذاتي هو الحل المقبول لـديها، فـإن الأحزاب الكردية طرحت الحكم الذاتي الموسع وتطورت في الأمر إلى حد الوصـول بالمطالبة بالحل الفدرالي وأصرت عليه على أساس إن إقامة دولة فدرالية تضم إقليمـا كرديا هو الحل الذي لا يمكن التنازل عنه (سعداوي،1999: 110).

الثاني: الأهم والحقيقي والذي ومنع التوصل إلى اتفاق فإنه يتمثل بمعارضة الولايات المتحدة له، حيث قامت بتحذير منع الحزبين الكرديين من توقيع الاتفاق مع الحكومة العراقيـة، ولقد بررت ذلك على أساس أنها تعمل على تغيير النظام عن طريق إضعافه، وأن مثل هذا الاتفاق سيعطي النظام في العراق قوة ودعماً كبيرين.

ارتأت الحكومة العراقية سحب القوات المسلحة والإدارة العراقية من منطقة كردستان العراق بسبب أما اتفاقية الانسحاب ووقف الحرب التي وقعت مع أمريكا وحلفائها أو الـشعور بأن هناك محاولة لجر القوات المسلحة إلى معركة جديدة لتدمير ما تبقى منها. لكنها وفي نفس الوقت استمرت بتقديم المساعدات الغذائية والصحية والتعليمية للمنطقة رغم ظروف الحصار. بعدها قامت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وبدون اللجوء إلى الأمـم المتحـدة بـإعلان منطقتي شمالي خط 32 وجنوبي خط 37 كمناطق محمية من قبلها ومنع الطيران العراقي من التحليق فوقها. وهكذا أصبحت كل من أربيل والسليمانية ودهوك مناطق خارج إدارة الـسلطة المركزية، ومناطق نفوذ لأطراف إقليمية ودولية مختلفة. فبالإضافة إلى الولايـات المتحـدة وبريطانيا دخلت تركيا وإيران وإسرائيل بنفوذهم إلى المنطقة (سعيد، 221:1996). وأصبح واضحاً إن الحزبين الكرديين الرئيسين في المنطقة، الحزب الديمقراطي الكردسـتاني الـذي يترأسه السيد مسعود البرزاني، والاتحاد الوطني الكردستاني الـذي يترأسـه الـسيد جـلال الطالباني، قد امتلكا فرصة غير مسبوقة للتصرف في المنطقة. وبالفعل فلقد قام كـل حـزب بالسيطرة على منطقة من مناطق كردستان. وبصورة عامة فـإن نفـوذ الاتحـاد الـوطني الكردستاني كان كبيراً في منطقة السليمانية وجزء من منطقة أربيل المحاذي لها. في حين إن الحزب الديمقراطي الكردستاني كان يتمتع بنفوذ كبير في الجزء الأكبر مـن منطقـة أربيـل ودهوك.

بتاريخ 9 أيلول 1992 أعلن مسعود البرزاني رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني عن موت اتفاقية الحكم الذاتي التي وقعها أكراد العراق مع صدام حسين بعد إن أجرى الأكراد الانتخابات التشريعية في كردستان بتاريخ 19 مايو 1992. وهكذا استمرت منطقة كردستان العراق بعيدة عن السلطة المركزية. وفي ظل العداء التاريخي بين قادة الحـزبين، و جـرت

الانتخابات التي قيل إنها أعطت كل حزب نسبة 50% من الأصوات. ولو إن مصادر غير رسمية أكدت إن الحزب الديمقراطي الكردستاني كان قد حصل على أكثر من هذه النسبة وكنتيجة لهذه الانتخابات تم تشكيل إدارة جديدة حملت في داخلها بذور الخلاف ما بين الطرفين حيث تم اقتسام جميع المناصب مناصفة فكل وزير من حزب له نائب من الحزب الآخر، وهكذا المناصب نزولاً.

وبالفعل فلقد شهدت المنطقة الكردية للفترة من 1992 وحتى عام 1996 فترات من الخلاف والاقتتال الدامي بين الحزبين الكرديين حيث تصاعدت الخلافات بين الحزبين إلى إن اندلع القتال بين مقاتلي الحزبين في أواخر شهر آذار من عام 1994، واستخدم الطرفان كل ما تيسر لهما من الأسلحة في القتال الذي دفع ثمنه الشعب الكردي المنكوب حيث قتل الألوف من أبنائه ودمرت المدن والقرى، وأتت الحرب بين الحزبين الكرديين على البقية الباقية من الاقتصاد المدمر أصلاً بسبب الحروب السابقة (قمحة، 1996:136).

وفي 12 تشرين الأول 1996 بدت الحرب أشد عنفاً وفتكاً بالأرواح، وتدميراً للممتلكات من مسلسل القتال الكردي – الكردي بين الحزبين شملت مدن السليمانية وكوسنجق وجمجمال وبلدات أخرى، واستخدم الطرفان كل الأسلحة المتاحة، منزلة أفدح الخسائر بالأرواح والممتلكات، ليس بين صفوف المتقاتلين وحسب، بل بين صفوف المدنيين . هذا الوضع دفع مسعود البرزاني إلى طلب المساعدة من السلطة المركزية العراقية وذلك من خلال إرسال رسالة خطية إلى الرئيس العراقي صدام حسين يطلب منه إرسال قوات عسكرية لمواجهة هجوم الاتحاد الوطني الكردستاني المدعوم من إيران، إذ سرعان ما لبي طلبه ودخل الجيش العراقي واستولى في آب 1996 وخلال ساعات معدودة على مدينة أربيل عاصمة الإقليم الكردي. وقد بررت الحكومة العراقية العمل هذا بأنه كان ضرورياً لمنع عملية تآمرية كبيرة كانت تستهدف العراق كله. بعد انسحاب القوات العراقية وبعد فترة من الاقتتال ما بين الحزبين تمكن الحزب الديمقراطي الكردستاني برئاسة البرزاني من السيطرة على جميع المناطق الكردية في حين لجأ الطالباني وأتباعه إلى إيران(Proxy1996:P48. ثم عاودوا الهجوم واستعادوا منطقة السليمانية واستقروا فيها. وهكذا فإن منطقة كردستان ومنذ عام 1997 أصبحت منقسمة إلى قسمين:

القسم الأول: يمثل محافظة السليمانية والتي تعتبر منطقة إدارة وتواجد الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال طالباني.

القسم الثاني: منطقتا أربيل ودهوك واللتان تعتبران منطقتي تواجد وإدارة الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود برزاني.

في ظل هذه الظروف غير الاعتيادية شهدت منطقة كردستان العراق و بغياب سلطة الحكومة العراقية، تطورات كثيرة لعل أهمها وأخطرها الاجتياح التركي المتعدد للمنطقة بحجة ملاحقة أتباع حزب العمال الكردستاني التركي (حزب أوجلان). هذه الاجتياحات نتج عنها تدمير إضافي للمنطقة بالإضافة إلى إقامة مناطق نفوذ تركية فيها. ثم قامت إيران بمد نفوذها في المناطق المجاورة لها عن طريق تشجيع الأحزاب الدينية هناك. هذا بالإضافة للنفوذين الأميركي والبريطاني المتعاظم والذي يحاول باستمرار إلى تعزيز سيطرتهما هناك، كما إن محاولات أطراف أخرى كإسرائيل وبعض الدول العربية التي تختلف مع السياسة العراقية وطموحات الثابتة والرامية إلى إضعاف العراق الرافض لوجودها لم تعد خافية(قمحة، 136:1996). بعد الأحداث الدامية التي وقعت في أربيل نشطت قيادات أحزاب الجبهة الكردستانية للسعي لجمع القيادتين الكرديتين من أجل التوصل إلى حل لخلافاتهما، ودخلت الولايات المتحدة على الخط، بما تملكه من تأثير قوي على الطرفين، في سعيها للجمع البارزاني والطالباني في واشنطن من أجل تحقيق المصالحة بينهما. فقد دعت واشنطن القيادتين إلى الحضور في الولايات المتحدة لبحث الخلافات بين الطرفين، وإيجاد السبل الكفيلة لتجاوزها، وبالفعل تم اللقاء بين الطرفين وأجرت المباحثات حول السبل الكفيلة بعودة العلاقات الطبيعية بينهما، وعودة الأمن والسلام في كردستان بحضور (ديفيد وليش) مساعد وزيرة الخارجية (مادلين أولبرايت) آنذاك حيث تم التوصل إلى عقد (اتفاقية واشنطن) في 17 أيلول 1998 التي وقعها السيدان مسعود البارزاني وجلال الطالباني، والتي دعيت باتفاقية المصالحة والسلام (أبو زيد، 185:2007). وقد تضمنت الاتفاقية البنود التالية:

- إدانة الاقتتال في كردستان والحيلولة دون عودته من جديد.
- إقامة حكومة موحدة على أساس نتائج الانتخابات لعام 1992.
- توحيد الإدارتين مع بعضهما وإجراء انتخابات جديدة.
- استرجاع الإيرادات الجمركية إلى خزينة حكومة الإقليم الموحدة.

وهكذا عاشت هذه الأقلية عصرها الذهبي في نهاية التسعينات تحت حماية منطقة حظر الطيران التي راقبتها الولايات المتحدة وبريطانيا. وفي نفس الوقت كانت تحصل على مساعدات ودعم الرئيس صدام حسين انطلاقا من نظرته الوطنية ووعوده السابقة لهم كأبناء الشعب العراقي. وقبيل الغزو الأمريكي للعراق في مارس 2003 نحى الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني خلافاتهما جانبا لإنشاء قيادة مشتركة برئاسة زعيميهما جلال طالباني ومسعود بارزاني، وكان للأكراد دور رئيس في احتلال العراق من خلال قوات البشمركة الكردية ومن خلال التعاون الوثيق مع القوات الأميركية قبل احتلال بغداد. ولم تشارك قوات البشمركة الكردية في الأيام الأولى للحرب الأميركية على العراق

التي بدأت في 20 مارس 2003، ولم تكن الجبهة الشمالية العراقية في مجملها ساحة للقتـــال كما كان الحال في الجبهة الجنوبية خاصة بعد إن رفض البرلمان التركـــي الـــسماح للقـــوات الأميركية بالعبور إلى العراق من أراضيه، إلا إن المقاتلين الكرد قاموا برفقة وحـــدات مـــن القوات الأميركية والضغط العسكري على القوات العراقية في مدينة الموصل الـــشمالية فـــي أواخر أيام الحرب عشية احتلال بغداد، كما أنهم قدموا قبل ذلـــك دعمـــا لوجـــستيا للقـــوات الأميركية لاسيما بعض طواقم القوات الخاصة الأميركية وعناصر الاستخبارات التي تـــسللت إلى تلك المنطقة لتمهد البيئة وتساعد في عملية غزو العراق، وقد عين الاثنان لاحقا في مجلس الحكم العراقي بالإضافة إلى ثلاثة أعضاء آخرين من الأكراد (سعداوي،1999 : 113).

ويرى الباحث إن العراق هو الدولة الوحيدة في دول المنطقة التي اعترفت بـــالوجود القومي الكردي، وأن الدساتير والتشريعات العراقية تعترف جميعها بحقوق هذا الشعب، لكنهم وجدوا ضالتهم بالتعاون مع الأجنبي من اجل مصالحهم الضيقة ضد وحـــدة بلـــدهم إلـــى إن ساهموا بقوا في تسهيل مهمة احتلال العراق من قبل القوات العسكرية الأمريكية وإسقاط حكم صدام حسين لتبدأ مرحلة جديدة من مراحل تاريخ العراق هي الأسوأ في عصره الحديث.

ومن خلال ما سبق يمكننا أن نبين وبالمقارنة ما كان عليه الكرد خلال الفترة الواقعة من عام (1958 – 1900) وكان كالتالي:

لقد استيقظ الكرد على الانقلاب الذي قام به عبد الكريم قاسم فاستمالهم ودعموا موقفه وذلك لتبادل المصالح بين الطرفين، فعبد الكريم قاسم كان بحاجة إلى دعم الكرد ضد خصومه السياسيين في حين كان الكرد يطمعون إلى اعتراف قاسم بالحزب الكردستاني، لـــذلك كانـــت الثورات الكردية ضد النظام في بدايتها قليلة الظهور، إلا أن الأمر اختلف أواخر عهد قاســـم فانفرط بينهما وثاق التعاهد، حتى جاء عهد الأخوين عبد السلام وعبد الرحمن، وكان الأكراد عندها يتطلعون لكسب المواقف لعلهم يستفيدون من العهد الجديد فكانت المباحثات على أشدها بين الطرفين، ولكن الامر بقي على ما هو عليه موقف تحسب والنظر لاقتناص الفرص. فـــي حين نجد في عهد البعثيين أحمد حسن البكر وزملاؤه كان أكثر جدية في حل المشكلة الكردية وكان قانون الحكم الذاتي لإقليم شمال العراق (الملحق رقم 3)، أعطى الكرد ما لم يعطيه أي حكم سبق.

لذا يمكننا القول أن الكرد في العهد الملكي كانت جلـــى ثـــوراتهم ضـــد المـــستعمر البريطاني، وفي عهد الجمهوريين انقلب الأمر فأصبحت الثورات موجهة للنظام العراقي لكي تجبره على تحقيق آمال الكرد والقائمة على استقلال منطقة كردستان، وفـــي أواخـــر عهـــد الجمهورية الثالثة (جمهورية البعثيين) وقف الأكراد مع الغزاة الأمريكان وذلك طمعاً بتحقيـــق ما انتظروا تحقيقه وهو مساعدتهم في بناء الدولة، وبقي الأمر كذلك حتى احتلال العراق عام

2003 فأخذوا يطمعون أكثر، وأصبحت مطالبهم قريبة المنال كيف لا وقد اعتلـــى كرســـي رئاسة الجمهورية كردي، واستلم أقوى وأهم حقيبة وزارة كردي أيضاً، وأصـــبحت مـــساحة الحرية للأكراد في إقليم كردستان أكثر.

الفصل الخامس

الخاتمة

ان أكثر الدراسات تؤكد ان الأقليات تلعب دوراً كبيراً في الأستقرار في الدول القومية، فقد تكون عامل يؤدي إلى الأستقرار أو اضطرابات داخل الدولة، وتتفاوت درجات التأثير تبعاً لمكانة الأقلية من حيث الموقع الجغرافي التي تعيش عليه، ومكان الموقع الجغرافي بالنسبة لموقع الدولة، وعدد الأقلية من ناحية السكان، ودرجة الوعي بين سكان الأقلية، ومدى الأنسجام بين أفرادها، والأهداف المشتركة ومدى اقتناع أكثرية الأقلية بها.

واما في مجال الحديث عن الأقلية الكردية فهي أقلية بالنسبة لعدد سكان العراق، ولكن لها امتدادات خارجة حيث أن موطن هذه الأقلية مقسم بين عدة كيانات سياسية هي: ايران، تركيا، سوريا، العراق والأتحاد السوفييتي السابق، الأمر الذي يؤدي إلى تجزئة الحس السياسي والوعي والأدراك الكردي، إن هذه الأقلية تلعب دوراً هاماً على صعيد الحياة التركية السياسية بدور هام، وعلى صعيد الدولة القومية العراقية حيث يسود العراق جواً مضطرباً في أكثر أوقات السنة والسبب أن الأقلية الكردية لا يستند موقفها على حال واحدة بل عدة أحوال. وهذا نتيجة الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تهب على الأقلية الكردية فضلاً عن التأثيرات والتداخلات الخارجية الأقليمية منها والدولية. إن الأطماع الخارجية في منطقة كردستان ادت إلى توظيف الورقة الكردية لصالح مصالح الدول الطامعة في منطقة كردستان العراق.

أضف إلى ان انقسام الأكراد إلى عدة أحزاب مختلفة في التوجهات والاهداف التي تحكمها العصبية، لهذا القائد أو ذاك أدى بالأقلية الكردية لتكون لعبة حقيقية بيد أطراف لا ترى ضرورة بإقامة دولة مستقلة للأكراد، أضف ان قيام مثل هذه الدولة يؤدي إلى وجود حساسية سياسية للدول التي تقتسم منطقة كردستان سياسياً، وان قيام مثل هذه الدولة يؤدي إلى تطلع الأكراد الذين يعيشون بالكيانات السياسية غيرالعراق إلى هذه الدولة، ومن ثم وربما تظهر محاولات للتمرد على تلك الكيانات رغبة بالأنضمام إلى دولة تجمع بني جنسهم.

إن هذه الدراسة قامت على فرضية مفادها: أن الأقليات تلعب دوراً كبيراً في عدم استقرار الدولة القومية، ومنها الأقلية الكردية في دولة العراق، كما ان الدراسة ذهبت إلى تأكيد صحة الفرضية أو أثبات خطأها، واما من جهة التحقق من الفرضية فإن الدراسة جاءت مؤكدة لصحة الفرضية تلك، وذلك ان اكراد العراق فعلاً يلعبون دوراً هاماً وبارزاً في عدم استقرار دولة العراق.

أولاً: التأكد من الفرضية: ما ذهبنا إليه في الوصول إلى صحة الفرضية ما يلي:

1- ان الأكراد منذ احتلال البريطانيين العراق عام 1918، ولغاية احتلال الامريكان عام2003، والشغل الشاغل العراقي الأقلية الكردية التي لا تنفك عن اثارة الأضطرابات والعبث في استقرار دولة العراق.

2- ان الحراك الثوري الكردي دفع صانع القرار إلى اتخاذ عدة سياسات اتجاه الأقلية الكردية، منها سياسة المهادنة، وتلبية المطالب، وسياسة العسكر ودفعهم لقتال الأكراد، وسياسة المفاوضات والتوصل إلى حلول وغيرها، وهذا يعني ان الأكراد قد استحوذوا على مساحة واسعة في عقلية صانع القرار العراقي.

3- ان صانع القرار العراقي كثيراً ما كان يلجأ إلى دول الجوار، وعقد اتفاقيات معها، وذلك للحيلولة دون دعم هذه الدول للأكراد، وهذا يمثل بمثابة قطع خط الرجعة على الأكراد حتى لا يقوموا بثوراتهم او فشلها عند القيام بها.

4- ان صانع القرار العراقي ذهب إلى ابعد نقطة في سبيل استرضاء الأقلية الكردية، وتشير في هذا المقام إلى اتفاق الحكم الذاتي لأقليم شمال العراق عام1970.

إن ما سبق جعلت الباحث يستقرؤها بموضوعية كاملة، الامر الذي أدى به إلى الخروج بنتيجة لا تقبل الشك والقائمة على صحة فرضية الدراسة المشار إليها في المقدمة.

إن هذه الدراسة افضت إلى العديد من الأستنتاجات والتي بدورها استوجبت العديد من التوصيات، ويمكننا إبرازها على النحو التالي:

ثانياً: الاستنتاجات: لقد توصل الباحث من خلال هذه الدراسة الى عدة استنتاجات و سنبينها وفق المحاور الثلاثة التالية هي:

❖ **المحور المحلي:**

1- ان المسيرة السياسية لبناء الدولة العر اقية لم تعالج مشكلة الاقلية الكردية منذ البداية، الأمر الذي جعل من المشكلة الكردية، اكثر تعقيداً كلما مر الزمان وتنعكس سلبياً على استقرار العراق.

2- ان الاستقرار في العراق في العهد الملكي كان أكثر وضوحاً وثباتاً منه عهد الجمهوريات وخصوصاً، ان الأكراد زادت ثوراتهم في عهد الجمهوريات وخاصة بعد اكتشاف الثروة النفطية في مناطق سكناهم.

3- أن العهود الجمهورية بعد إنقلاب عام1958على الملكية، لم تستطع هي الأخرى من الوصول إلى حلول للأقلية الكردية، وهذا نابع من كثرة الأطراف اللاعبة على الساحة الكردية الأمر الذي انعكس بدوره على عدم استقرار العراق.

4- ان التوجهات الكردية الرامية إلى قيام كيان سياسي كردي يجمع الأكراد، بقيت على الدوام تؤجج الحراك الكردي وتدفعه نحو القيام بالثورات التي تقلق مضاجع الأستقرار في العراق.

5- ان عوامل الجغرافيا بشقيها الطبيعية والديمغرافية كانت ولاتزال مبعث عدم استقرار للعراق، بسب الحراك الثوري الكردي، فمبعث الجغرافيا الطبيعية الخيرات في اقليم كردستان، ومبعث الجغرافيا الديمغرافية اختلاف التوجهات الكردية وتقاطعها، وهي ماضية- اعني الأقلية الكردية- لتحقيق هدفها القائم على ضرورة قيام كيان سياسي كردي يجمع شمل الاكراد في دولة واحدة.

6- ان الحساسية بين الأقليات في العراق تلك القائمة على المذهبية والعرقية تُولد أحياناً العنف والمظاهرات والتي تؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي.

7- ان ردة الفعل الحكومي العراقي يتراوح بين القوة واللين في كثير من الاحيان، وهذا يحكم الحراك الكردي ودرجة تأثيره على استقرار العراق.

8- ان الاقلية الكردية أصبح لها شان كبير في على الصعيد الرسمي العراقي، لانها اليوم حققت ما لم تحققه على طول مسيرتها السياسية والثورية الماضية، نتيجة التدخلات الأجنبية بشأن الدولة القومية العراقية، ودعم الأجنبي للأقلية الكردية وذلك لتضمن مساعدة الأقلية في تحقيق أهداف الأجنبي في الدولة العراقية.

9- كلما ضعفت الدولة العراقية نتيجة الحصار الاقتصادي والاحتلال والحروب وغيرها، تخف قبضة الدولة العراقية على الاكراد، وكلما خفت القبضة كان مسايرة الاقلية الكردية من قبل الدولة العراقية أكثر، ولكلما زاد العداء الكردي ضد الدولة العراقية، فإن هذا يدفع الأكراد إلى التحالف الخارجي مع أعداء العراق.

10- ان اندفاع الاكراد للوقوف الى جانب الاخر ضد العراق، كان ياتى نتيجة وعود مسبقة تصب في الهدف الاخير للاكراد الى الحالمين باقامة دولة تجمع شملهم، مما يولد لديهم الإحساس بالقيام بالثورة التي هي نقيض الاستقرار.

❖ **المحور الاقليمي:**

1- إن دول الاقليم لا ترضى باستقرار العراق، لكون ذلك يؤدي الى هيمنة العراق على الخيرات في المنطقة الكردية، وهذا يحرم دول الاقليم من الكثير الذي تحلم به من هذه الخيرات، وبالتالي تحرك هذه الدول الاحقاد الكردية وتؤججها ضد العراق.

2- إن اسرائيل دولة اقليمية في النمطقة العربية، و بالتالي تدرك انه لا يدوم لها بقاء الا اذا جعلت المنطقة كلها دول اقليات، وهذا من اسباب التوجه في اسرائيل نحو كردستان العراق، وبسبب الدعم الموصول للاكراد وتشجيعهم على الثورة ضد العراق.

❖ **المحور الدولي:**

1- ان دولة الاحتلال الاولى بريطانيا، لم تكن جادة في حسم مشكلة الأقلية الكردية عند قيام الدولة، بل عملت على تجذير المشكلة، لان ذلك يعد جواً ترتاح إليه كل الدول التي لها نوايا استعمارية.

2- ان دولة الاحتلال هي التي جعلت من الورقة الكردية باعث عدم استقرار للعراق حتى تبقي الباب مفتوحاً للتدخل في الشأن العراقي.

3- ان الدول الغربية تحركها المصالح تجاه منطقة كردستان، وبالتالي تبعث بين حين واخر ما يمكن ان يطمئن الاكراد من الوقوف الى جانبهم، وهذا يؤدي الى التوتر بين الاكراد والدولة العراقية الام.

4- ان الثورات الكردية تأتي بدوافع خارجية تارة وبعصبية تارة اخرى، على اعتبار ان الجنس الكردي ليس له اعتبار في الشأن الحكومي العراقي، وِفق تصور الأكراد أنفسهم.

ثالثاً: التوصيات: ان ماسبق من استنتاجات استوجب عدة توصيات هي:

1- بث الوعي في صفوف الاقلية الكردية، لإدراك مغزى سياسيات الدول التي لها مصالح في ارض كردستان العراق، والتي لاتُسفر في نهاية الامر لصالح الاكراد، بقدر ما تسفر عنه لصالح الدول ذات المصالح، وذلك عن طريق القنوات الفضائية ليصل الصوت الى كل بيت كردي هناك، لأن البث الفضائي يدخل بدون استئذان إلى كل البيوت وليس لبيوت الأكراد دون سواهم وبواسطة برامج يقوم عليها علماء نفس لكونهم قادرين على الاقناع

2- العمل على بناء استراتيجية قائمة على اساس التعامل المشترك مع الدول المجاورة، والتي تقتسم اقليم كردستان، مع العمل على احترام تلك استراتيجية على الاقل لتخفيف تأثير الحراك الكردي الموجه للعبث باستقرار العراق .

3- وضع الاقلية الكردية على قدم المساواة مع الاقليات الاخرى، وذلك بتفعيل خاصية العدل مع مراعاة الاوضاع المتردية من جميع جوانبها في شأن الحياة الكردية.

4- اعطاء الاقلية الكردية دوراً اكبر في الجهاز الاداري والسياسي والاقتصادي الحكومي، يتناسب هذا الدور وعددهم السكاني والثروات التي تعج بها ارض كردستان.

5- ان المعطيات السياسية التي استفادت منها الاقلية الكردية، ما هي إلا هبة من المحتل هذا أو ذاك وهذا المحتل سيتراجع يوماً عن هبته، لذا فعلى الأقلية الكردية ان لا تفرح بما

اخدت وتدير ظهرها للدولة الام، بل عليها ان تعي ان المحتل سيرحل والجغرافيا ستبقى، فما على هذه الاقلية الا التمسك بالثوابت والمرتكزات التي تعزز وجودها داخل العراق .

وأخيراً: إن الأقلية الكردية تشكل مصدر قلق للحكم في الدولـــة العراقيـــة، وتعبــث باستقرار هذا القطر العربي الجريح، وإن الاستعمار وفي مقدمته دولة الكيان اليهــودي فـــي فلسطين، لا يروق له إقامة عراق مستقر، والإستعمار تحركه دوافع عــدة منهـــا: إقتــصادية وسياسية واجتماعية ودينية، ولا تنسى الأطماع الصهيونية في العراق ومقولة التوراة "حدودك يا إسرائيل من الفرات إلى النيل" فكيف سيعمل اليهود على استقرار العراق وأيديهم ممدودة في شمال العراق يعبثون في التوجهات الكردية، لأن الإستقرار يحرمهم من تحقيق ما جاءت بـــه التوراة، لذا فهي ماضية بتقطيع أوصال العراق والذهاب به وباستقراراه ويـــساهم فـــي ذلـــك الغرب كله وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية.

والله من وراء القصد

والحمدلله رب العالمين

ملحق رقم (1)

الثورات الكردية ضد الاستعمار البريطاني والدولة التركية والعراقية (نكيتين ، 1991 :305)

التسلسل	الثورة	السنة
1	ثورة عبد الرحمن باشا بابان	1806
2	ثورة بلباس	1881
3	ثورة بونان وبابان وهكاري	1829 – 1828
4	ثورة الأمير محمد الرواندوزي	1839 – 1832
5	ثورة بدر خان بيك	1845
6	ثورة يزدان شيرذ	1855 – 1853
7	ثورة عبيد الله النهري	1880
8	ثورة الشيخ محمود	1931 – 1916
9	ثورة البرزاني	1945
10	ثورة الطالباني	1950

ملحق رقم (2)

بيان الرئيس عبد السلام محمد عارف بمنح الأكراد الحقوق القومية

بيان الرئيس عبد السلام محمد عارف بمنح الأكراد الحقــوق القوميــة بنــاءً علــى مقتضيات المصلحة العامة، ولاستجابة إخواننا الأكراد لما جاء فــي نــداء المــلا مــصطفي البارزاني، ورغبة منا في إعادة الحياة الطبيعية إلى الجزء الشمالي من الوطن، ووضع حــد لمحاولات الاستعمار وأذنابه، وقطع دابر المستغلين والمتصيدين، وحقناً للدماء البريئة، وبناءً على ما تمليه مصلحة الوطن العليا قررنا ما يلي :

- إقرار الحقوق القومية لإخواننا الأكراد ضمن الشعب العراقي في وحدة وطنية واحــدة متآخية، وتثبيت ذلك في الدستور المؤقت.
- إطلاق سراح المعتقلين والمحتجزين والمحكومين بسبب حوادث الــشمال، وإصــدار العفو العام، ورفع الحجز عن الأموال المنقولة وغير المنقولة عن الأشــخاص الــذين حُجزت أموالهم.
- إعادة الإدارات المحلية إلى المناطق الشمالية.
- إعادة الموظفين والمستخدمين.
- رفع القيود المفروضة على تسويق المواد المعيشية على اختلافها.
- الشروع بإعادة تعمير المنطقة الشمالية فــوراً، وتــشكيل اللجــان المختلفــة لتــذليل الصعوبات التي تعترضها حول التقيّد بالأعمال الروتينيــة مــع ملاحظــة تعــويض المتضررين.
- تعويض أصحاب الأراضي التي غُمرت أراضيهم من جراء سدي دوكان ودربندخان تعويضاً عادلاً.
- تُتخذ التدابير بما يضمن إعادة الأمن واستقرار للمنطقة الشمالية.وإننا نهيب بإخواننــا الأكراد العودة إلى الحياة الطبيعية لينعموا ببركات هذا البلد، وتوحيد الصف الــوطني تجاه مؤامرات الاستعمار وأذنابه، وليعلم إخواننا الأكراد بأننا سنعمل على ما يــضمن حقوقهم المشروعة شأن بقية المواطنين في الجمهورية العراقية، والله من وراء القصد.
- لكافة الوزارات ذات العلاقة إصدار المراسيم والأوامر والتعليمات المقتضية تنفيذاً لما جاء في هذا البيان.

ملحق رقم (3)

قانون الحكم الذاتي لإقليم شمال العراق (1970)

تأكيداً لروابط المواطنة والإخوة التاريخية بين أبناء العراق من العرب والأكراد والأقليات المتآخية وانسجاماً مع المبادئ الديمقراطية لثورة السابع عشر من تموز/ يوليو ووفاء بعهدها وتطبقا لبيان الحادي عشر من آذار / مارس لسنة 1970 ولما تضمنه ميثاق العمل الوطني، وتعزيزا للنضال المشترك والمصالح المشتركة لجميع أبناء الشعب ولما ناضلت من اجله ودعت أليه كل القوى الوطنية والقومية التقدمية. قرر مجلس قيادة الثورة. تطبيق الحكم الذاتي في كردستان. إن تطبيق الحكم الذاتي في المنطقة التي غالبية سكانها من الأكراد وعلى أسس ديمقراطية يوفر السبل الكفيلة لممارسة شعبنا الكردي كامل حقوقه القومية المشروعة . في إطار الوطن الواحد. وفي ظل علاقات الإخاء والمساواة والمكتسبات التي حققتها الثورة للجماهير في سائر الميادين ويدرأ عنها في مكائد الاستعمار والقوة الرجعية، كما إن ممارسة أبناء شعبنا الكردي الكاملة في الهيئات الوطنية وضمان الحقوق الثقافية للأقليات المتآخية ووفقاً القوانين التي شرعتها ثورة السابع عشر من تموز / يوليو وفي ظل مبادئها ومؤسساتها الديمقراطية وفي إطار العمل المشترك للجبهة الوطنية والقومية الكفيل بإزالة الحيف الذي لحق بأبناء شعبنا الكردي وبالأقليات المتآخية أبان العهود الدكتاتورية والرجعية وسياستها الشوفينية والاستبدادية وأحداث نهضة اقتصادية واجتماعية وثقافية شاملة في منطقة كردستان يفتح الآفاق الواسعة لكل أبناء الشعب للمضي قدماً وبثقة وطيدة وبروح الطمأنينة والعمل البناء على طريق التحولات الديمقراطية والتقدمية وصولاً إلى بناء الاشتراكية.

استنادا إلى الفقرة (أ) من المادة الثانية والأربعين من الدستور المؤقت قرر مجلس قيادة الثورة باسم الشعب في جلسته المنعقدة في تاريخ 1974/3/11 إصدار القانون التالي رقم 33 لسنة 1974:

قانون الحكم الذاتي لإقليم شمال العراق

الباب الأول: أسس الحكم الذاتي الفصل الأول الأسس العامة

المادة الأولى:

أ- يتمتع الإقليم بالحكم الذاتي وتسمى المنطقة حيثما وردت في هذا القانون.

ب- تتحدد المناطق حيث يكون الاشوريون والكرد غالبية سكانها ويثبت الأمين العام حدود المنطقة وفقا لما جاء في بيان 11/آذار مارس. وتعتبر قيود إحصاء عام 1927 أساسا لتحديد الطبيعة القومية للأغلبية السكانية المطلقة في الأماكن التي سيجري فيها الإحصاء العام.

ج- تعتبر المنطقة وحدتين إداريتين لكل منهما شخصية معنوية تتمتع بالحكم الذاتي في إطار الوحدة القانونية والسياسية والاقتصادية للجمهورية العراقية. وتجري التقسيمات الإدارية فيهـا وتدار وفقا لأحكام قانون المحافظات مع مراعاة أحكام هذا القانون.

د- المنطقة جزء لا يتجزأ من ارض العراق وشعبها جزء لا يتجزأ من شعب العراق.

هـ- تكون مدينتي دهوك واربيل مركزا لإدارة الحكم الذاتي.

و- هيئات الحكم الذاتي جزء من هيئات الجمهورية العراقية.

المادة الثانية:

أ- تكون اللغتين الاشورية والكردية لغات رسمية إلى جانب اللغة العربية في المنطقتين.

ب- تكون الاشورية والكردية لغتي التعليم بجانب اللغة العربية للاشوريين والأكـراد فـي المنطقتين في جميع مراحله ومرافقه ويتم ذلك وفقا للفقرة(هـ) من هذه المادة.

ج- تنشأ مرافق تعليمية في المنطقة لأبناء القومية العربية يكون التعليم فيها باللغـة العربيـة وتدرس اللغة الاشورية والكردية إلزامياً.

د- لأبناء المنطقتين كافة حق اختيار المدارس التي يرغبون التعليم فيها بصرف النظر عـن لغتهم ألام.

هـ - يخضع التعليم في جميع مراحله في المنطقة للسياسة التربوية والتعليمية العامة للدولـة مع مراعاة التراث الحضاري لجميع القوميات .

المادة الثالثة:

أ- حقوق وحريات أبناء القومية العربية والأقليات في المنطقة مصونة وفق أحكام الدسـتور والقوانين والقرارات الصادرة بشأنها وتلتزم إدارة الحكم الذاتي بضمان ممارستها.

ب- يمثل أبناء القومية العربية والأقليات في المنطقة في جميع هيئات الحكم الـذاتي بنـسب عددهم إلى سكان المنطقة ويشاركون في تولي الوظائف العامة وفـق القـوانين والقـرارات المنظمة لها.

المادة الرابعة:

القضاء مستقل لا سلطان عليه لغير القانون وتشكيلاته في المنطقة جزء لا يتجزأ من التنظـيم القضائي في الجمهورية العراقية.

المادة الخامسة:

المنطقة وحدتين ماليتين مستقلتين ضمن وحدة مالية الدولة.

المادة السادسة:

للمنطقتين ميزانيات خاصة يجري أعدادها وتنظيمها والمصادقة عليها وفق القواعد والأسـس المعمول بها في القوانين المرعية.

المادة السابعة:

تتكون ميزانية المنطقتين من الميزانيات التالية:

1. الميزانية الاعتيادية للمنطقتين.
2. ميزانيات مجالس الوحدات الإدارية.
3. ميزانيات المجالس البلدية.
4. الموازنة الاستثمارية.
5. موازنة الوحدات الإنتاجية في المنطقتين التي ترتبط بهيئات الحكم الذاتي.

المادة الثامنة:

تتألف موارد ميزانيات المنطقة من العناصر التالية:

أ- الموارد الذاتية وتتكون من:

1- الإيرادات المقررة للبلديات، الإدارة المحلية في المنطقتين بموجب القوانين.

2- أثمان المبيعات وأجور الخدمات العائدة للدوائر والمؤسسات والمصالح المرتبطة بـــالحكم الذاتي إدارياً ومالياً.

3- الحصة المقررة من أرباح المصالح والمؤسسات المشمولة بميزانية المنطقتين.

4- ضريبة العقار الأساسية والإضافية ضمن المنطقتين.

5- ضريبة الأرض الزراعية وحصة الإصلاح الزراعي من المحاصيل ضمن المنطقتين.

6- ضريبة العرصات ضمن المنطقتين.

7- ضريبة التركات.

8- الرسوم المقررة بموجب قانون رسوم التسجيل العقاري.

9- رسوم المحاكم والغرامات التي تفرضها.

10- رسوم الطوابع المالية.

11- رسوم تسجيل السيارات ونقل ملكيتها.

المادة التاسعة:

تخضع حسابات المنطقة لرقابة ديوان الرقابة المالية والتدقيق المركزي.

الباب الثاني: هيئات الحكم الذاتي

الفصل الأول:

أ. المجلس التشريعي

المادة العاشرة:

المجلس التشريعي هو الهيئة التشريعية المنتخبة في المنطقة ويتحدد تكوين وتنظيم العمل بـه في قانون.

المادة الحادية عشرة:

أ ــ ينتخب المجلس التشريعي رئيساً ونائباً وأميناً للسر من بين أعضاءه.

ب ــ تنعقد جلسات المجلس بحضور أغلبية أعضائه وتتخذ قراراته بأغلبية عدد الحاضرين إلا ذا نص على خلاف ذلك في هذا القانون أو في قانون المجلس التشريعي.

المادة الثانية عشرة:

يمارس المجلس التشريعي في حدود الدستور والقوانين الصلاحيات التالية:

أ- وضع نظامه الداخلي.

ب- اتخاذ القرارات التشريعية اللازمة لتطوير المنطقة والنهوض بمرافقها الاجتماعية والثقافية والعمرانية والاقتصادية ذات الطابع المحلي في حدود السياسة العامة للدولة.

ج- اتخاذ القرارات التشريعية التي تتعلق بتطوير الثقافة والخصائص والتقاليد القومية للمواطن في المنطقة.

د- اتخاذ القرارات التشريعية الخاصة بالدوائر شبه الرسمية والمؤسسات والمصالح ذات الطابع المحلي بعد التشاور مع الجهات المركزية المختصة.

هـ - إقرار مشروعات الخطط التفصيلية التي يعدها المجلس التنفيذي في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والمشاريع الإنمائية والشؤون التربية والتعليم والصحة والعمل وفقاً لمقتضيات التخطيط المركزي العام للدول ومتطلبات تطبيقه ورفعها إلى الجهات المركزية المختصة للبت فيها.

و - الموافقة على الميزانيات الاعتيادية للمنطقة بعد تصديقها في المجلس التنفيذي ورفعها إلى الجهات المركزية للبت فيها.

ز - إدخال التعديلات على الميزانية الاعتيادية للمنطقة بعد التصديق عليها ويجري ذلك في حدود المبالغ المخصصة والأغراض التي خصصت لها على أن لا يتعارض ذلك مع القوانين النافذة.

ح- مناقشة ومساءلة أعضاء المجلس التنفيذي في الشؤون التي تدخل في اختصاصاتهم.

الفصل الثاني:

ب. المجلس التنفيذي

المادة الثالثة عشر:

أ- المجلس التنفيذي هو الهيئة التنفيذية لإدارة الحكم الذاتي في المنطقة.

ب- يتكون المجلس التنفيذي من الرئيس ونائبه وعدد من الأعضاء مساوٍ لعدد الإدارات الوارد ذكرها في المادة الرابعة عشرة أو يزيد عليه.

ج- يكلف رئيس الجمهورية أحد أعضاء المجلس التشريعي برئاسة وتشكيل المجلس التنفيذي.

د- يكون نص الفقرة (د) من المادة الثالثة عشرة البند رقم (1) الفقرة (1) وتضاف أليه البنود (4،3،2) على النحو التالي:

(2) عند شغور منصب نائب رئيس مجلس التنفيذي أو أحد أعضاءه يرشح رئيس المجلس من تتوافر فيه شروط العضوية لإشغال المنصب الشاغر ويصدر مرسوم جمهوري بتعيين المرشح بعد حصوله على ثقة المجلس التشريعي بأغلبية عدد أعضاءه.

(3) يعتبر مستقيلا من وظيفته، رئيس أو عضو المجلس التنفيذي، إذا كان يشغل وظيفة عامة وذلك منذ صدور المرسوم الجمهوري بتشكيل المجلس.

(4) تعتبر مدة العضوية في المجلس التنفيذي خدمة فعلية في الدولة لجميع الأغراض.

هـ - يكون رئيس وأعضاء المجلس التنفيذي بدرجة وزير

و- لرئيس الجمهورية إعفاء رئيس المجلس التنفيذي من منصبه وفي هذه الحالة يعتبر المجلس منحلاً.

ز- في حالة حل المجلس التنفيذي أو سحب الثقة منه يستمر المجلس بتصريف الأمور الجارية فقط إلى حين تشكيل مجلس جديد على إلا يتجاوز ذلك مدة أقصاها خمسة عشرة يوما.

المادة الرابعة عشرة:

أ- 1- ترتبط محافظات المنطقة برئيس المجلس.

2- رئيس المجلس التنفيذي هو الرئيس التنفيذي الأعلى في المنطقة لإدارات الحكم الذاتي والدوائر المرتبطة بها وتصدر باسمه القرارات والأوامر.

ب- يستعين المجلس التنفيذي في ممارسة صلاحياته بالمكاتب التالية:

1ـ مكتب المجلس التنفيذي.

2ـ مكتب المتابعة والتفتيش.

3ـ مكتب الإحصاء والتخطيط.

4ـ (1) إدارة الشؤون الداخلية ـ مجالس الوحدات الإدارية والدفاع المدني والأحوال المدنية.

(2) إدارة التربية والتعليم.

(3) إدارة الأشغال والإسكان.

(4) إدارة الزراعة والإصلاح الزراعي.

(5) إدارة الثقافة والشباب.

(6) إدارة البلديات والمصايف.

(7) إدارة الشؤون الاجتماعية.

(8) إدارة الشؤون الاقتصادية والمالية.

ج. يتحدد اختصاص الإدارات التالية على نحو الآتي:

1ـ إدارة الشؤون الداخلية: مجالس الوحدات الإدارية والدفاع المدني والأحوال المدنية.

2ـ إدارة الشؤون الاجتماعية: الصحة والعمل والشؤون الاجتماعية.

3ـ إدارة الشؤون الاقتصادية والمالية: الدوائر المالية والمرافق التجارية والصناعية المحلية.

د. 1ـ يتولى مسؤولية الإدارات الوارد ذكرها في الفقرة السابقة أعضاء من المجلس التنفيذي يدعون(الأمناء العامون) ويكون لكل منهم نائب يعين بدرجة خاصة.

2ـ الأمين العام هو الرئيس التنفيذي الأعلى في أدارته وتصدر باسمه القرارات والأوامر.

هـ - يرتبط الأمناء العامون برئيس المجلس التنفيذي.

المادة الخامسة عشرة:

يمارس المجلس التنفيذي الصلاحيات التالية:

أ- ضمان تنفيذ القوانين والأنظمة.

ب - الالتزام بأحكام القضاء.

ج- إشاعة العدالة وحفظ الأمن والنظام العام وحماية المرافق العامة الوطنية والمحلية وأموال الدولة وفقا لأحكام القانون.

د- إصدار القرارات التشريعية المحلية.

هـ - إعداد مشروعات الخطط التفصيلية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية والمشاريع الإنمائية وشؤون التربية والتعليم والصحة والعمل وفقاً لمقتضيات التخطيط المركزي العام للدولة ومتطلبات تطبيقها ورفعها إلى المجلس التشريعي للتصديق عليها.

و- الأشراف على المرافق أو المؤسسات العامة المحلية في المنطقة.

ز- تعيين موظفي إدارة الحكم الذاتي الذين لا يتطلب تعيينهم إصدار مرسوم جمهوري أو موافقة رئيس الجمهورية العراقية، على أن يكون الموظفون في التقسيمات الإدارية التي تسكنها أغلبية كردية من الأكراد أو ممن يحسنون اللغة الكردية مع مراعاة ما جاء في المادة الثانية من هذا القانون.

ح ـ تنفيذ الميزانية الاعتيادية للمنطقة وفق القوانين والأسس المعتمدة في النظام المحاسبي للدولة.

ط ـ إعداد تخمينات مشروع الميزانية الاعتيادية للمنطقة ورفعها إلى المجلس التشريعي.

الباب الثالث:

العلاقة بين السلطة المركزية وإدارة الحكم الذاتي

المادة السادسة عشرة:

ما خلا الصلاحيات التي تمارسها هيئات الحكم الذاتي وفقاً لأحكام هذا القانون تعود ممارسة السلطة في جميع أرجاء الجمهورية العراقية إلى الهيئات المركزية أو من يمثلها.

المادة السابعة عشرة:

أ- ترتبط تشكيلات الشرطة والأمن والجنسية والمرور في المنطقة بمديرياتها العامة في وزارة الداخلية وتسري على منتسبيها أحكام القوانين والأنظمة والتعليمات المطبقة في الجمهورية العراقية.

ب- لرئيس المجلس التنفيذي بعد التشاور مع وزير الداخلية إن يعهد إلى التشكيلات الوارد ذكرها في الفقرة (أ) من هذه المادة بواجبات ضمن المنطقة في حدود وظائفها وفي إطار السياسة العامة للدولة وله إن يخول ذلك إلى الأمين للإدارة الشؤون الداخلية.

ج- يعين وينقل مديرو التشكيلات الوارد ذكرها في الفقرة(أ) من هذه المادة بأمر وزير الداخلية بعد التشاور مع رئيس المجلس التنفيذي.

د- ينقل منتسبو الشرطة ضمن المنطقة بأمر من أمين إدارة الشؤون الداخلية أو من يخوله مع مراعاة ما جاء في الفقرة(ج) من هذه المادة.

هـ- يعين وينقل منتسبو التشكيلات الوارد ذكرها في الفقرة(أ) من هذه المادة وفق اختصاصها والصلاحيات المعمول بها الجمهورية العراقية مع مراعاة ما جاء في الفقرة السابقة.

المادة الثامنة عشرة:

أ- دوائر السلطة المركزية في المنطقة تخضع للوزارات التابعة لها وتمارس عملها في حدود اختصاصها، ولهيئات الحكم الذاتي رفع تقارير عنها إلى الوزارات التابعة لها.

ب- للسلطة المركزية في حدود اختصاصاتها التوجيه العام للإدارات المحلية الوارد ذكرها في المادة الرابعة عشرة من هذا القانون.

ج- (ألغيت).

د- تبلغ قرارات هيئات الحكم الذاتي إلى وزير العدل فور صدورها.

هـ يحضر رئيس المجلس التنفيذي اجتماعات مجلس الوزراء.

المادة التاسعة عشرة:

أ- تمارس الرقابة على مشروعية قرارات هيئات الحكم الذاتي محكمة تمييز العراق في هيئة خاصة تتكون من رئيس المحكمة وأربعة أعضاء يختارهم أعضاء محكمة التمييز من بينهم لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.

ب- لوزير العدل إن يطعن في قرارات هيئات الحكم الذاتي أمام هيئة الرقابة، الوارد ذكرها في الفقرة السابقة لمخالفتها الدستور أو القوانين أو الأنظمة وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ تبليغه بها.

ج- الطعن في قرارات هيئات الحكم الذاتي أمام هيئة الرقابة يوقف تنفيذها حتى نتيجة الفصل فيها.

د- تفصل الهيئة في الطعن خلال مدة أقصاها ثلاثون يوما من تاريخ تقديمه أليها.وتكون قراراتها قطعية.

هـ- تعتبر قرارات هيئات الحكم الذاتي التي تقرر هيئة الرقابة عدم مشروعيتها ملغاة كلاً أو جزءاً من تاريخ صدورها وتزال جميع الآثار القانونية التي تترتب عليها.

و- تبلغ هيئة الرقابة قراراتها إلى الجهة الطاعنة وإلى رئيس المجلس التشريعي والمجلس التنفيذي وتنشر في الجريدة الرسمية.

المادة العشرون:

أ- لرئيس الجمهورية إن يحل المجلس التشريعي في حالة تعذر ممارسته لصلاحياته بسبب استقالة نصف أعضائه، أو عدم توافر النصاب القانوني خلال ثلاثين يوما من تاريخ دعوته للانعقاد، وبسبب عدم منحه الثقة المنصوص عليها في الفقرة (د) من المادة الثالثة عشرة من هذا القانون لأكثر من مرتين متتاليتين، أو في حالة عدم امتثاله لقرارات هيئة الرقابة المنصوص عليها في المادة التاسعة عشرة من هذا القانون.

ب- في حالة حل المجلس التشريعي يستمر المجلس التنفيذي في ممارسة صلاحياته إلى حين انتخاب المجلس التشريعي الجديد في مدة أقصاها تسعون يوما من تاريخ صدور المرسوم الجمهوري له.

المادة الحادية والعشرون:

ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

صدر في بغداد في اليوم السابع عشر من شهر صفر لسنة 1394 الهجرية المصادف لليوم الحادي عشر من شهر آذار / مارس لسنة 1974 الميلادية.

احمد حسن البكر

رئيس مجلس قيادة الثورة

وبناء على قانون الحكم الذاتي فقد تم تعديل الدستور العراقي بموجب القرار أدناه:

قرار رقم 247 تعديل الدستور المؤقت

استنادا إلى أحكام الفقرة (ب) من المادة الثالثة والستين من الدستور المؤقت قرر مجلس قيادة الثورة باسم الشعب في جلسته المنعقدة بتاريخ 1974/3/11 تعديل الدستور المؤقت الصادر بتاريخ 16/تموز/يوليو لسنة 1970 على النحو التالي:

تضاف الفقرة التالية إلى المادة الثامنة:

ج- تتمتع المنطقة التي غالبية سكانها من الأكراد بالحكم الذاتي وفقا لما يحدده القانون، ينفذ هذا التعديل الدستوري من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

صدر في بغداد في اليوم السابع عشر من شهر صفر لسنة 1394 الهجرية المصادف لليوم الحادي من عشر من شهر آذار / مارس لسنة 1974 الميلادية.

احمد حسن البكر

رئيس مجلس قيادة الثورة

المصادر والمراجع

أولاً: الكتـــــب

1. إبراهيم، سعدالدين (1988)، **مستقبل المجتمع والدولة في الــوطن العربــي**، عمــان، منتدى الفكر العربي.
2. أحمد، كمال مظهر(1987)، **صفحات من تاريخ العــراق المعاصــر**، بغــداد، مكتبــة البدليسي.
3. باقر، طه (1971)، **تاريخ العراق القديم**، بغداد، الطبعة الثانية.
4. بدر الدين، صلاح (1987)، **الأكراد شعباً وقضية**، المكتبــة التقدميــة الكرديــة-دار الكاتب، لبنان، ط1.
5. البرزاني، مسعود (1997)، **البرزاني والحركة التحررية الكردية بيروت**، كاو للثقافــة الكردية، ط2.
6. برزنجي، عصام (1993)، **مبادئ وأحكام القانون الإداري**، جامعة بغداد، كلية القانون.
7. البرفكاني، محمد (1953)، **حقائق تاريخية عن القضية البرزانية**، بغداد، مطبقة شركة الطبع والنشر الأهلية.
8. بلال، مازن (1933)، **المسألة الكردية: الوهم والحقيقة**، بيسان للنشر والتوزيع.
9. الجاوشلي، هادي رشيد (1976)، **القومية الكردية و تراثها التاريخي**، بغداد، مطبعــة الارشاد.
10. الحاج، عزيز(1994)، **القضية الكردية في العراق**، الطبعة الأولى، بيروت، المؤســسة العربية للدراسات والنشر.
11. حاجي، عيدي(1992)، **الحركة الكردية في العصر الحديث**، دار الرازي، بيروت ط1.
12. حامد، محمود عيسى (1992)، **المشكلة الكردية في الشرق الأوسط**، القاهرة، مكتبــة مدبولي.
13. حبيب، كمال السعيد (2002)، **الأقليات والسياسة في الخبرة الإسلامية**، مكتبة مدبولي، القاهره.
14. الحسني، عبد الرزاق(1967)، **تاريخ الوزارات العراقية**، الطبعة الأولــى،ج6، صــيدا مطبعة العرفان.
15. حسو، نزار (1984)، **الصراع على السلطة في العراق الملكــي**، مطبعــة دار آفــاق عربية.
16. الحمود، غالب (1987)، **الأرض العربية والأخطار**، عمان: مؤسسة الخدمات العربية.

17. حيدر، كاظم(1959)، **الأكراد من هم و إلى اين**، منشورات الفكر الحر، بيروت، ط1.
18. خاصباك، شاكر(1973)، **الكرد والمسالة الكردية.** المؤسسةالعربية للدراسات والنشر، بيروت.
19. خدوري، مجيد(1974)، **العراق الجمهوري**، بيروت، الدار المتحـدة لنـشر، الطبعـة الأولى.
20. الدره، محمود(1966)، **القضية الكردية**، دار الطليعة بيروت.
21. الربيعي، خليل (2005)، التركيبة المذهبية في العراق – بغداد: مركز المستقبل.
22. زكي، محمد أمين (1931)، **خلاصه تاريخ الكرد وكردستان.**
23. السعيد، نعمه(1968)، **النظم السياسية في الشرق الأوسط**، بغداد، شركة الطبع والنشر الأهلية، ط1.
24. الشهراني، علي محمد، 2003، **صراع الأضداد، المعارضة العراقية بعد حرب الخليج**، الطبعة الأولى، دار الحكمة، لندن.
25. أبو شوقي، أحمد (1978)، **لمحات من تاريخ الانتفاضـات والثـورات الكرديـة**، دار الكاتب، بيروت، لبنان.
26. أبو زيد، محمد الهادي (2007)، **الشيعة والسنة والأكراد في العالم** – الجيـزة : هـلا للنشر والتوزيع.
27. الدرة، محمود (1966)، **القضية الكردية**، بيروت، دار الطليعه.
28. صفوة، نجده فتحي(1969)،**العراق في مذكرات الدبلوماسيين الأجانب**، صيدا المكتبـة العصرية.
29. الطالباني، جلال(1970)، **كردستان والحركة القومية الكردية**، دار الطليعـة للطباعـة والنشر، بيروت.
30. الظفيـري، سـلمان (2004)، **التركيبـة الـسكانية للمجتمـع العراقـي** – لنـدن Salman@netword.com
31. عباس، فاروق(1995)، **أزمة نظام الحكم في العراق**، الطبعة الأولـى، دار الحكمـة، لندن.
32. عقاد، صلاح (1979)، **المشرق العربي المعاصر**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
33. علي، حيدر ابراهيم (2002)، **أزمة الأقليات في الوطن العربي**، دار الفكر المعاصـر، ط 1، بيروت.
34. عيسى، حامد محمود(1992)، **المشكلة الكردية في الشرق الأوسط منذ بدايتها وحتـى سنة 1991**، مكتبة مدبولي القاهرة.

35. غريب، ادموند (1973)، **الحركة القومية الكردية** – بيروت: دار النهار.
36. اللبدي، محمد (1982)، **أساليب الإعلام الصهيوني** – بيروت: مطابع الكرمل الحديثة.
37. مسعد، نيفين عبد المنعم (1988)، **الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربـــي،** مركز البحوث والدراسات السياسية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.
38. مصطفى، حسن (1983)، **البرازانيون**، بغداد.
39. معوض، جلال عبدالله (1994)، **الأكراد والتركمان في العـــراق، القـــاهرة**، مركـــز البحوث والدراسات السياسية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.
40. مفرجي، إحسان (2008)، **النظرية العامة في القانون الدستوري في العراق**، المكتبـــة القانونية، شارع المتنبي.
41. نظمي، وميض عمر (1997)،**التطورات الأخيرة في كردستان وأثرهـــا علـــى وحـــدة العراق الوطنية**، الندوة، عمان، مجلد 8.
42. هاليداي، فريد(2006)، **الأثنية والدولة (الأكراد في إيران والعراق وتركيـــا)**، معهـــد الدراسات الإستراتيجية، بغداد، الطبعة الأولى.
43. الهزايمة، محمد عوض (2005)، **قضايا دولية: تركه قرن مضى وحموله قـــرن آت،** دار المكتبة الوطنية، عمان.
44. الهيتي، عبد الستار (2004)، **التركيبة السكانية في العراق**، الشبكة العنكبوتية: المحور السياسي.
45. وردي، علي(1976)، **لمحات اجتماعية من تأريخ العراق الحديث**، الجـــزء الـــسادس، مطبعة المعارف، بغداد.
46. وهبان، أحمد (1999). **الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصـــر: دراســـة فـــي الأقليات والحركات العرقية**، الإسكندرية، مصر، دار الجامعة الجديدة، الطبعة الأولى.
47. يحيى، جلال (2007)، **العالم العربي الحديث**، دار المعارف، القاهرة.
48. يوسف، محسن (2009)، **الحوار المتمدن**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة .
49. فتح الله، جرجيس (2002)، **يقظه الكرد** – أربيل: دار تاراس للنشر
50. **الموسوعة السياسية** ج14، الرسم العربية للدراسات والنشر، ط1، بيروت، 1986.

ثانياً: كتب مترجمة

1. بصري، مير (1948)، **مباحث في الاقتصاد العراقي**، شركة العمايرة والطباعة المحدودة، بغداد.
2. التكريتي، عبد المجيد كامل، (1991)، **الملك فيصل الأول ودوره في تأسيس الدولة العراقية الحديثة** – بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة.
3. جار، تيد روبرت (1995)، **أقليات في خطر**، ترجمة مجدي عبد الحكيم وسامية الشامي، مكتبة مدبولي، القاهرة.
4. B، E، By Soan،To Mesopotamia and Kurdistan in Disguis ، London،1921 والكتاب مترجم للعربية من قبل فؤاد جميل.
5. لوران، أريك (2003)، **حرب آل بوش**، دار الخيال بيروت.
6. ستيفن لونكريك (1988)، **العراق الحديث 1900–1950** ترجمة سليم طه التكريتي، بغداد، مطبعة جسام، ج1.
7. قاسملو، عبد الرحمن (1970)، **كردستان والأكراد**، المؤسسة اللبنانية للنشر والتوزيع، بيروت.
8. الكنعاني، نعمان ماهر (1965)، **ضوء على شمال العراق**، شركة دار الحميدية للطباعة والنشر، بغداد.
9. مظهر، كمال (1977)، **كردستان في سنوات الحرب العالمية الأولى**، ترجمة محمد الملا عبد الكريم، بغداد، مطبعة المجمع العلمي الكردي.
10. المزني، نزار (1996)، **تعقيدات الجيوسياسية الكردية**، شؤون الأوسط.
11. مهنا، محمد نصر، (1998)، **الإدارة العامة الحوثية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.
12. نيكيستين، باسيلي (2001)، **الكرد دراسة سوسيولوجي تاريخية**، تقديم لويس ماسينيون ترجمة نوري الطالباني – بيروت : دار الشافعي.
13. وثيقة بمناسبة الإعلان عن الاتحاد العربي – محفوظات دار الوثائق البريطانية.
14. الوندادي، مؤيد (2006)، **فوات الليفي العراقية**، المنشورات في لندن.

ثالثاً: الرسائل الجامعية

1. العفيف، احمد، (1992)، **تطور نظام الإدارة المدنية في العراق**، رسالة دكتوراه غير منشورة (الجامعة الأردنية عمان : كلية الدراسات العليا).

2. بسيوني، عبير (1997)، **التدخل الخارجي في الصراعات الداخلية**، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة .
3. جواد، علي (2004)، **الدولة والمجتمع في العراق المعاصر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد.
4. قاسم، جميل قاسم (1977)، **التكامل القومي في العراق**، رسالة ماجستير غير منشوره، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

رابعاً: المجلات الدورية والندوات

1. بدر الدين، صلاح (1991)، **مستقبل العلاقات العراقية الكردية في ظل المتغيرات العالمية**، المستقبل العربي، العدد 143.
2. تقرير وتوصيات منظمة العفو الدولية عن زيارة وفدها إلى جمهورية العراق من 22 إلى 28 كانون الثاني 1983.
3. جواد، سعد ناجي (1989)، **ندوة الوحدة ومشكلة الأقليات في العالم الثالث**، مركز دراسات العالم الثالث، بغداد.
4. حبيب، يوسف (1995)، كلية بابل للفلسفة واللاهوت – محاضرة في 21 كانون ثاني 1995.
5. حوفوش، إلياس (1988)، **الأكراد بين الحرب والسلام**، المجلة، العدد (449).
6. سعداوي، عمرو (1999)، **الصراعات الكردية الكردية**، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، عدد 135.
7. سعيد، محمد السيد (1996)، **التقرير الاستراتيجي العربي**، مركز الدراسات السياسية والإشرافية– الأهرام، القاهرة ط1.
8. السيد، جلال (1974)، **الحكم الذاتي لمنطقة كردستان وحوار عمره 4 سنوات**، الكاتب، السنة 14، العدد 158.
9. شحاته، محمد مصطفي (1993)، **الحركة الكردية في العراق وتركيا**، السياسة الدولية، العدد 107، يناير 1993.
10. برؤس، علاء (1993) السياسة البريطانية في العراق، مجلة آفاق عربية، عدد 7.
11. عبد العاطي، صلاح (2006)، **الأقليات وحقوق الإنسان في المجتمع العربي**، الحوار المتمدن، العدد 15906.
12. عبدالناصر، وليد (1997)، **أكراد العراق وتأثير البئيتين الأقليمية والدولية**، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 127.

13. علي، عبد الأمير(1977)، **البيروقراطية والإعداد الاجتماعي في العراق**، منشورات وزارة الإعلام، بغداد.
14. فايز، ايفنت (1993)، **الأكراد بين الدولة و الحكم الذاتي**، المجتمع المدني و التحول الديمقراطي في الوطن العربي، مركز ابن خلدون، العدد العاشر.
15. القطبي، حسين (2009)، **المشكلة الكردية خنجر في خاصرة العراق**، الحوار المتمدن العدد 2819.
16. قمحة، أحمد ناجي (1996)، **أكراد العراق الواقع والمستقبل**، السياسة الدولية 126.
17. مصطفى، أحمد عبد الرحيم (1971)، **الأكراد والوحدة الوطنية في العراق**، السياسة الدولية، العدد 23.
18. المداح، محمد علي (1990)، **أبعاد انتخابات المجلس التشريعي لمنطقة كردستان العراق**، السياسة الدولية، العدد 99.
19. معصوم، فؤاد (1998)، **المسألة الكردية وتشكيل الدولة العراقية**، ورقة عمل منشورة مقدمة لمؤتمر القاهرة حول الحوار العربي الكردي الذي عقد في القاهرة مايو 1998.
20. المفتي، عدنان (1999)، **وثائق مؤتمر القاهرة**، القاهرة، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى.
21. الموصلي، منذر (1999)، **الحياة السياسية والحزبية في كردستان**، الطبعة الأولى، رياض الريس للكتب والنشر، لندن 1991، نقلا عن عمرو سعداوي، الصراعات الكردية الكردية، السياسة الدولية، العدد 135.
22. نورس، علاء (1993)، **السياسة البريطانية في العراق**، مجلة أفاق عربية، تموز 1993
23. الهماوندي، محمد (1992)، **قراءة قانونية لفكرة الحكم الذاتي وتطبيقها في كردستان العراق**، مجلة دراسات كردية، العدد 3-7 لسنة 1992.
24. هيربيرت (2008)، **لندن والتحالف الأمريكي مَع الأكراد**، الأمل العدد (70).

خامساً: الصحف:

1. صحيفة الحياة (اللندنية)، 11 تشرين الأول 1996.
2. صحيفة الحياة (اللندنية)، 24 أب 1993.
3. صحيفة الحياة (اللندنية)، 11 نيسان 1991.